

فــــى تـــاريـــخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان



كز البحوث العربية والأفريقية

مركز البحوث العربية
للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق
(القـاهـرة)

منظمة العلوم الاجتماعية
لشرق وجنوبى أفريقيا
(أديـس أبـابـا)

د. عبد الغفار محمد أحمد

فـــى تـــاريـــخ
الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان
(مجموعة دراسات)

ترجمة: مصطفى مجدى الجمال

المحتويات

* المقــدمـــة ....

* الفصل الأول
بعض الملاحظات من العالم الثالث ....

* الفصل الثانى
سير إدوارد إيفانز- بريتشارد والسودان ....

* الفصل الثالث
حالة الأنثروبولوجيا فى السودان ....

* الفصل الرابع
فى جدوى الأنثروبولوجيا الاقتصادية المعاصرة ....

* الفصل الخامس
الأنثروبولوجيا وتخطيط التنمية فى السودان ....

* الفصل السادس
مساهمة العلم الاجتماعى فى التنمية الريفية ....

* الفصل السابع
النخبة "القبلية" كقاعدة للتراتب الاجتماعى فى السودان

* الفصل الثامن
مناسبة أنساق تنظيم الإنتاج المحلية للتنمية الريفية .....

* الفصل التاسع
الأسرة الممتدة والتنمية فى السودان ....

* الفصل العاشر
المراكز الحضرية الصغيرة كمواقع للاستغلال ....

* الفصل الحادى عشر
سبل المعيشة والتنافس على الموارد فى السودان ....

*قائمة مطبوعات المركز ....

مقـدمـة:

مر تطور علم الأنثروبولوجيا الاجتماعية فى السودان بعدد من المراحل يمكن تلخيصها فى أربع. وقد كان لكل من هذه المراحل الأربع ملامحها الخاصة. فقـد كانت أولاها مرحلة البحث فى مجالات العلم المختلفـة بواسـطة مجموعـة مـن الباحثين الأجانب وفى كنف حكومة استعمارية. بدأت هذه المرحلة فى عام 1910 وكان فى طليعتها كل من سلجمان وزوجته ثم تبعه بعد ذلك تلميذه إيفانز بردتشارد ثم من بعد نادل وليانهاردت وبوكستون وعدد قليل آخر. وقد تركز عمل هؤلاء فى دراسة المجموعات المختلفة مع التركيز بوجه خاص على المجموعات التى تقطن جنوب السودان فى محاولة لإخضاع معظم ما لم يخضع للحكومة الاستعمارية، كما عمل الباحثون على تأكيد عناصر التباين بين هذه المجموعات حتى يـتم تحقيـق شعار "فرق تسد" وحتى لا تنمو بذرة للوحدة بين الشمال والجنوب فـى السـودان وتنتشر فيه اللغة العربية والإسلام. وقد توحد جهد البـاحثين هـذا مـع الكنـائس ومبشريها ومع الإدارة الاستعمارية التى مولت تلك البحوث. تبع هـذا أن أنشـأت الإدارة البريطانية منصب من سمته "أنثروبولوجى الحكومة" حتى يمدها بالمعلومات عن المجموعات السكانية المختلفة.

أما المرحلة الثانية فقد بدأت فـى عـام 1958 عنـدما بـدأ تـدريس علـم الأنثروبولوجيا الاجتماعية فى جامعة الخرطوم. وقد كان البحث والتدريس بواسطة مدرسين أجانب ولكن تحت حكومة وطنية سودانية، وإن كان معظم تمويل البحـث قد أتى من مصادر أجنبية على رأسها مؤسسة فورد. وتجدر الإشارة إلى أن هـذا العلم فى بداياته لم يجد الحماس من جانب الطلاب، كمـا أن مجموعـة المثقفـين عموما كانت على إلمام بارتباطه بالاستعمار وأن ما يقدم من مصطلحات تصب فى مجال خلق التباين وتأكيده فى المجتمع أكثر من عملها على محوه فى وقت يسعى فيه السودان لخلق الوحدة فى التنوع وبناء الأمة الواحد. وتدريجيا بـدأت بعـض المجموعات الطلابية تنجذب إلى هذا العلم خاصة لما كـان يتيحـه مـن فرصـة للالتحاق بوظائف الحكومات المحلية التى كان لها بريق وقتها.

ويمكن القول بأن بداية النهاية لهذه المرحلة ودخول المرحلة الثالثة كان فـى عام 1971 عندما بدأت عودة أوائل السودانيين الذين ابتعثوا لنيل الدرجات العليـا والتخصص فى هذا المجال. وهنا بدأت مرحلة سودنة الوظائف، ومن ثـم تطـور النقاش فيما يمكن أن يفعل هذا العلم فى مجال التنمية. ومن خلال متابعة النقـاش فى مجال هذا الفرع من العلوم الاجتماعية عالميا واكب عـدد مـن السـودانيين العاملين فى حقله ما كان يدور من حـوار حـول اسـتمرار ارتباطـه بالرؤيـة الاستعمارية وخصوصية مصطلحاته وعنصريتها. وقد كان عليهم التفكير فى كيف يمكن الاستفادة من مناهج بحثه ونظرياته فى تطوير مفاهيم تواكب عناصر التوحد

وجهود التنمية التى يخوضها القطر وكيف يمكن أن يتم توصيل المعلومة الصحيحة للطلاب الذين يودون التخصص فى هذا المجال. وكانت هذا بداية المرحلة الرابعة.

لقد تطلب هذا أن يعمل الباحث فى هذا المجال على تفكيك بعض المصطلحات وإعادة صياغتها. وأول المصطلحات التى استهدفها البحث هو مصـطلح القبيلـة وتركيبتها وكيف يمكن تجاوز المفهوم الذى طرحه الباحثون الـذين عملـوا فـى المرحلة الأولى والثانية مع استثناء عدد بسيط من هذه المجموعة الأخيرة. ومن هنا جاء، على سبيل المثال، طرح "مراكز القوى" وأهمية الانتماء إليهـا وكيفيـة أن يتمكن الفرد أو المجموعة الصغيرة من الاستفادة من الموارد التى تقع تحت سيطرة المجموعات الأكبر ذات النفوذ فى المنطقة المعنية. وتبع ذلك أيضاً التغييـر فـى إطار وحدة البحث فبعد أن كان التركيز على الوحدة الصغيرة المعزولة ومحاولة تأكيد أن لها عالمها الخاص وأطر معيشتها وثقافتها فقد اتجه التركيز إلـى النظـر لهذه المجموعات كجزء من مجتمع أوسع ترتبط به فى حياتهـا اليوميـة بشـتى جوانبها. بل وتخطى هذا العمل النظر إليها "ليس" فى مجال إقليمها فقط وإنما فـى إطار الدولة ككل وكيف أنها تتأثر بما يدور فى المحيط العام وتؤثر فيه.

وانطلاقا من ذلك الفهم كان التركيـز علـى الدراسـات التنمويـة عمومـا، والمساهمة فى جمع المعلومات عن الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فـى شتى أصقاع القطر وتحليلها حتى تثرى المادة التى تغذى ذهن الطالب الذى هو فى نهاية الأمر رأس المال الإنسانى الذى تقوم عليه التنمية. كما كـان هنـاك أيضـا واجب آخر وهو توصيل هذه المعلومات والدراسات التفصيلية لصـاحب القـرار داخل السلطة الحاكمة والوحدات الإدارية. وقد كانت الوسيلة لذلك هى نشر هـذه البحوث ومناقشتها. وقد كان لمجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية التابع للمجلس القومى للبحوث القدح المعلى فى هذا المجال فى عقد السبعينيات، ولحق به وأخـذ هذا الجهد عنه مركز الدراسات والبحوث الإنمائية فى عقد الثمانينات، تغير الأمر فيما بعد عندما ضعف العطاء فى مجال الدراسات والبحوث عموما.

هذه المقدمة القصيرة أردت بها أن أدفع للقارئ بعدد من المقالات تم نشـرها باللغة الإنجليزية. وقد كان ذلك فى بداية السبعينات والثمانينات من القرن الماضى. وكانت اللغة الإنجليزية وقتها هى لغة التدريس ووسيلة الإسهام فى مجال المعرفـة العلمية عالمياً. وبما أن التعريب قد أصبح سمة التعليم الجامعى فى السـودان فـى هذه الأيام فقد كان التفكير فى ترجمتها وطرحها لعلها تكون ذات إسهام فى تـوفير المادة الدراسية فى مجال العلم. ولكن الطموح فى ترجمتها يتعدى هـذا المجـال ويصبو إلى الإسهام فى إثراء المكتبة العربية بدراسات سودانية فى مجـال علـم الأنثروبولوجيا الاجتماعية على وجه العموم.

أتمنى أن يجد فيها القارئ الكريم ما ينفع.

عبد الغفار محمد أحمد

الفصل الأول

بعض الملاحظات من العالم الثالث
حول الأنثروبولوجيا والاستعمار
(حالة السودان)

بعض الملاحظات من العالم الثالث
حول الأنثروبولوجيا والاستعمار
(حالة السودان)(*)

"بعد إلغاء تجارة الرق لم يعد بإمكان الدراسات الأفريقيـة اقتفاء الحافز الاقتصادي، مما جعل خبراء هذه الدراسات يقْدِمون على تغيير مضمون واتجاه كتابـاتهم، فبـدأوا يقَـدمون وصـفًا للمجتمع الأفريقى الذى درجوا على تصوير استعماره على أنـه واجب حضارى. غير أن أكثر هذه الدراسات رصانة قد جـاءت قاصرة من حيث الموضوعية وبعيدة عن الحقيقة. وهذا يفسر فى اعتفادى الشعبية والنجاح اللذين حققتهما الأنثروبولوجيا بوصفها تمثل صلب الدراسات الأفريقية".

(Kwame Nkrumah, quoted in D. Brokensha, Applied Anthropology in English - Speaking Africa1966, p.15)

اتسمت الحقبة الأولى من الاتصال بين الأوربيين والأفارقة، بإرساء تجارة الرقيق على نطاق واسع. أما الحقبة الثانية فقد اتصفت باقتسام أفريقيا بين القوى الاستعمارية المسيطرة والساعية إلى استغلال القارة، وكان الهدف المعلن من جانبها هـو إرسـاء القانون والنظام وسط "الهمجيين" ومنعهم من قتل بعضهم البعض. "فلم يعد المطلوب هو حمله - أى الهمجى - إلى حيث الحضارة، وإنما الصواب هو أن تُحمل الحضـارة إليه" [1]. ومن ثم ينبغى فى إطار هذه العملية دراسة طرق الحياة والتفكير عند أولئـك "السكان المتخلفين" لإدخال الحضارة بينهم بأقل تكلفة ممكنة.

ورغم أن "نكروما" لم يقدم مسوغات كافية لرأيه فى هذا الصدد، إلا أنه كان يعبر عن مكنون فكر الكثرة من الوطنيين الأفارقة. فقد جاء رأيه مطابقـا لمعظـم الفكـر

(*) نشر هذا المقال كفصل فى كتاب Anthropology and the Colonial Encounter تحـرير د. طلال أسد، عام 1973 عن Ithaca Press, London.

المعاصر فى البلدان الناشئة. إذ "إن أغلب المفكرين الأفارقة لا يكترثون فـى أحسـن الأحوال، أو يتسامحون بالكاد، مع الأنثروبولوجيا الاجتماعية. ومن الأمور المألوفـة أن تجد لديهم مشاعر عداء قوية تجاه هذه الدراسات وتجاه المشتغلين بها. وهو الموقف الذى انعكس فى قلة عدد الأفارقة الذين يشتغلون بالأنثروبولوجيا ، فحينما كان كينياتا وأزيكيوى و"بوزيا" طلاب أنثروبولوجيا فى الثلاثينيات كان المناخ وقتها مختلفًا كليـة، ولم يكن هناك شعور بغرابة أو عدم ملاءمة تركيزهم على الأنثروبولوجيا . أما اليـوم فإن الأنثروبولوجيين الأفارقة يواجهون أوقاتا عصيبة، بسبب قلة ما يحصلون عليه من مجتمعهم من فهم أو تشجيع" [2] .

ينظر غالبية المثقفين الأفارقة إلى الأنثروبولوجيين كرجعيين، ومـن ثـم فـإن تأكيدات من قبيل أن "معظم الأنثروبولوجيين الاجتماعيين قد اتخذوا ومازالوا يتمسكون بمنطلقات سياسية راديكالية أو ليبرالية" [3] يصعب أن تلقى تعاطفًا ذا شأن من جانـب المثقفين الأفارقة. وتتمثل الحجة الأساسية لدى المثقف الأفريقـى فـى أن الدراسـات الأنثروبولوجية فى الحقبة الاستعمارية لم تعكس المثل السياسية الليبرالية لكتابها. وبينما يظل صحيحا "أن الأنثروبولوجيين كأشخاص قد كانت لديهم ـ مثلهم مثل غيـرهم ـ طائفة عريضة من الاتجاهات السياسية؛ فالبعض عرفوا "كمحافظين" والبعض الآخـر جنح بعيدا صوب "اليسار" [4] ، فقد شاع أيضا الرأى بأن "النظرية الوظيفية الكلاسيكية قد حالت دون أن يتمكنوا [أى الأنثروبولوجيين الليبراليين] من إقامة رباط مثمر بـين قناعاتهم السياسية وتحليلهم السوسيولوجي" [5] وهذا فى الحقيقة هو جـوهر الموقـف، حيث لا يمكن الحكم بخطأ أو عدم إنصاف نسبة "الدوافع السياسية المغرضة" لهـؤلاء الأنثروبولوجيين .

وسأقوم هنا بعرض بعض الملاحظات بشأن العلاقة بين الأنثروبولوجيا والحكـم الاستعماري، انطلاقًا من الخبرة السودانية. حيث ألمس ـ دون الزعم باستنتاج قـاطع ـ مسألة طالما تعرضت للإهمال فى التحليل الأنثربولوجي، ألا وهي: الموقف المبدئى للأنثروبولوجى تجاه الشعب الذى يدرسه. وفى أغلب الأحوال تأتى هـذه المواقـف نتاجا للمجتمع الذى ينتمى إليه الأنثربولوجي، وكذلك محصلة للأحكام التى تنشأ جراء الاتصال الأول بين القوى الاستعمارية وسكان المستعمرات.

(2)

بناء على طلب من المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحـده، اضـطلعت منظمة العمل الدولية بدراسة حالة لاستغلال العمال الأفارقة الوافدين من المستعمرات الفرنسية السابقة، وهو ما أثار تعليقات كثيرة خلال الأسبوع الأول من أغسطس 1972 عكست الاتجاهات الأوروبيـة إزاء شـعوب المسـتعمرات السـابقة (انظـر مـثلاً: Newsweek, August 14, 1972). وفى الوقت نفسه أدلى أنثروبولوجى بريطانى بتعليق فى إذاعة الـ "بى بى سي"، انصب على تعريـف الـرق مـن خـلال مـادة إثنوغرافية مقارنة من عدد من المجتمعات التى درسها الأنثروبولوجيون [6] . وانزلـق جهده كله، من خلال طمس معنى الرق، صوب تبرير غير مباشر لاستغلال العمـال الأفارقة فى أوربا. وهو ما يبين الكيفية التى قد يستخدم بها الأنثروبولوجى معرفتـه لتبرير مواقف معينة يقترفها مجتمعه بحق شعوب أخري.

ولهذه المسألة تاريخ طويل. فلقد كان للمواقف الأوربية من العالم الخـارجى فـى العصر الإمبراطورى ـ ولا يزال ـ أثر كبير فى تفكير الكثير من العلماء الأوربـين فى مختلف فروع المعرفة. ويقدم "كيرنان" Kiernan عرضا موثقًـا لـبعض هـذه المواقف، وكيف تطورت واختلفت بشكل كبير بين القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد استمرت بعض الأفكار الأساسية لدى قسم من الأوربيين بشأن "السكان الأصـليين" الذين أصبحوا تحت السيطرة الأوربية، مثل فكرة تفوق الإنسان الأوربى بالنسبة إلـى "المتخلف" الذى يصعب اعتباره مخلوقًا إنسانيا فى كل المجالات. وهكـذا تـم تبريـر الإجراءات القاسية التى اتخذت بحق هؤلاء "السكان المتخلفين" بالاستناد إلى مثل ذلـك النوع من الأفكار. ومن أمثلة هذا قول "إنه مع نمو وازدهار تجارة الرقيق أصبح مـن الملائم لأوربا أن تفكر فى أفريقيا كقارة بربرية إلى أبعد حد وبحيث لا يمكن أن يؤدى نزوح البشر منها إلى زيادة أحوالهم سوءا" [7] وساد دائما الافتراض القائل بأنـه لمـا كانت أوربا موطن الحضارة فإن رسالة الأوربى ـ التى يدعيها بنفسه لنفسه ـ هـى قيادة "البرابرة" و "الهمجيين" من بقية أركان الأرض نحو "الحضارة". وحينمـا يـدعى الأوربى ذلك ـ تاجرا كان أم حاكما أم مبشرا ـ فإنه يسعى نحـو تمهيـد الطريـق للاستغلال الأوربى للمناطق التى دخلت تحت سيطرتهم، وتأكيدا لذلك فإن الكثرة، مـن

الأدبيات التى تناولت شعوب المستعمرات قد ركزت على العادات والقيم المختلفة التى تصورهم "كمخلوقات ليست أفضل كثيرا من الحيوانـات"، أو فـى أحسـن الأحـوال كمخلوقات بشرية من الدرجة الثانية. وحتى فى الخمسينيات لم يكن غريبا أن الطفـل الأوربى حينما كان يصادف رجـلاً أسـود فـى الطريق كان يقفز "نحو حضن أمـه [صارخًا]: ماما، الزنجى سوف يأكلني" [8] .

وإذا أخذنا الحالة السودانية يمكننا إيراد الكثير من هذه المواقف. فمثلا من أجـل إجبار السكان على أعمال السخرة التى فرضتها الحكومة لأغراضها الخاصـة، نجـد حاكما استعماريا لعب دوراً رئيسيا فى الحكم الثنائى الإنكليزى ـ المصـري، وهـو السير "رودلف سلاطين" Slatin، يقول: "إن الزنجى بهيمة كسول ويجب إجباره على العمل ـ أى أن تقوم الحكومة بإجباره على العمل". وحينمـا سـؤل كيـف؟ أجـاب: "بالعصا" [9] . ومثال آخر نجده عند "تشرشل" Churchill فى كتابـه عـن الحركـة المهدية المنشور عام 1899 ففى الوقت الذى صور غـوردون Gordon كقائـد ذى رسالة حضارية، يقدم المهدى ورجاله الذين قاموا بثورة لتحرير أراضيهم من الحكـم التركى على أنهم "عصبة برابرة". ورغم هذا الاستعلاء فإنه من الواجب الاعتراف أن هناك كلمة طيبة بعض الشيء قالها "تشرشل" فى حق المهدي: "ينبغى ألا ننسى أنه قـد زرع الحياة والروح فى قلوب إخوانه، وحرر موطنه من الأغراب. إن هؤلاء الوطنيين البؤساء المعوزين، الذين كانوا لا يأكلون سوى حبات من القمح ويكدحون نصف عراة ولا أمل لديهم، قد اكتشفوا شيئا جديد يضيفونه إلى حياتهم ـ وإن كان مزعجـا ـ ألا وهو الاعتداد بالنفس. فقد أشعلت روح المهدى فى صدورهم جذوة الوطنية والدين" [10] . ولما كان الأوربيون يعتبرون الكرامة من الفضائل الخاصة بالبشر "المتحضرين" فى حياتهم العادية، فقد كان من الشائع لديهم قصر رؤية السكان الأصليين فى أنهم يسلكون هذا المسلك الكريم فى حالات الهزيمة أو ملاقاة الموت فقط. كتب "تشرشـل" يصـف نهاية الخلفية قائلا: "حينما جرح عثمان شيخ الدين وحمل بعيدا دعا الخليفة إلى الهرب حماية لروحه، ولكن الأخير رفض ذلك علـى نحو درامى كريم قد لا نجده أحيانا عند بعض المحاربين المتحضرين" [11] .

وقد عبر "السير هارولد ماكمايكل" Mac Michael - وهو واحـد مـن أقـوى المسئولين فى الإمبراطورية البريطانية ـ فيما بعد عن مواقف الشعور بالتفوق هـذه،

ولكن على نحو أكثر وضوحا، فقال وهو يناقش أهمية الأنثروبولوجيا للحكام، وخاصة حينما تدرس البنية الاجتماعية والعادات والمعتقدات وطرق التفكير عند "الأجناس البشرية": "إن بعض الفهم لهذه العناصر سوف يكون خير معين للحاكم المسئول عن إرشاد الأجناس البدائية التى تختلف عملياتها الذهنية عما لدينا. فبين عقل الأوربى المثقف - صاحب الإرث الذى يمتد عدة قرون من الزمن الغربى - وعقل الهمجى البدائى هناك فجوة كبيرة ثابتة يمكن للأول أن يقطعها بصعوبة، وبالدراسة الدءوبة وحدها" [12]

وبأخذ هذه المواقف فى الاعتبار، والتى تشكلت عبر فترة من الزمن واعتنقها بثبات الحكام الاستعماريون وكذلك المبشرون[13] ، يصعب تصور أن يتحاشى الأنثروبولوجى تأثير هذه المواقف فى عمله، خاصة وأنه ينتمى إلى ذات ثقافة أولئك الحكام والمبشرين. ومما جعل هذا التأثير أكثر قابلية للتحقيق أن الحاكم أو المبشر - أو كليهما - هو الذى كان فى كل الأحوال يقدم الأنثروبولوجى إلى الناس الذين يريد أن يدرسهم، والذى لعب دور الوسيط فى المراحل الأولى من الدراسة، باقتراح الرواة وتقديم النصح والمعلومات. وفى الحقيقة أن "الأنثروبولوجيين قد تدربوا أكاديميا لسنوات طويلة على جمع نوع معين من المعلومات "كملاحظين مشاركين"، وهو ما يمكنهم، بغض النظر عن رؤاهم الشخصية، من تقديم رؤية متماسكة (تتوقف موضوعيتها على ما يسمح به المستوى المتحقق لتطور نظامهم المعرفي) للمنظومة الاجتماعية الثقافية التى اختاروا أن ينفقوا سنوات من عمرهم فى دراستها، ودراسة نوع العمليات الجارية فيها" [14] . ولكن من الحقيقى بنفس القدر أن المؤسسات التى منحت الأنثروبولوجى تدريبه هى نفسها واقعة تحت نفوذ الأفكار السائدة فى المجتمع الذى ينتمى إليه. فمراكز التدريب هذه هى المسئولة عن غرس عدد من الفروض المشكوك فى صحتها وذات النزعة المركزية الأوربية فى عقول طلابها كما لو كانت حقائق لانزاع فيها، أى أنه "من حقائق التاريخ أن الشعوب الأوربية هى التى اكتشفت الشعوب الأخرى [...] وليس العكس" [15] .

ولقد أثرت هذه الافتراضات على نوعية المصطلحات التى اعتمدها الأنثروبولوجيون، وبخاصة التشديد على موضوعات معينة فى حقل دراساتهم. ومما

يثير الأسى أن الأنثروبولوجيين الأوربيين وجدوا من الملائم لهم ـ وحتى الستينيات ـ استخدام مصطلحات مثل "بدائي" والتى تعبر عن افتراض الأفضلية. ومن العسير العثور على أنثروبولوجى أوربى استطاع التخلص من نفوذ هذه الأفكار السائدة فى مجتمعه، كما أن الادعاء بالقدرة على تحاشى هذه التأثير يعنى التقليل إلى أدنى حد من أهمية التنشئة الاجتماعية التى تشدد عليها الأنثروبولوجيا ذاتها كنظام معرفي.

(3)

"لم تكن الأنثروبولوجيا الاجتماعية قط مجرد مساعدة للإدارة الاستعمارية المستنيرة، ولا ينبغى النظر إليها الآن كمجرد مساعدة للتنمية فى الدول الحديثة" [16] . هذا هو التشديد الذى يقول به "لويس" Lewis مؤكدا حقيقة أن الأنثروبولوجيا ـ إلى جانب أشياء أخرى ـ كانت عونًا للإدارة الاستعمارية. والشعور السائد وسط المثقفين فى المستعمرات السابقة هو أنه على الرغم من أن الأنثروبولوجيا لم تكن مجرد مساعدة للإدارة الاستعمارية، فإنها قد لعبت دوراً ـ أكثر من أى علم إنسانى آخر ـ فى تعريف هذه الإدارة بشعب المستعمرة، وإرشادها إلى طرق التحكم فى نظامه الاجتماعي، ومن ثم استغلاله.

صحيح أن الأنثروبولوجيين لم يكونوا صناع سياسات، ولكن "الأنثروبولوجيا قد تطورت تحت جناح وزارة المستعمرات فى بريطانيا، كما كان الأكاديميون مكبلين بالقيود حينما يتصدون لقضايا السياسة فيما وراء البحار. وتلقى حكام المستعمرات تدريبا فى الأنثروبولوجيا ، وكانت لديهم فكرة جيدة تماما عن حدود استخدامها عمليا، فتعلموا اللغات المحلية واقتربوا من الشعب، ومن ثم فإن الكثير مما يشتغل به الأنثروبولوجيون لم يكن غريبا بالنسبة إليهم" [17]. وهكذا فإن حكام المستعمرات قد جمعوا بين معارفهم العامة والمعرفة الخاصة لدى الأنثروبولوجيين عن شعوب بعينها، ومن ثم تمكنوا من تطوير سياساتهم عبر الزمن. ومع ذلك فمن المشروع تماما الزعم بأن الأنثروبولوجيين قد أسهموا على الأقل بشكل غير مباشر فى صنع السياسات.

أدى هذا الاتحاد إلى منح الأنثروبولوجيا سمعة محافظة، كما أدى فى السنوات الأخيرة إلى اندلاع مجادلات كثيرة بين الأنثروبولوجيين أنفسهم، بسبب محاولة بعضهم التصدى لمهمة تقييم نفوذ هذا العلم ودور ممارسيه فى فترة الحكم الاستعمارى

وكان أحدثها هو الرسالة الغاضبة التى بعث بها" سـير إدوارد إيفـانز - بريتشـارد" Evans - Pritchard إلى The Times Literary Supplement تعقيبا على آراء كلاكهاون Kluckhohn فيما يتعلق بمواقف الأنثروبولوجيين البريطانيين فى وزارة الخارجية:

"سيدي.. لدى تصفحى بعض الأوراق صـادفنى مقتطـف منقول من كتاب الراحل كلايد كلاكهاون واسع الانتشار "مـرآة الإنسان" Mirror for Man (1949)، يقول فيه:

ازدهرت الأنثروبولوجيا التطبيقية خلال الحرب الأخيرة. حيث تولى الأنثروبولوجيون مناصب هامة فى وزارة الخارجية، قيادة الأسطول، وكالة الاستخبارات البريطانية، المسح الاجتماعى الحربي، وفى الميدان. وصار أحدهم مستشارا سياسـيا لشـئون الشرق الأوسط بأكمله، وتولى آخر العـبء الإدارى الرئيسـى بالنسبة للسودان الانكليزى - المصرى الشاسع، بينمـا لا يـزال ثالث يتولى مشكلات الاتصال فى كينيا والحبشة.

وهذا يجعلنا نبدو أدعياء وحمقى ومبتـذلين، وأظـن مـن واجبى أن أوضح - حال دخول مثل هذا الكلام فى تاريخ العلـم الذى نشتغل به - أنه فى رأيى هراء كامل بكل المعايير. ولـيس بإمكانى تصور من هم أولئك الذين تولوا "مناصب هامة"، ومـع هذا فقد سئلت فى بعض الأوقات كما إذا كنت قد توليـت موقـع "المستشار السياسى لشئون الشرق الأوسط بأكمله" ومـن حقـى رفض هذا الادعاء. وأود أن أسجل أنه لم تكن لى أية صلة بهذا النوع من المسئولية، فقد كنت مجرد كابتن غير مهم ولـم أتـول مطلقًا أى منصب هام.

وفيما يتعلق بالأنثروبولوجى المزعـوم توليـه "العـبء الإدارى الرئيسى بالنسبة للسـودان - الإنكليـزى - المصـرى الشاسع" فإننى أحدس أن الإشارة هنا تعـود إلـى البروفيسـور

الراحل "نادل" Nadel، وفى الحقيقة أنه لم تكن له أيـة صـلة بإدارة السودان. كما أضيف أن العبارة الـواردة (ص 16) بـأن الأنثروبولوجيين البريطانيين قد "صاغوا مبـدأ الحكـم غيـر المباشر" هى أيضا محض هراء فهو لم يذكر من وكيف ومتـى وأين فعلوا ذلك؟".

إي. إيفانز- بريتشارد "أول سول كوليدج، أكسفورد"

هذا على الرغم من حقيقة أن كثيرين من الأنثروبولـوجيين قـد أقـروا بـأن الأنثروبولوجيا أسدت خدمة كبيرة للحكام الاستعماريين، بصرف النظر عما إذا كـان الأنثروبولوجى معينًا من جانب الحكومة الاستعمارية، أو لحساب جامعة بريطانيـة[18]. بل إن "السيد إدوارد إيفانز- بريتشارد" نفسه قد كتب قبل ذلك بعقدين من الزمن: "لقد أصبحت فائدة الأنثروبولوجيا الاجتماعية للإدارة موضع اعتراف عام منذ بدايـة القرن، كما أظهرت كل من وزارة المستعمرات وإدارات المستعمرات اهتماما متزايـد بالتعليم والبحث الأنثربولوجي، وأيضاً كان المرشحون للعمل فى المستعمرات يتلقون ـ قبل تسلم أعمالهم ـ مقررات دراسية فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية فـى جـامعتى أكسفورد وكمبردج، وفيما بعد فى جامعة لندن"[19]. وفى الحقيقة أن القـائمين علـى إدارة المستعمرات لم يدركوا فحسب دور الأنثروبولوجيا ، فقد كانوا هم أنفسهم الـذين يقترحون ميادين الدراسة، ويضعون قوائم بالأسئلة المطلوب الإجابة عنها، وذلك نظرا لأنهم كانوا مؤهلين أكثر من غيرهم لتحديد المشكلات الاجتماعية ذات الأهمية الخاصة فى مرحلة تطور هذه المستعمرة أو تلك. كما أن الحكومات الاستعمارية لم تكن تملـك رفاهية دعم البحث فى موضوعات لا تسهم بشكل مباشر فى تحقيق هدفها الرئيسي، ألا وهو الحفاظ على "القانون والنظام".

وإذا تأملنا الحالة السودانية، فإن مثقفين كثيرين يربطون اليوم بين حقيقة تركيـز معظم دراسات الأنثروبولوجيا الاجتماعية على الإقليم الجنوبى فى السـودان، وبـين السياسة التى اتبعتها الحكومة الاستعمارية إزاء الجنوب. ولكنى لا أعتقد بصواب هذا الرأي، والسبب الرئيسى فى اعتقادى هذا هو أن المناقشات والأدبيات وكذلك الأحداث التى وقعت خلال العشرين عاما الماضية قـد أثبتـت دون شـك افتقـار الحكومـة الاستعمارية لسياسة متسقة تجاه الجنوب. أما بالنسبة لتفسـير عـدم حصـول شـمال

السودان على حصة معقولة من الدراسات الأنثروبولوجية مقارنة بالجنوب - فيمكن الإشارة إلى عدد من النقاط فى هذا الصدد أولاً: لقد كان من الصعب بوجه عام تدبير التمويل اللازم لإجراء الدراسات الأنثروبولوجية. ثانيا: لما كان التركيز الأساسى للإدارة الاستعمارية فى المراحل الأولى ينصب على حفظ الامن والنظام فإن الحكام فى الشمال - ومعظمهم كانوا أكفاء وذوى تأهيل عال - رأوا أن الأنثروبولوجيا لن تقدم لهم الكثير فيما يتعلق بهذا الإقليم. كما أن إسهامهم فى مجال التاريخ الثقافى والتنظيم الاجتماعى للسكان الذين يعملون بينهم قد وفر الأساس اللازم لتحقيق سلسلة من الأهداف المحدودة التى وضعوها لأنفسهم[20]. ويبدو أنه حتى عندما ظهر الأنثروبولوجيون الراغبون فى العمل بالمنطقة، تم توجيههم إلى الأماكن التى تفتقر الحكومة إلى معلومات مناسبة عنها، أو لم يكن للحكومة بها عدد كاف من المسئولين المؤهلين - وخاصة الجنوب (أنظر مثلا حالة سيلغمان Seligmans).

ومالبث تطور الأنثروبولوجيا وإسهامها المتزايد فى إدارة المستعمرات الأخرى أن أقنع بالتدريج كبار المسئولين فى الحكومة السودانية بأهمية الاستفاده منها، فتم التشديد على قيمة البحث الأنثروبولوجى وبشكل خاص فيما يتعلق بمشكلات الحكم فى جنوب البلاد. وفى هذا الصدد أرسل "ماكمايكل" خطابا إلى وزير مالية الحكومة السودانية بتاريخ 10 يناير 1929 يناقش مسألة تعيين أنثربولوجيين مؤهلين، وهو الخطاب الذى يلقى الضوء على العلاقة بين الأنثروبولوجيين والإدارة الاستعمارية فى السودان. وقد جاء فى الخطاب، الذى سوف أقتطف منه بإسهاب فيما بعد:

> "عندما اقترح البروفيسور سيلغمان زيارة السيد إيفانز - بريتشارد، وضع شرط فى المنحة ينبغى على الأخير بمقتضاه أن يسلم الحكومة السودانية - خلال فترة زمنية معقولة - تقريرا عن دراساته وبالصورة الملائمة للاستخدام من جانب المسئولين الحكوميين".

وبعد التشديد على أهمية الأنثروبولوجيا للإدارة الأوربية للشعوب "البدائية"، مضى "ماكمايكل" فى الشرح قائلاً: إن "المسئول الحكومى معاق لا محالة فيما يتعلق بالسعى لدراسة الأنثروبولوجيا الثقافية للبشر الذين يحتك بهم". وينسب هذا إلى

انعدام الحد الأدنى الضرورى من الإعداد الفنى الأنثروبولوجى اللازم لتمكينه من تمحيص وتنسيق الأدلة، أو حتى - فى المرحلة الأولى - توجيه الأسئلة الحاذقة إلى الساكن المحلى بهدف جمع الأدلة نفسها:

أعتقد أنه ليس من الصعوبة بمكان توضيح المزاعم الزائفة ونتائج نقص المعرفة الخبيرة التى يحفل بها سجل الإدارة الحكومية فى الجنوب، حيث تم ارتكاب أخطاء فظيعة بسبب الجهل بالمعتقدات والعادات المحلية، وعدم الفهم الكافى لطرق التفكير البدائية. ولا مجال للشك. فى أن متاعبنا مع "النوير" مثلاً قد تفاقمت بسبب نقص معرفتنا بالبنية الاجتماعية لهذا المجموعة والأوزان النسبية لمختلف أنواع الرؤساء القبليين والزعماء الدينيين (الكوجورات).

ولدى شعور قوى بضروره تشجيع الموظفين بكل وسيلة ممكنة على اكتساب معرفة أكبر وأكثر حميمية بجميع الأنماط الفكرية للسكان المحليين، كما يجب أن تؤسس جهودهم على البحث العلمى وهو ما يتطلب فى المقام الأول الإفادة من خدمات الأنثروبولوجى المدرب. وأود أن أحث الحكومة السودانية على توفير كل الدعم اللازم لهذا النوع من البحوث.

وهناك قراران بديلان ممكنان:

(أ) توظيف مجموعة من الأنثروبولوجيين المؤهلين لإجراء مسح أنثروبولوجى شامل ومفصل للسودان. ومن الممكن تعيين هؤلاء الأنثروبولوجيين لفترة غير محددة، مع ضرورة مضاهاة عملهم مع المسح الجيولوجي.

(ب) أو قد نلجأ إلى تعيين واحد أو مجموعة من الأنثروبولوجيين المؤهلين فى عمل ميداني، بحيث يعمل كل منهم لفترة محددة، ولتحقيق هدف أو أهداف معينة، وذلك على نفس الأسس التى يعمل بها الخبير اللغوي.

ومن ناحيتى شخصيا فإننى أؤيد بقوة الخيار الثانى، لأنه ليس

مغاليا فى طموحه ولا باهظ التكاليف. كما أشعر أيضا بضرورة تحقيق نتائج عملية فى أقصر وقت، وأن نتمكن من تحاشى الخطر الذى نتعرض له دائما من جراء التعامل مع الخبير العلمي، وبالأحرى إغراقه للعملى فى متاهة وغموض التفصيلات المفرطة.

ومن ثم فإن اقتراحى هنا يتمثل فى تعيين باحث مؤهل على أتم وجه ليبدأ من الشتاء القادم دراسة قبيلة معينة أو مجموعة من القبائل، على نفس الأسس التى يعمل بها السيد "إيفانز - بريتشارد". وينبغى أن يكون جزءا من شروط عمله أن يزود الحكومة خلال فترة زمنية محددة بتقرير عن نتائج عمله الميداني، فى صورة بحث أو عدة أبحاث مصوغة بلغة علمية سهلة، وتتعامل مع تلك الجوانب الاجتماعية والثقافية لدراسته والتى تعتبر معرفتها جوهرية بالنسبة للحاكم، وقد يعطى كدليل لعمله استبيانًا موجزا يغطى تلك النقاط الجوهرية، مثل تلك التى قدمت للسيد "إيفانز - بريتشارد" عام 1926 والتى أوليها أهمية خاصة فيما يتعلق بتوضيح أفكاري.

ومن الممكن أن يكون الحقل المباشر للدراسة هو "النوير" وربما يكون السيد "إيفانز بريتشارد" هو الشخص الأمثل للقيام بالمهمة، وهو أيضا قد يكون راغبا فيها. إذ إن فترة ارتباطه الحالى تنتهى فى أبريل القادم، وقد يرغب بعد ذلك فى قضاء بضعة شهور فى إنكلترا لجمع وإعداد مادته العلمية. وإذا لم يرغب فى العودة للعمل وفق شروطنا، فإننى على يقين أن البروفيسور "سيلغمان" - الذى تشاورت معه حينما كنت فى إنكلترا يمكن أن يكون بديلا مناسبا.

وأرفق "ماكمايكل" ملحقًا بخطابه أورد فيه الأسئلة التالية المطلوب الإجابة عنها:

(1) أسماء القبيلة:

ا ـ الاسم الذى تستخدمه القبيلة نفسها.

ب ـ الاسم الذى تستخدمه القبائل المجاورة.

ج ـ الاسم الذى يستخدمه العرب والحكومة.

(2) الموطن والحدود. طبيعة الإقليم (سهول، تلال، أحراش، مستنقعات، أنهار).

(3) العلاقات مع القبائل المجاورة، الإغارات، التصاهر، التحالفات، التجارة.

(4) اللغة. بقدر الإمكان الإفادة عن الأرقام العشـرة الأولـى وبعـض الكلمـات الشائعة: نار، ماء، رجل، امرأة، طفل، شمس، قمر.. إلخ وأسـماء جميـع حيوانـات الصيد.

أ ـ ما هى القبائل التى يوجد فهم متبادل مع لغاتها؟

ب ـ هل يمكن أن تكون لها علاقة بلغات أخري؟

مثلاً هناك فهم متبادل بين الشيلوك والأنواك، ولا يوجد فهم مماثل بين الشـيلوك والدينكا ولكن هناك علاقة بينهما.

(5) التقسيمات.

أ ـ سياسيا، مثل هل الرئاسات القبلية تعمل معا سياسيا أم متحاربة.

ب ـ اجتماعيا، مثل العشائر والطوطمية والانحـدار مـن سـلف مشترك. الفئات العمرية.

(6) الرئاسات. العامة والفرعية. الرئاسات السياسـية والدينيـة، مثـل صـانعى الأمطار. هل الرئاسات متطابقة؟ ما هى سلطاتهم؟ وكيف يتولون مواقعهم؟

(7) التعداد، محددا قدر الإمكان لكل من القبيلة وفروعها. ما عدد القري؟

(8) الحياة الاقتصادية.

رعوية أم زراعية أم الاثنتان معا؟ الترحال. الحيوانات المملوكة. حجم القطعـان. النباتات المزروعة. صيد الحيوانات والأسماك. الحرف مثل الحدادة والخزف وصناعة السلال. هل هى مهن مستقلة؟ يقوم بها الرجال أم النساء؟

(9) الأسلحة المستخدمة فى الحرب وصيد الحيوان والسمك الزى والزينة.

(10) العادات المميزة فى كل من:

أ ـ الميلاد.

ب ـ الزواج.
ج ـ الموت والدفن.
د ـ التوريث.
هـ ـ الختان.
و ـ التسمية.
ز ـ التنصيب.

(11) المعتقدات الدينية، وخاصة العبادات وتنظيمها والجمعيات السرية.

وليس بإمكاننا الجزم بما إذا كان "سير إدوارد إيفانز ـ بريتشارد" قد زود الحكومة السودانية مباشرة بإجابات عن هذه الأسئلة، ولكن فى الحقيقة نلاحظ أن هذه النوعيـة من المعلومات متاحة فى الكتابات الكلاسيكية عن النوير.

ومن الممكن تتبع أمثلة أخرى للعلاقة بين الأنثروبولوجيـا والإدارة ـ مؤسسـة على المباديء نفسها ـ فى تكليف "نادل" بإجراء دراسة للنوبة وتعيين "أركيل" Arkell كأنثروبولوجى حكومى[21]. ومن الصواب التشديد على حقيقة أن الأنثروبولوجيا "لـم تكن مجرد مساعدة للإدارة الاستعمارية المستنيرة"، ولكن يبدو أن هذا التأكيد يستهدف تجنب الإجابة عن السؤال بشأن مدى ونفوذ هذه المساعدة. وتبين حالـة السـودان أن الدور غير المباشر للأنثربولوجيين ـ سواء أكانوا على وعـى بـذلك أم لا ـ كـان عظيما، وأن ردود أفعال المثقفين فى البلاد تجاه الأنثروبولوجيا قد بنيت على أساس تلك التقارير التى يحتشد بها عدد كبير من الملفات فى الوثائق الحكومية السودانية.

وفى الوقت نفسه نود أن نرى الأنثروبولوجيا تساعد التنمية فى الـدول الفتيـة، وخاصة حينما يكون الأنثروبولوجى نفسه من صفوف "السكان الأصليين". ومـع أن هذا هو موقفي، فإننى أود توضيح أنى لا أدين اشتراك الأنثروبولوجيين مع الإدارة فى السودان خلال الفترة الاستعمارية. وإنما أقوم فقط باستيضاح وتوثيق هذه المشـاركة، وفى اعتقادى أنه ليس بوسع أى من فروع العلوم الاجتماعية، ولا ينبغى له، أن يكـون محايدا، وأن هؤلاء الأنثروبولوجيين أنفسهم يتفقون مع رؤيتى تلك. ويشعر المرء أنهم كانوا يفعلون مايعتقدونه صوابا، وأنهم قد تبنوا الأيديولوجيات التى كانت سـائدة فـى عصرهم. وهذا ما يدعو إلى تقييم أكثر اتساقًا لمساهماتهم، ووضعها فى سياق الإطـار

الاستعمارى (مثلما فعل "ماغوباني" Magubane) (22) وهو ما تقصر هذه الورقة عن الوفاء به، على الرغم من إدانتنا للأيديولوجية الاستعمارية.

(4)

وعلى سبيل الإجمال، فعلى الرغم من أن ملاحظاتى قد تبدو غير متماسكة قليلا، فإننى أحاول توضيح نقطة أن الموروث والتعليم والتنشئة الاجتماعية الاستعمارية للأنثروبولوجى كعضو فى جماعة إنسانية، قد أنتجت صوراً معينة "للسكان المحليين" لابد أنه قد حملها معه إلى الحقل الميدانى. إلى أى مدى أثر ذلك فى عمله؟ هذا سؤال مختلف، وتختلف الإجابة عنه من حالة لأخرى، وخاصة بسبب اختلاف الإعداد والشخصية. ومن خلال تناولى لمثل هذه المسائل أود إثارة الشك فى بعض الأفكار المأخوذة على علاتها، وذلك بصرف النظر عن رغبتى فى الوصول إلى استنتاجات قاطعة.

إن الإشارة الوحيدة للعلاقات بين الأنثروبولوجيين والحكام فى المستعمرات لم تظهر إلا فى صورة اعترافات بالجميل توضع فى تصدير الأدبيات الأنثروبولوجية. أما الحكام فقد أوضحوا من جانبهم آراءهم فى الموضوع عبر قنواتهم الخاصة. وبعد تحقيق الاستقلال استطاع المثقفون من أبناء الدول الناشئة الاطلاع على الوثائق الحكومية، ومن ثم أدركوا الكثير من الحقائق بشأن تاريخ الأنثروبولوجيا والمشتغلين بها. واعتبروا الأنثروبولوجيين مسئولين بالقدر نفسه عن مساوىء تطور هذه البلدان فى حقبة الحكم الاستعمارى، ومن ثم نشأ العداء لهم وللموضوع الذى يدرسونه.

ملاحظات:

1- D. Brokensha. Applied Anthropology in English-speaking Africa, 1966.

2- T. Asad. The Kababish Arabs, London, 1970. p. 10.

3- V. Turner, (ed.) Colonialism in Africa 1870-1960, Cambridge, 1971. p.

4- T. Asad. op. cit., p. 19.

5-تعليق على الأنباء من إعداد "أنتونى فورغ" Forge.

6- V. G. Kiernan, op. cit., p. 203.

7- Fanon quoted in Wallerstem, I. (ed.) Social Change, the Colonial situation, 1966. p. 78.

8- V. G. Kiernan, op. cit., p. 242 – 43.

9-W. S. Churchill, Frontiers and Wars. His Four Early Books Covering His Life as a Soldier and Was Correspondent, London (Pelican edition),1972, p.162.

10- W. S. Churchill, op. cit., p. 378.

11- H. MacMichael, Letter dated 10th Jan. 1929, No. C. S. /17/M/l Financial Secretary, S. G. Khartoum, GGC/296-99 File 18. D. 7, Sudan Law Project, University of Khartoum.

12- M. Forsberg, Land Beyond the Nile, New York, 1958.

13- V. Turner, op. cit., p.l.

14- L. Mair, Primitive Government, London, 1962, p. 1.

15- I. Lewis. Comment on "Social Responsibilities Symposium" in Current Anthropology, vol. 9, No. 5, pp. 417-18.

16- G. Cochrane, Development Anthropology, Oxford, 1971. pp. 4-5.

17-The Times Literary Supplement, March 10, 1972.

18-من أمثلة هذا ما قاله "بى. إم. لاركن" Larken بشـأن عمـل "إيفـانز- بريتشـارد" عـن "الزاندى":

"من خلال معرفته كدليل أصبح بإمكان المرء اليوم أن يضطلع بتقييم منصف لأفعال وردود أفعال الزاندى، تلك التى قد تبدو غير مفهومة أو حتى تستحق اللوم. ولا شك أن أناساً كثيرين قد نجـوا –بفضله- من عقاب ظالم، وحصلوا على استجابة طيبة لمطالبهم التى طالما تم تجاهلها. ويظـل أسفى قائما لأنه لم يقم بزيارته تلك قبل هذا بسنين طويلة، ومن ثم لم تتح لى فرصة الاستفادة من تعليمه، وإلا لكان لى أن أكون جامع بيانات أفضل بكثير مما أنا عليه". مقتطف فى:

Singer and Street Zande Themes Oxford 1971 opening page.)

19-E. E. Evans-Pritchard, Social Anthropology, London, 1951, p. 110.

20-إن العدد العدد الهائل من المقالات عن التاريخ والمعتقدات والعادات والقيم التى ظهرت فـى "المذكرات والسجلات السودانية" ليمثل جزءأ أساسياً من هذه الإسهامات. وهنـاك أعمـال هامـة أخرى مثل كتاب "ماكمايكل": تاريخ العرب والقبائل السودانية فى شمال ووسط كردفان... الخ.

21-K. D. D. Henderson, The Making of the Modern Sudan, London, 1952, pp. 79-80.

22-B. Magubane, "A Critical Look at Indices Used in the Study of Social Change in Colonial Africa", Current Anthropology, Vol. 12, No. 4-5.

الفصل الثانى

سير إدوارد إيفانز– بريتشارد
والسودان

سير إدوارد إيفانز– بريتشارد

والسودان(*)

لم يكن رحيل "سير إدوارد إيفانز بريتشارد" فى 11 سبتمبر 1973 عن واحد وسبعين عاما (1902- 1973) حادثاً هاماً فحسب فى حوليـات الأنثروبولوجيـا، وإنما بالقدر نفسه فى مجلة "السودان فى رسائل ومدونات" كلها. ولا أقدم هنا مجرد عرض للإسهام الذى قام به فى معرفتنا بالمؤسسات الإنسانية، فسوف يظل اسـمه مرتبطاً على الدوام بالمنهج المكثف الذى استخدمه فى جمع بياناتـه وبالأسـلوب الأدبى الذى حمله أفكاره، وقبل كل شىء بجميع البشر الذين عمل معهم واستخرج منهم أبطالاً أسطوريين (أو ربما سكاناً محليين نبلاء) فى العالم. ورغم إقرارى بأن بعض الناس قد ينظرون بعين ناقمة للأساس الأيديولوجى لعمله والتزامـه بـدعم الامبراطورية التى كانت قائمة وقتها[1]، إلا أننى أرى أن سجل تعاونه مع الإدارة وتعامله مع الشعب فى السودان هو أمر أكثر من جوهرى فى هذا الشأن.

إن كل دارس للأنثروبولوجيا لابد وأنه قد تعلم فى وقت ما شيئاً عن السودان، وصادق النوير والأزاندى، وشاركهم حياتهم اليومية، وقدر نظمهم الاعتقادية. ولقد نمت هذه العلاقة أساسا كنتيجة لجهود "إيفانز- بريتشارد" الذى عمل كوسيط اتصال بين ثقافة هذه الجماعات السودانية وبقية العالم[2]. وقد تأسست هذه العلاقة مبكـراً عام 1926 حينما قامت إدارة الحكم الثنائى فى السودان (بناء على توصـية مـن أستاذه البروفيسور "سيلغمان") بالتصريح "لإيفانز- بريتشارد" ودعمـه لمواصـلة المسح الاجتماعى الذى بدأه "سيلغمان" وزوجته عام 1909 ولم يعودا قادرين على إتمامه بسبب ظروفهما الصحية[3].

وبدءا من العشرينيات تم الاعتراف بدور الأنثروبولوجيـا الاجتماعيـة فـى مساعدة الحكام فى فهم مشكلات الحياة اليومية لسكان المستعمرات. ومن خلال هذه المساعدة العلمية استطاعت الإدارة الاستعمارية تطوير وسـائلها للسـيطرة علـى رعاياها، وتحقيق شعار "إرساء الأمن والنظام" فى معظم أنحاء أفريقيا، وخاصـة وسط وشرق القارة[4]. وفـى حالـة السـودان جـرى القبـول تـدريجياً بـدور

(*) نشر هذا المقال فى عدد إبريل 1974 من مجلة الخرطوم الصادرة عن وزارة الثقافة.

الأنثروبولوجيا حيث إن الموجودين فى مواقع اتخاذ القرار كانت لديهم بعض التحفظات بشأن فائدة الأسلوب والمادة التى يهتم بها الأنثروبولوجيون، وخالوا أن الأنثروبولوجيا تهتم فقط بالجوانب الفيزيقية (الطبيعية). ولكن البرفيسور "سيلغمان" نجح فى مساعيه- لدى التوصية بالاستعانة بـ "إيفانز بريتشارد" – لإبراء ساحته وساحة تلميذه، حيث كتب:

"فيما يتعلق بالأنثروبولوجيا الطبيعية والثقافية، فإننى لست (طبيعيا)، ولا أقوم بتدريس الأنثروبولوجيا الطبيعية. وقد تركز عملى فى السودان على الجانب الثقافى، وبالمثل سيكون عمل السيد "إيفانز- بريتشارد". وهذا بالطبع هو الجانب المفيد للموجودين فى موقع الإدارة. وسيكون عمل السيد "إيفانز- بريتشارد" على نفس هذه الأسس، فرغم أنه تعلم المناهج الطبيعية إلا أننى آمل ان يقتفى خطواتى فى هذا الشأن، وهو حينما يتواجد وسط أناس جدد عليه فلا بد أن يجرى قياسات على عدد من الأفراد. وأنا أعتبر هذا أمراً هاماً ليس فحسب من زاوية رقى المعرفة، وإنما لأن هذه القياسات يمكن أن تمثل مساعدة كبيرة لتحديد الصلات الثقافية واتجاه السياقات القبلية. ولكن المؤكد أن 95% من عمله (مثلى) سيكون ثقافياً وليس طبيعياً"[5].

وبعد ذلك بثلاث سنوات نجد المسئولين القياديين قد تكون لديهم اقتناع بأن للأنثروبولوجيا دوراً يمكن أن تلعبه فى السودان:

"فى الواقع إننى على اقتناع بأنه علم ذو أهمية حيوية لإدارة الحكم الأوربى للشعوب البدائية. إن للأنثروبولوجيا جانبين واضحين: الطبيعى والثقافى، أولهما يكمل الثانى، ولكن الثانى هو الذى يمثل أهمية أكبر جداً من زاوية نظر القائمين بالحكم. فهو يهتم بدراسة البنية الاجتماعية والعادات والمعتقدات وطرق التفكير عند الأجناس البشرية. وإن بعض الفهم لهذه العناصر سوف يكون خير معين للحاكم المسئول عن إرشاد الأجناس البدائية التى تختلف عملياتها الذهنية عما لدينا[6].

وبأخذ هذا كله فى الاعتبار، أوصى "ماكمايكل" بتعيين "إيفانز- بريتشارد" كأنثربولوجى حكومى، وطالب الاستمرار فى تقديم التسهيلات المالية وغيرها التى كانت تؤول إليه. وكانت رغبة الحكومة مبكراً عام 1909 فى رعاية البحث الأنثربولوجى جزءاً من سياسة عامة طبقتها وزارة المستعمرات، للحصول على مادة يمكن الاعتماد عليها بشأن "السكان المحليين". ولكن حينما تلقى "إيفانز بريتشارد" الدعم فقد طُلب منه بوضوح أن يقدم تقارير تتضمن إجابات عن قائمة من الأسئلة أعطيت له واعتبرت ذات طبيعة عملية. وتم وضع هذه الأسئلة لتفادى أى إمكانية للانغماس فى مسائل ذات طبيعة أكاديمية صرفة أو إغفال الاحتياجات المباشرة للإدارة[7] وهكذا فإن المساعدة والدعم الماليين اللذين حصل عليهما "إيفانز- بريتشارد" لم يكونا قط بمثابة منحة حرة.

كما خضع تحديد المناطق المطلوب بحثها للأولويات التى ارتأتها الإدارة، والتى تحددت بدورها بناء على "التكاليف والمصالح الاستعمارية، وكذلك اتجاهات الإدارة الاستعمارية"[8]، ومن ثم فقد ترك للأنثروبولوجى تكييف اختياراته داخل هذا الإطار. وأدى هذا إلى حدوث اختلافات طفيفة بين "إيفانز- بريتشارد" وبعض رجال الإدارة فى السودان الجنوبى، وخاصة مع "ماكمايكل" فيما يتعلق باختيار جماعة "أزاندى" للقيام بدراسة مفصلة لها. فقد رأى "ماكمايكل" أن قدراً كبيراً من المعلومات قد تم جمعه ونشر بالفعل فى مجلة "السودان فى رسائل ومدونات" عن طريق السيد "لاركن"، ومن ثم يجب أن يوجه "إيفانز- بريتشارد" جهوده صوب جماعة أخرى تحتاج الإدارة إلى معلومات أكثر عنها[9]. ومع هذا فلا توجد بوجه عام دلائل على أن "إيفانز- بريتشارد" قد أبدى اعتراضاً على أسس العمل التى وضعت له، واحتلت تقاريره الشهرية الموجزة حيزاً كبيراً شغل ثلاث ملفات ضخمة فى الأرشيفات السودانية فى الخرطوم.

قام "إيفانز- بريتشارد" بست زيارات للسودان خلال الفترة 1926-1936. واستهدفت زيارته الأولى إجراء مسوح لمناطق لم يغطها "سيلغمان"، وهى الزيارة التى مكنت الزوجين "سيلغمان" من إتمام كتابهما "القبائل الوثنية فى السودان النيلى". وقد أقرا بحقيقة أن المادة الخاصة "بالنوير" و"الأزاندى"، وبعض المادة الخاصة بإقليم "الفونج"، قد حصلا عليها من "إيفانز- بريتشارد"[10]. أما الزيارات الخمس الأخرى فقد قضاها فى إجراء دراسات أكثر تفصيلاً لكل من "الأزاندى" و"النوير"، وبدرجة أقل "الأنواك". وقبل سنوات قليلة من زيارة "إيفانز- بريتشارد"

لأرض النوير، كان النوير فى حالة حرب مع الحكومة. وقد جاءت دراسته هـذه استجابة لاقتراح من الإدارة التى شعرت بأنها كى تحل مشكلات إدارة حكم النوير تحتاج إلى معلومات أكثر عن تنظيمهم الاجتماعى، وهى المعلومات التى لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال باحث أنثربولوجى[11]. ونورد هنا ما قاله "ماكمايكل" متحدثاً عن زيارات "إيفانز بريتشارد"، وبالأخص زيارته للنوير:

> عبر سلسلة من الزيارات التى قام بها هذا الأنثربولوجى الشاب اللامع بتشجيع ومساعدة الحكومة السودانية، أجـرى دراسة علمية متأنية لعدد مـن القبائـل، وخاصـة النـوير والأزاندى والإنقسانا. فقد عاش وسطهم، وتعلم لغتهم، وحاز على ثقتهم؛ وبفضل تفانيه ودعم الحكومة تمكن من القيام بكل العمل فى وقت كانت حالة الاضطراب هى السائدة[12].

ومنذ زيارته الأولى عرفت تقاريره إلى الحكومة السـودانية طريقهـا إلـى "السودان فى رسائل ومدونات" فبدءا من عام 1927 حيث نشرت مقالتـه الأولـى "وصف أولى لقبيلة إنقسانا فى مديرية الفونج" وحتى العام الأخير يصعب العثـور على مجلد من "السودان فى رسائل ومدونات" لا يشتمل على مقالة أو ملاحظـة أو مراجعة كتاب قام بها. أضف إلى هذه القدرة الهائلة على الكتابة: حقيقة أنـه دأب على استخدام مادته عن السودان كأساس فى مقرراته الدراسية بمختلف الجامعات.

وقد نشر "إيفانز- بريتشارد" ما مجموعه 150 مادة عن السودان[13]، تتضمن سبعة كتب وعدداً كبيراً من المقالات عن الأزاندى والنوير تعتبر أفضل مادة كتبت عن أى مجتمع صغير الحجم هكذا.

وتمت ترجمة عدد من هذه المواد إلى اللغات المختلفة، ومن ثم فهـى متاحـة لعدد كبير من دارسى الأنثروبولوجيا ومنظومات معرفية أخرى فى سـائر أنحـاء العالم. وقد اعتمد - فى كل هذه الكتابات - اعتماداً كبيراً على المادة التى جمعهـا خلال زياراته الست للسودان، وهى الحقيقة التى توضح مدى كثافة واتساق نشاطه الميدانى. وإذا كان العمل الميدانى كتطور هام فى البحث الأنثربولوجى قد انتشـر أساسا من خلال جهود "مالينوفسكى Malinowski"، فإنـه مـن حـق "إيفـانز- بريتشارد" أن يشار إليه بوصفه الرجل الذى جعل العمل الميدانى تقليداً لا غنى عنه عند كل أنثربولوجى محترف.

وكان لإسهامات "إيفانز- بريتشارد" أثر كبير أيضاً فى التطور النظرى للأنثروبولوجيا. وقد سبق له دراسة التاريخ قبل أن يتجه إلى الأنثروبولوجيا عام 1924. وكان لهذه الخلفية التاريخية أثرها الكبير على المدرستين (الوظيفية Functionalism والانتشار الثقافى Diffusionalism) اللتين كانتا سائدتين وقتذاك.

وفى رأى "إيفانز- بريتشارد" أن أنصار مذهب الانتشار الثقافى لم يكونوا حصيفين فى بعض تخميناتهم، ولم تكن عندهم "سوى معرفة سطحية بالتاريخ وما يحاول المؤرخون القيام به". أما الوظيفيون- ممثلين فى روادهم أمثال "مالينوفسكى" و"رادكليف- براون" Radcliffe-Brown فلم تكن لديهم أدنى معرفة بالتاريخ، وشكك فيما إذا كان هذان الأنثروبولوجيان بالذات قد قرآ أى كتاب فى التاريخ. ويشدد "إيفانز- بريتشارد" على أن قطيعته مع المدرستين السابقتين تعتمد أساساً على استخدامه للتاريخ. فلدى دراسته للأعراف والمؤسسات الموجودة عند الأزاندى والنوير يبتعد عن موقف الوظيفيين الذى يصفه بالافتقار إلى المنطق والشواهد الواقعية، وحتى الأخلاق. "إذ من الجلى أن الأعراف والمؤسسات لا تتشكل فى أى مجتمع فى صورة موزاييك متناغم حيث تخدم كل قطعة الغرض العام... يجب أن يكون واضحاً لكل من يتصدى لهذا الموضوع أن هناك على الدوام صراعاً بين الأفراد والجماعات، حيث يسعى الكل إلى دعم المؤسسات الملائمة لمصالحه"[14]. ولعل وصفه للصراع والتلاحم وسط الأزاندى والنوير هو ما يمثل أهم إسهاماته فى النظرية الأنثربولوجية. غير أن "إيفانز- بريتشارد" لم يدعى قط كونه نظرياً. ومن الممكن تلخيص إسهامه بإيراد هذه الكلمات على لسان "إيوان لويس" Ioan Lewis:

> لقد كانت جمهورية السودان مسرحاً لبعض أهم الاكتشافات العملية والنظرية فى مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية. إذ إن دراسات "إيفانز- بريتشارد" الكلاسيكية للسياسة التجزيئية وسط النوير غير المتمركزين، ولدور السحر وسط الأزاندى، لم تضطلع فحسب بتثوير الفهم السوسيولوجى للمجتمعات القبلية، وإنما أسهمت أيضاً وبدرجة كبيرة فى تعميق فهمنا للأساس المؤسسى للصراع والتماسك فى المجتمع الإنسانى بشكل عام[15].

كما استفادت فروع علمية أخرى – غير الأنثروبولوجيا – من إسهامات "إيفانز- بريتشارد"، لعل من أبرزها الفلسفة وعلم الأديان.

عمل "إيفانز- بريتشارد" أول الأمر محاضراً للأنثروبولوجيا فى جامعة لندن (L.S.E) خلال الفترة من 1928-1931. ثم عمل كأستاذ كرسى علم الاجتماع فى الجامعة المصرية من عام 1932 حتى 1934. وأعقب ذلك تعيينه كمحاضر بحثى لعلم الاجتماع الأفريقى فى جامعة أكسفورد من 1935- 1940، ومساعد بحثى فخرى بجامعة لندن (U.C.L) من 1935- 1940، وأستاذ مساعد للأنثروبولوجيا بجامعة كمبردج 1945-1946. وقد حاز على كرسى الأنثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة أكسفورد منذ عام 1946 وحتى تقاعده عام 1970. كما أصبح من عام 1946 زميلا لكلية "أول سولز"- أكسفورد. وخلال هذه الفترة الطويلة عمل تحت إشرافه عدد كبير جداً من الأنثربولوجيين المرموقين الآن فى كل من بريطانيا ومختلف أنحاء العالم.

وقد وقعت أكثر سنوات عمله الميدانى نشاطاً فى الفترة من 1926 حتى 1938. وبالإضافة إلى السودان فقد عمل أيضاً خلال هذه الفترة وسط أزاندى الكونغو، وفى الحبشة وكينيا وصعيد مصر. ويعد من أبرز دراساته للجماعات غير السودانية دراسته للسنوسيين فى "برقة" (1949)، وهى المادة التى جمعها إبان خدمته العسكرية كضابط فى الجيش البريطانى فى ليبيا أثناء الحرب العالمية الثانية.

كذلك عين "إيفانز- بريتشارد" أستاذا زائراً بجامعة شيكاغو (عام 1950)، وزميلاً لمركز الدراسات المتقدمة فى العلوم السلوكية – ستانفورد، كاليفورنيا (1957-1958)، وأستاذاً زائراً بجامعة غانا (1965). وقد حصل على عدد من الدرجات العلمية من جامعات مختلفة، كانت أولاها درجة الماجستير فى التاريخ من جامعة أكسفورد (1924)، ثم نال درجة دكتوراة الفلسفة فى الأنثروبولوجيا من جامعة لندن (1927)، كما حصل على شهادات تقدير ودرجات فخرية من عدد كبير من المعاهد والجامعات. وقد تولى أيضاً رئاسة المعهد الملكى للأنثروبولوجيا (1949-1951)، كما اختير رئيساً مدى الحياة لجمعية الأنثروبولوجيا الاجتماعية فى بلدان الكومنولث (1968).

هذا فقط مجرد غيض من فيض فيما يمكن أن يقال عن "سير إدوارد إيفانز- بريتشارد" الذى أحب السودان وشعبه ومنحهما صيتاً ذائعاً فى جميع أنحاء العالم.

فقد أحب من يقوم بدراستهم، واستطاع تعلم لغاتهم فى وقت قياسى، مما مكنه مـن نيل ثقتهم ومن ثم الغوص فى دقائق منظوماتهم الاعتقادية والقيمية [16].

وعندما تأسس قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع بجامعة الخرطوم (1958) أبدى رغبة قوية فى توجيه النصح والاقتراحات الهادفة للتطوير المستقبلى، وفى مساعدة سلطات الجامعة فى الحصول على أفضـل الأسـاتذة وذوى الاهتمـام الحقيقـى بالأنثروبولوجيا. وقد التحق بهذا القسم عدد ممن كانوا يعملـون تحـت إشـراف "إيفانز- بريتشارد" أو تخرجوا على يديه فى أكسـفورد. كمـا أسـدى نصـائحه واقتراحاته أيضاً فيما يتعلق بمجالات البحث، وفى ترشيح عدد من الأنثربولوجيين الآخرين الذين زاروا السودان. وقد ظل مهتماً طوال الوقت بالبحث الذى أجراه فى السودان، وأمل من قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع أن يخـرج بـاحثين يغطـون المجالات التى لم تبحث بعد. وجدير بالختام هنا أن نورد بعض كلماته التى تذكرنا جميعاً بما ينبغى عمله:

> لما كنت قد اضطلعت بنفسى بالبحث الأنثربولوجى فـى السودان، ووقعت فى حب هذا البلد وأهله، أود أن تأذنوا لى بإضافة ملاحظتين أخريين. أولاهما أننى آمل أن أرى فـى المستقبل القريب أنثربولوجيين سودانيين يقومون ببحوثهم فى وطنهم، وفى أماكن أخرى. وثانيتهما: أشير إلى أن هـؤلاء الطلاب الكثيرين الذين يتلقون الآن مقررات دراسـية فـى الأنثروبولوجيا بجامعة الخرطـوم يجـب أن يضـعوا فـى أذهانهم- حتى لو لم تكن لديهم الرغبـة فـى أن يصـبحوا أنثربولوجيين محترفين- أنهم من الممكن أن يسـدوا خدمـة عظيمة للأنثروبولوجيا ولبلادنهم من خلال تسـجيل العـادات والتقاليد والأدب غير المكتوب (إذا سمحتم لى بهذا التعبيـر) لشعوبهم وللشعوب الأخرى التى قد يجدون أنفسهم وسـطها، وذلك قبـل أن يصبح الوقت متأخراً جداً بالنسبة لتسـجيلها، فهى لا تنتمى للماضى فقط، وإنمـا تنتمـى لمـاضٍ يمكـن استعادته[17].

ملاحظات:

1- لمزيد من التفاصيل بهذا الشأن انظر مساهمتى فى:

Talal Asad (ed), Anthropology and the Colonial Encounter, London, Ithaca Press, 1973, PP. 259-72.

وقد اعترف "إيفانز- بريتشارد" نفسه بالصلة بين الأنثربولوجيين والإدارة الاستعمارية حينما قال: "فى الماضى لم تكن (الدراسات الأنثربولوجية) سوى هذا النوع أو ذاك من الأفكار التى تنشأ فـى عقول البشر، وكذلك فى الواقع حقيقة، بهدف البحث فى ثقافات ومجتمعات اعتبرت شعوباً بدائية- وهى خليط من الشعور بالتفوق، والاستعمار، والعلم والنزعة الإنسانية".

Fifty Years of British Anthropology", The Times Literary Supplement, No 3722, 6 July 1973, P. 764.

2- تتضمن جميع المقررات الدراسية للأنثربولوجيا الاجتماعية تقريباً كتابات "إيفانز- بريتشارد" عن النوير أو الأزاندى أو الأنواك. ومن أعماله الرئيسية المنشورة عن هذه الجماعات:

Witchcraft Oracles and Magic among the Azande 1937, The Nuer 1940, and The Political System of the Anuak, 1940.

3-قـام البـروفيسور والسيـدة "سيلغمـان" بثلاث رحلات إلى السودان. كانـت الأولـى إلـى النوبة (1909-1910)، والثانيـة إلـى الكبـــابيش والبجا (1911-1912)، والثالثـة إلـى قبائل جنوب وشرق الدينكا (1921-1922).

4- يظهر هذا الاعتراف بدور الأنثربولوجيا بشكل واضح فى كلمة اللورد "باسـفيلد" Passfield (سيدنى وب) حينما ترأس مأدبة أقامتها الحكومة البريطانية على شرف "المعهد الـدولى للغـات والثقافة الأفريقية" فى نوفمبر عام 1929. حيث قال: "أتمنى رؤية كل شاب يذهب إلى أفريقيا وقد حصل أولاً على إعداد محدد فى الأنثربولوجيا. ولا أقصد بهذا دراسة العادات الغريبة. وهذا أمر يجب أن يكون مفهوماً لكل مسئول أو مبشر أو حتى كل تـاجر". East Africa, 5 December 1929.

5- A Letter by Seligman to Colonel Schuster dated 9.9. 1929, Civ. Sec. 112/1/2 Sudan Archives, Khartoum.

6- Letter from MacMichael (Civil Secretary) to the Financial Secretary, Sudan Government, Civ. Sec. 112/1/2, Sudan Archives, Khartoum.

7-حول قائمة هذه الأسئلة انظر مقالتى، مرجع سابق، ص 264 ,والمنشورة أيضـاً فـى الفصل الأول من هذا الكتاب.

8- Evans-Pritchard, “Fifty years of British Anthropology”, op. cit., p. 764.

9- Sudan Archives, Khartoum, Civ. Sec. 112/1/2.

10- انظر:

C.G. and B.Z. Seligman, Pagan Tribes of the Nilotic Sudan, 1932, P. xiii.

11- MacMichael`s letter to the Financial Secretary, Sudan Archives, Khartoum, Civ. Sec. 112/1/2.

وفى تصديره لكتاب The Nuer (1940) قال "إيفانز- بريتشارد" حول هذا الترتيب: "اضـطلعت بدراستى عن النوير بناء على طلب، وبدعم مالى من، حكومة السودان الانكليـزى- المصـرى، والتى أسهمت بسخائها أيضاً فى نشر نتائج الدراسة" (p. vii).

12- انظر:

MacMichael`s introduction to Seligman, op.cit.,P. xix.

13- انظر:

“Bibliography: The Writings of E.E. Evans- Pritchard”, in T.O. Beidelman (ed) , The Translation of Culture, 1971, pp. 419-34.

15- L.M. Lewis, The Antbroplogist`s Muse, Inaugural Lecture, L.S.E., 1973.

16- حينما التقيت "إيفانز- بريتشارد" عام 1971 فى الدنمارك، أخبرنى أنه يتحدث أربع عشرة لغة.

17- Evans- Pritchard, “Anthropological Research in the Southern Sudan”, Sudan Society, No. 1, 1962, pp. 9-14, at p. 14.

الفصل الثالث

حالة الأنثروبولوجيا
فى السودان

حالة الأنثروبولوجيا فى السودان(*)

فى تقديمه لكتابه "النظام السياسى للأنواك فى السودان الانكليزى- المصرى" كتب "سير إدوارد إيفانز- بريتشارد":

> كانت الأبحاث تتم بناء على طلب حكومة السودان الانكليزى- المصرى، والتى واجهت بعض المصاعب فى تعاملاتها مع سادة الأنواك، ومن ثم يمكن اعتبارها جزءاً من "الأنثروبولوجيا التطبيقية" بالمعنى الأشهر لهذا التعبير والذى يمكن أن يدلل به على المرحلة الراهنة فى العلوم الأنثروبولوجية: اكتشاف الحقائق التى تستطيع الحكومة على ضوئها تنظيم إدارتها. وآمل أن تكون هذه الاكتشافات ذات فائدة للقائمين على الإدارة، وإننى على ثقة أنهم سيدركون أن دراستى للأنواك كانت محدودة فى طائفة صغيرة من المشكلات ومن ثم ضرورة زيادة معرفتنا من خلال إجراء المزيد من الاستقصاءات الأكثر اتساعاً
> (Evans- Pritdnard 1940 b: 5-6)

لقد وضعت أخيراً فى موضعها السليم العلاقة بين الأنثروبولوجيا والاستعمار (قارن: Magubane 1971, Mafeje 1971, 1976, Asad 1973, Abdel Ghaffar 1973).

وظلت المشكلة الرئيسية المستمرة لفترة هى تجاوز الاهتمامات الفكرية البرجوازية الصغيرة فى هذا الفرع المعرفى، وإدراك أن إسهامه فى تنمية المجتمع يجب أن يتماشى مع وضعه الاجتماعي- الاقتصادي، وليس مجرد إنتاج تأملات ذهنية فردية. وهو الدور الذى أداه بنجاح "مافيجى" (Mafeje 1976). بيد أن الحالة السائدة فى البلدان الأفريقية بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية تجعل من

(*) نشر المقال بمجلة Ethnos الصادر عن المتحف الإثنوغرافى باستكهولم، السويد، المجلد الأول والثانى عام 1982.

الصعوبة بمكان بالنسبة للمثقف الأفريقى التخلص من إرث العلم الاستعمارى فـى هذا العصر. إذ إن الجيل الحالى مـن الأنثروبولـوجيين الأفـريقيين هـم نتـاج للأنثروبولوجيا الاستعمارية، أو إذا أردنا تعميم مقولة "مافيجى" عن نفسه ومواطنه "ماغوبانى"، هم "برجوازيون أفارقة صغار، أو محاكاة شاحبة للمجتمع البرجوازى الأوربى" (Mafeje 1976P). ولكن ما يمكن أن يقال عن الأنثروبولوجيا ينطبق أيضاً على العلوم الاجتماعية الأخرى التى تمر بنفس السياق، ومن الخطأ قصـر النقد على هذا الفرع المعرفى وحده. ولهذه المسألة أساسـها النظـرى وسـياقها التاريخى، ولا يمكن فهمها إلا بالبحث فى تطورها.

وفى هذا الإطار وحده يمكن أن يكون هناك معنـى للحـديث عـن تطـور الأنثروبولوجيا فى السودان وحالتها الراهنة. وقد بذلت خـلال العقـد الماضـى حاولات لتقييم مدى "تقدم" الأنثروبولوجيا فـى هـذا البلـد فقـد عـولج تطـور الأنثروبولوجيا من أداة يستخدمها الحكام للمساعدة فى إدارة بلـد ذى مجموعـات متنوعة من السكان، إلى التعاقد على بحوث يضطلع بها علمـاء ربمـا يهتمـون بإنجازهم الشخصى أكثر من اهتمامهم بمصير البشر الذين يدرسونهم، وإلى عـالم أكاديمى يدرس فى جامعة وطنية (Asad 1973, Cunnison 1977).

وبعد استعراض المراحل الأولى لتطور الأنثروبولوجيا فى السودان، سـوف تتطرق هذه الورقة إلى تقييم حالة الأنثروبولوجيا فى السودان اليوم، مع اهتمـام خاص بمسألة الالتزام والأخلاق والأيديولوجيا.

إنه لمن السهل تماماً- حسبما يقول "كنيسون" (Cunnison 1977)- التمييـز بين ثلاث فترات مختلفة تماماً فى عمر الأنثروبولوجيا الاجتماعية فى السـودان. بدأت المرحلة الأولى مع زيارة "سيلغمان" للبلاد عام 1910، واسـتمرت حتـى الاستقلال عام 1956، وفيها كانت البحوث تجرى على أيـدى بـاحثين أجانـب وتحت إشراف حكومة أجنبية. وهى الفترة التى أنجز فيها "إيفـانز- بريتشـارد" و"نادل" و"لينهارت"و "بكستون" وغيرهم أعمالهم.

وبدأت المرحلة الثانية عام 1958 مع بدء تدريس الأنثروبولوجيـا- كنظـام معرفى- فى جامعة الخرطوم. ورغم أن الجامعة كانت مؤسسـة وطنيـة إلا أن الباحثين الأجانب ظلوا يمثلون جل قوة العمل فـى قسـم الأنثروبولوجيـا، أى أن الباحثين والمدرسين ظلوا من غير السودانيين، ولكنهم يعملـون تحـت إشـراف الحكومة السودانية.

وشكل عام 1971 بداية المرحلة الثالثة. ففى هذا العام عاد من الخارج أول دارسى الأنثروبولوجيا الذين حازوا على درجات عليا، ووجدوا طريقهم إلى قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع. وبدءاً من هذه المرحلة تبدل اتجاه القسم ليكون سودانيا، كما أصبح معظم أعضائه من السودانيين. وفى أوائل السبعينيات أنشئ مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية، مما وفر حيزاً أكبر لاستيعاب الأنثروبولوجيين السودانيين، وكذلك توفرت فرص أخرى أمام الأنثروبولوجيين المحترفين لإثبات أن دراستهم وأنشطتهم يمكن أن تكون مفيدة فى التصدى لمشكلات التنمية. وشهدت نهاية عقد السبعينيات تطوراً آخر كان له أثره الملحوظ على هذا الفرع العلمى، ألا وهو إنشاء جامعتين جديدتين لكل منهما توجه تنموى خاص. وأدخلت كل من جامعتى جوبا والجزيرة الأنثروبولوجيا كموضوع دراسى رئيسى للدفعات الأولى من طلابهما.

وهناك تطور آخر يجب إضافته إلى المراحل الثلاث التى ميزها "كنيسون"، ألا وهو الأنثروبولوجيا التطبيقية التى يتم الاضطلاع بها على أساس استشارى. وبالإمكان الزعم بأن البحث الأنثروبولوجى التطبيقى الذى بدأ فى السودان على أساس استشارى هو مجرد وجه آخر للمرحلة الثالثة، إلا أنه جانب يستحق معالجة خاصة. وقد كان لمعظم البحوث الاستشارية أثر سلبى على تطور هذا الفرع العلمى، كما أنه أثار الشكوك حول فائدة إشراك الأنثروبولوجيين فى الجهود التنموية. والممارسون فى هذه الحالة هم أجانب يعملون لحساب الوكالات الدولية والشركات متعددة الجنسيات الرامية إلى السيطرة على الاقتصاد الوطنى السودانى. ونظراً لالتزام هؤلاء الباحثين بمصالح الهيئات التى يعملون لحسابها فإن وضعهم فى الدولة المستقلة يماثل وضع الأنثروبولوجى فى العهد الاستعمارى.

المرحلة الأولى:

حكومة أجنبية وأنثروبولوجيون أجانب

مع نهاية القرن التاسع عشر كانت هناك مادة إثنوغرافية هائلة عن السودان، وجدت طريقها إلى عدد من دور النشر فى أوربا. ومن أهم هذه الكتب وصف الشعب السودانى للرحالة "جيمس" بروس" J.Bruce فى كتابه تحت عنوان "رحلات لاكتشاف منابع النيل"[1] والذى نشر عام 1805. وهناك أعمال أخرى من

نوعية أعلى وتتمثل فى الكتب والمقالات التى نشرها المستكشف الألمانى "روبرت هارتمان" R. Hartmann فى الفترة من 1863 إلى 1869. ومن أهـم أعمـال "هارتمـان":-Reise des Freiberrn Adalbert von Barnim durch Nord-ost Africka in den jabren 1859 und 1860. والذى نشر فى برلين عـام 1863[2]. ويضاف إليهما عدد من المستكشفين الآخرين الـذين زاروا السـودان على نفقتهم الخاصة، أو تحت رعاية مؤسسات أوربية مهتمة، وكتبوا عن طـرق حياة ومؤسسات سكان السودان. كما أسهم الرحالـة العـرب بوصـف مفصـل للمجتمع السودانى، ومن أبرزهم "ابن عمر التونسى" الـذى كتـب رسـالة عـن "دارفور" تحت عنوان "شحذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسـودان" وذلـك عـام 1850[3].

هناك أيضا علماء سودانيون كتبوا عن حياة الجماعات المختلفة القاطنة فـى البلاد. وجاءت أهم هذه المساهمات من جانب عـالم معـروف جيـداً للبـاحثين المعاصرين المهتمين بالسودان، ألا وهو "محمد النور ابن ضيف ا " الذى كتـب عام 1805 "كتاب الطبقات فى سيرة الأولياء والشيوخ والعلماء والشـعراء فـى السودان"[4].

ووجدت الحكومة التى كانت قائمة عند مطلع القرن العشـرين فيمـا يسـمى "السودان الانكليزى- المصرى" فائدة كبيرة فى هذه المادة التى قدمت معلومـات كثيرة كانت الحكومة فى أمس الحاجة إليها قبل الشروع فى تنفيذ خطط أساسـية لتنمية البلاد. ولكن ظلت هناك الحاجة إلى المزيد من المعرفة. وفى الوقت الـذى كانت الأنثروبولوجيا تؤسس نفسها تدريجياً كفرع علمى مستقل داخل حقل العلوم الاجتماعية، كان بعض المسئولين البريطانيين فى الإدارة يبحثـون عـن خبـراء متخصصين لإمدادهم بمعلومات يمكن الوثوق بها عن التنظيم الاجتماعى للسـكان "المحليين" الذين يعملون وسطهم[5]. وفى الحقيقة أن الأنثروبولوجيا لم تقدم العون فحسب للإدارة الاستعمارية المستنيرة، وإنما بالقدر نفسه ساعد الأنثروبولوجيـون المحترفون- من خلال اتحادهم الطوعى مع الإدارة الاستعمارية- فى تقوية موقف الإدارة فى مستعمرات كثيرة.

وقد أوضح "سير إيفانز- بريتشارد" موقف الحكم الانكليزى- المصرى من البحث الأنثروبولوجى، بقوله:

شجعت حكومة ما عرف وقتذاك بالسودان الانكليـزى-المصرى وبشكل دائم البحث الأنثروبولـوجى فـى جنـوب السودان، سواء أكان احترافياً أم على سبيل الهوايـة. فقـام البروفيسور "جى. جى. سيلغمان" والسيدة "بى.زد. سليغمان" بمسـوح فـى الفتـرتين 1909- 1910و 1921-1922، ونشرت ملاحظاتهما- إلى جانب معلومات أخـرى جمعهـا آخرون- عام 1932 فى الكتاب المعنون "القبائل الوثنية فى السودان النيلى". وخلال الفترة من 1926 حتى 1935 قمت بست زيارات إلى جنوب السودان. وفـى الزيـارة الأولـى أجريت مسوحاً لمناطق لم يغطها الزوجان "سـيلغمان"، أمـا الزيارات الخمس الأخرى فقد أجريت خلالها دراسات أكثـر تكثيفاً للأزاندى والنوير، وللأنواك بدرجة أقل. وفى الفتـرة 1939-1940 قام الـدكتور "إس. إف. نـادل" بمواصـلة أعمالنا، حيث أجرى بحثه وسط سكان جبال النوبـة. وهـو البحث الذى تم تجديده بعد انتهاء الحرب العالمية، فقام زميلى فى أكسفورد الدكتور "آر. جى. لينهاردت" بخمس زيـارات إلى جنوب السودان خلال الفتـرة 1948-1954، وحيـث أجرى دراسات مكثفة للدينكا والأنواك. ثم تبعه العديـد مـن طلابنـا: فـأجرى الـدكتور "جيـه. إف. إم. ميـدلتون" Middleton دراسة على "اللوغبارا" (جماعة أوغندية يعتقد أن بعضها يعيش فى السودان) وذلك خلال الفتـرة 1949-1952. وأجرت الدكتورة "جين بكستون" Buxton دراسـة "للماندارى" فى الفترة 1951-1952. ودرست السيدة "فيليب مانسفيلد" Mansfield (الآنسة "إلينور ماكهاتون" قبل ذلك) "اللاتوكا" خلال السنوات 1951-1954. كما أجرى الدكتور "كونراد ريننغ" C. Reining دراسة جديدة على :الأزاندى" مع اهتمام خاص "بمشروع الأزاندى" وذلك خـلال الفتـرة 1952-1955. وحديثاً أنجز الأنثروبولوجى الحكومى الحالى الدكتور "كروننبرغ" Kronenberg عام 1957 دراسة وسط

"النيمانغ" وهى جماعة فى جبال النوبة يقدر تعدادها بحـوالى 37 ألف نسمة، وفى الفترة من 1958- اشترك مع السـيدة "كروننبرغ" فى بحث وسط "البونغو" والشعوب المجاورة فى مديرية بحر الغزال، واشتراك معها ثانية فى بحـث خـلال 1959-1961 وسط "الديدنغا" و"اللونغـاريم" فـى المـديرة الاستوائية.

(Evans- Pritchard 1962:1)

لقد كانت رغبة الحكومة فى رعاية البحوث الأنثروبولوجية جزءاً من سياسة عامة دعمتها وزارة المستعمرات لجمع المزيد من المعلومات الموثوقة عن التنظيم الاجتماعى للسكان ونظمهم الاعتقادية. وكان الشعور السائد هو أن هـذه المـادة المجموعة سوف تساعد الإدارة فى الإرساء السلس للحفاظ على "القانون والنظام"، ووضع خطط لتنمية الجماعات "القبلية" فى إطار المنظومة الاستعمارية.

وهكذا فإن المرحلة الأولى هى مرحلة البحوث التى يجريها باحثون أجانـب لصالح حكومة أجنبية، وفيها تشترك الإدارة والأنثروبولـوجى فـى أيديولوجيـة واحدة- هى أيديولوجية الاستعمار. وكان الهدف الرئيسى للإدارة هو ضبط وقمع واستغلال السكان الوطنيين. وقد ساعد الأنثروبولوجى فى تيسير هذا العمل مـن خلال شرح والكشف عن كيفية عمل التنظيم والمعتقدات والقيم المحليـة. وعلـى الرغم من أن هذا لم يتجاوز تقديم تقارير شهرية إلى مكتب السكرتير الإدارى كما هو واضح فى الوثائق السودانية، إلا أن الأنثروبولوجى كان يكتب إلى رجل سلطة يشترك معه إلى حد ما فى نفس النوع من التدريب ومن ثم يستطيع فهم الحـديث الأنثروبولوجي. كما أن الرابطة المالية تمثل برهاناً إضافيا على كيفيـة توجيـه الارتباط والالتزام. ولا تثور هنا مشكلة الأخلاق، حيث تتطـابق أهـداف الإدارة الاستعمارية مع الانحياز الأيديولوجى للأنثروبولوجيين. كما جـاءت المسـاهمة النظرية للأنثروبولوجيا بما يتواءم جيداً مع ميول الحكام.

هذا وقد زعم فى بعض الأوقات أنه "باستثناء نادل كان هناك قليل من التعاون ذى المغزى بين الأنثروبولوجيين والإدارة" خلال الفتـرة الاولـى (Cunnison 1977:4). وعلى النقيض من ذلك من السهل إثبات أن هذا التعاون كـان جـزءاً هاماً فى العلاقة بين الأنثروبولوجيين والقائمين على الإدارة فى المرحلة الأولـى بسبب أن معظم- إن لم يكن كل- التمويل اللازم للبحوث قد جـاء مـن الإدارة

الاستعمارية. وهناك أكثر من حالة طلبت فيها هذه الإدارة إجراء دراسات محددة (قارن: Faris 1973, Abdel Ghaffar 1973). وأكثر من هذا، فإن واحداً من أول أعمال "إيفانز- بريتشارد" شهرة، وهو بعنوان "النظـام السياسـى للأنـواك" (Evans- Pritchard 1940 b)، يقدم فى الحقيقة دليلاً على انخراط واسـتخدام الأنثروبولوجى فى زمن الحرب فى السودان، أى قبل زمن طويل من حالة جنوب شرقى آسيا، فقد اشترك "إيفانز- بريتشارد" فى تنظيم الأنواك إبان فتـرة إقامتـه وسطهم.

بيد أنه إذا كان المقصود من التعاون ذى المغزى هو تقديم إخباريات مباشرة عن الجماعات المدروسة، فمن الواجب توضيح أنه فى حالة السودان لـم يكـن ضرورياً كتابة تقارير مبسطة حتى يمكن أن يفهمها رجال الإدارة. فعلى العكـس من حالات كثيرة فى تاريخ المستعمرات البريطانية، كانت المواقـع العليـا فـى الخدمة المدنية بالسودان يتولاها أصحاب درجات عالية من خريجـى جامعـات أكسفورد وكمبردج ولندن. وفوق هذا حصل معظمهم على فرصة العـودة إلـى جامعة لندن لدراسة الأنثروبولوجيا، بل إن بعضهم (مثل "بى. بى. هويل" (P.P. Howell) قد قام بدراسات أفضل بكثير جداً من الأنثروبولوجيين الذين جاءوا فيما بعد إلى مناطق عملهم[6]. ولما كانت هذه هى الحال، فبمقدور المرء أن يتصـور وجود رغبة لدى رجال الإدارة فى أن يقدم لهم الأنثروبولوجيون تقارير احترافية بنتائج بحوثهم، والتى يمكن لرجل الإدارة أن يستخلص منها الاسـتنتاجات التـى تفيد فى صنع السياسات.

كما مارست الإدارة سيطرة صارمة على عمل الأنثروبولوجيين المـرتبطين بالعمل معها. ففى عام 1926 تم تسليم الأنثروبولوجيين قائمة بالأسئلة التى ينتظر منهم أن يضمنوا إجابات عنها فى تقاريرهم. وكان المأمول من وراء هـذا هـو الحيلولة دون استغراق الأنثروبولوجيين فى قضايا ذات أهمية أكاديميـة صـرفة وإغفال الاحتياجات المباشرة للإدارة. ففى عـام 1926 كتـب "سـير هارولـد ماكمايكل" وهو واحد من أقدر رجال الإدارة فى الإمبراطورية البريطانية:

> "أشعر أيضا بضرورة تحقيق نتائج عملية فى أقصـر وقت، وأن نتمكن من تحاشى الخطر الذى نتعرض له دائمـا من جراء التعامل مع الخبير العلمـى، وبـالأحرى إغراقـه للعملى فى متاهة وغموض التفصيلات المفرطة."[7]

(مقتطف فى: Abdel Ghaffar 1973:268).

وقد كلفت الحكومة السودانية "سير إيفانز- بريتشارد" عـام 1930 بدراسـة النوير بهدف جمع المعلومات التى تحتاجها الحكومة لإرساء السلم وسلطة الإدارة بينهم. ولتحقيق هدف مشابه تم تكليف "نادل" بدراسته التى أجراها فى النوبة عام 1939. وفى أواخر عام 1937 أنشأت الحكومة منصب الأنثروبولوجى والأثرى الحكومى، وهى الوظيفة التى احتلها "أركيل". غير أن معظم جهد الأخير قد تركز على الآثار، فيما يبدو كاستجابة حرفية لنصح بعض زملائه فى الحكومة السودانية آنذاك، والذين رأوا أنه من الأفضل "لأركيل" أن يترك البحث الانثروبولوجى لكل من " إيفانز- بريتشارد" و"نادل"، بينما يركز هو على الحفريات الأثرية والعمـل المتحفى(8). وفى عام 1940 أنشأت الحكومة السودانية هيئة أنثروبولوجية تعمـل تحت رئاسة السكرتير المدنى.

وبعد الحرب العالمية الثانية تم فصل منصب الأنثروبولوجى الحكومى عـن الأثرى. وكان "لينهاردت" هو أول من شغل المنصب، حيث شرع فى عمله وسط الدينكا والانواك فى جنوب السودان. وتبعه "إيان كنيسون" الذى قام بعمل مكثـف حول جماعة سودانية شمالية فى الفترة 1952-1954، ثم تـلاه فـى المنصـب "كروننبرغ"(9) وجدير بالذكر أن جميع الدراسات التى أجريت قبل فترة "كنيسون" قد تركزت على جنوب السودان أو القبائل الوثنية فى السودان الأوسط.

وعلى سبيل الإجمال، فإن البحث الأنثروبولوجى قد بدأ فى السـودان عـام 1910، واستمر من وقتها على أيدى أنثروبولوجيين محتـرفين وتحـت رعايـة الحكومة السودانية ومساعدة وزارة المستعمرات (وخاصة فى المراحل الأولـى). وقد لعبت هيئة الأنثروبولوجيا الدور الريادى فى هذا المجـال، حيـث ضمـت أعضاء من مكتب السكرتير الإدارى ووزارة المعارف. ومما يؤسـف لـه عـدم استطاعتنا الحصول على معلومات أكثر عن هذه الهيئة، إذ لم يكن هناك فيما يبدو سجلات منتظمة فى إنجازاتها فى إطار الأرشيف الحكومى فى الخرطوم.

وكان للتوجه المشترك لكل من الأنثروبولوجيين ورجال الإدارة أثر كبير على طريقة إدارة المناطق الريفية فى السودان. ويمكن رؤية هذا الأثر من خلال تطبيق نظرية التوازن فى إدارة المجتمعات المحلية، وهى النظرية المستقاة مباشرة مـن الأنثروبولوجيا البريطانية. ويعد التوازن خاصية مميزة لمادة "إيفانز- بريتشارد"، وهو واحد من أكثر الكتاب نفوذا فى هذا الوقت. فقد تبنى نظرية التوازن لـيس

فقط فى دراسته عن النـوير (Evans- Pritchard 1940 a) ولكـ ـن أيضـ ـا فـ ـى دراسته الكلاسيكية عن الأزاندى (1937). فهو يعرض لنا نظام التفكيـر لدى الأزاندى ومنطقه الخاص، حيث تمثل المناقضة والشك آليتـين داخـل هـذا النظام لحمايته من التوقف عن العمل. وبينما من الواضح أن كل هذا يحدث فـى مجتمع متراتب- حيث الكلمة الأخيرة هى للأمير حتى على مستوى العقيدة- فإن هذه المعرفة يتم إخمادها من أجل السماح لفكرة التوازن بالعمل. وفى حالة "العامة" يبدو الأمر وكأنهم يحددون مصيرهم بأنفسهم . ومثل هذه الرؤية تسمح بالتعامـل الانفرادى مع وضعية "العامة" فى المجتمع، وإبراز كيفية توازنها من خلال آلياتها الحاكمة الخاصة.

وفيما يتعلق بمجمل الأنثروبولوجيا كنظام معرفى، كانت البحوث التى أجريت فى السودان ذات أهمية كبرى لها. ويعطينا "إيوان لويس" تقييما لهـذه البحـوث، بقوله:

> لقد كانت جمهورية السـودان مسـرحاً لـبعض أهـم الاكتشافات العلمية والنظرية فـى مجـال الأنثروبولوجيـا الاجتماعية. إذ إن دراسات "إيفانز- بريتشـارد" الكلاسـيكية للسياسة التجزيئية وسط النوير غير المتمركـزين، ولـدور السحر وسط الأزاندى، لم تضطلع فحسـب بتثـوير الفهـم السوسيولوجى للمجتمعات القبليـة، وإنمـا أسـهمت أيضـاً وبدرجة كبيرة فى تعميق فهمنا للأساس المؤسسى للصـراع والتماسك فى المجتمع الإنسانى بشكل عام (Lewis 1971).

وبين أكثر الأعمال انتشاراً فى هذه الفترة والتى كان لها أهمية خاصة بالنسبة لتطور العلم وحتى التأثير فى علوم أخرى مثل علم السياسة والفلسـفة والعقائـد، كانت أعمال "إيفانز- ريتشارد" و"نادل" و"لينهاردت". ومن أمثلتها نذكر فقط بعضاً من الأعمال الكلاسيكية:

The Nuer (Evans- Pritchard 1940). Witchcraft, Oracles and Magic among the Azande (Evans- Pritchard 1937), The Nuba (Nadel 1947), Divinity and Experience: The Religion of the Dinka (Lienhardt 1961).

المرحلة الثانية:

الأنثروبولوجيا تأتى إلى الجامعة

حدثت فى المرحلة الثانية تغيرات كبيرة فى جميع الميادين العلميـة (ولـيس الأنثروبولوجيا وحدها) حيث انتقل دور محرك البحوث من الإدارة الحكومية إلى جامعة الخرطوم. وقد كسبت الأنثروبولوجيا أرضاً جديدة مـع إدخـال تـدريس الأنثروبولوجيا فى كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية عام 1958. وفى عـام 1970 كان فى قسم الأنثروبولوجيا بجامعة الخرطوم عشرة مدرسـين- اسـتكمل سبعة منهم إجازاتهم العلمية فى السنة نفسها- كانوا جميعا من غير السـودانيين، كما كان هناك ثلاثة مدرسين مساعدين من السودانيين. ولكن ظلت الأنثروبولوجيا تعانى من العراقيل الواضحة فى معظم البلدان المستقلة حديثاً، وذلك نظراً لحقيقة الارتباط الوثيق بين هذا الفرع المعرفى وبين الاستعمار وتبريره. وحتـى يكـون للأنثروبولوجيا ما يبرر وجودها داخل الجامعة، كان لابد من اقتناع عدد من علماء وطلاب العلوم الاجتماعية بإمكانية إسهام هذا العلم فى تنمية بلد مثـل السـودان. ونتيجة لهذا أصبح كل من التعليم والبحث الأنثروبولوجى ذا توجه تنموى، وهو ما أثمر سريعاً عن زيادة القبول العام للأنثروبولوجيا. وكانت الأموال والإمكانيـات الموجهة لخدمة العمل الميدانى كافية. وتركز البحث خلال هذه الفترة على شمال السودان أساساً بسبب قلة ما أنجزته الأنثروبولوجيا هناك، وبسبب بدء الاقتتال فى الجزء الجنوبى من البلاد.

ونظراً لاستخدام الأنثروبولوجيا فى الماضى من جانب الإدارة الاسـتعمارية، فإن أعضاء قسم الأنثروبولوجيا قد حرصوا على رفض الاشتراك مباشـرة فـى البحوث التى تجرى فى المناطق التى تحتدم فيها المشكلات السياسـية الوطنيـة. ويوضح "كنيسون" (Cunnison 1977:7) هذا قائلاً:

> رفضنا اقتراحا من مؤسسة بريطانية بتكليف أحـد أفـراد القسم لتغطية الموقف فى وادى حلفا. ويرجع جزء من الرفض إلى أننا كنا جميعاً مرتبطين فعلاً بأعمال بحثية، ولكن السـبب الرئيسى كان اعتبارنا أنه من قبيل انعدام الحكمة دخول منطقة مشحونة بالصراع السياسى فى مناخ أوائل السـتينيات. وبـدا البرنامج المعتمد هو أفضل ما يمكن بـالنظر إلـى المهـارات المتاحة وإلى احتياجات العصر. ونظراً لأن التخطـيط شـعار

مطروح بقوة فإنه من الأفضل لوصف وبحـوث المجتمعـات المحلية أن تكون متاحة للمسئولين عن التخطيط حتى يتسنى لهم أن يمارسوا عملهم عن معرفة- وليس عـن جهـل- بـالنظم الاجتماعية للمجتمعات المحلية المزمع التخطيط لها".

كما تظل هناك فى الوقت نفسه الحاجة إلى تقديم النصح حـول المشـكلات الاجتماعية. فبعد أن بدأ "عقد الأمم المتحدة من أجـل التنميـة" شـرعت وفـود استشارية للهيئة الدولية فى الاتصال بالمخططين المحليين، وقـد ضـم بعضـها متخصصين فى الأنثروبولوجيا (انظر مثلاً Barth 1967 بشأن، فريـق "جبـل مرة"). وربما كان هذا ما شجع المصالح الحكومية علـى السـعى وراء نصـح الأنثروبولوجيين المقيمين والأجانب، بأمل تحسين أدائها، غيـر أن أسـباباً قويـة أعاقت اشتراك أعضاء قسم الأنثروبولوجيا فى جامعة الخرطوم فى هذه العملية.

"قبل نهاية هذه الفترة تكررت المقاربات نفسها من جانب الحكومة للحصول على استشارات أو إجراء مسوح صغيرة، ولكن المشورة أو المساعدة المطلوبة لم تكن من النوع الذى يمكن الوفاء به فى الوقت المتاح وفى ضوء الظروف العامة، وذلك باستثناء حالة أو اثنتين. فقد كان الاتصال صعبا، ولـم ينجح سوى عدد قليل منا فى إقامة علاقات مع المسئولين فى الوزارات مثل تلك التى نحتفظ بها فى الجامعة. إذ كانت لغتنا العربية على درجة من السوء لم تسمح لنا بالتعبير الصـحيح والاشتراك- ولو من خـلال الصـحافة- فـى المجـادلات والقضايا المثارة فى المتروبول. لقد كنا موجودين ولكن لـم نكن جزءاً من المجتمع" (Cunnison 1977: 7-8) .

ومن الناحية النظرية، أضحى التحليل البنيوى - الوظيفى هو السمة المميـزة لهذه المرحلة، بيد أنه قبيل نهايتها بدأت تظهر التفسيرات الراديكالية للمجتمعـات المحلية المدروسة فى الإطار الوطنى. ومن أهم الأعمال التى صدرت فـى هـذه الفترة:

The Baggara Arabs (Cunnison 1966), The Kababish Arabs (Asad 1970), and Nuba Personal Art (Faris 1973a).

المرحلة الثالثة:

أنثربولوجيون وطنيون ومستشارون أجانب

يتضح مما سبق أنه على مدى أكثر من سبعين عاماً توافد على السودان الكثير من الأنثروبولوجيين المحترفين من البلدان الأخرى، بهدف إجراء البحث الإثنوغرافى والدراسات الأنثروبولوجية المتعمقة للمجتمعات المحلية. وجاء هؤلاء الأنثروبولوجيون فى أعقاب الرحالة الذين ظلوا على مدى قرنين يقدمون عروضاً مختلفة عن عادات وقيم وجوانب تنظيم الدولة والنظم والجماعات الصغيرة فيما كان يعرف باسم بلاد السودان[10].

وفى العقد الأخير، عاد إلى قسم الأنثروبولوجيا بجامعة الخرطوم عدد من الأنثروبولوجيين الاجتماعيين السودانيين بعد أن أنهوا دراستهم فى الغرب، لتتشكل نواة من العلماء الوطنيين فى بلد معروف جيدا لكل دارسى الأنثروبولوجيا فى العالم. ويبلغ عدد أعضاء هيئة القسم اليوم أحد عشر عضواً، تلقى سبعة منهم إعدادهم العلمى فى الأنثروبولوجيا حصراً، بينما تلقى الآخرون إعدادهم فى الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع. وهناك أيضا خمسة مدرسين مساعدين يعدون للحصول على الدكتوراه فى الأنثروبولوجيا بالخارج والذين ينتظر التحاقهم بهيئة التدريس بعد عودتهم. ويقدم القسم مقررات دراسية لعدد من الطلاب يتراوح بين 180 و200 طالب، كما يمنح درجتى الماجستير والدكتوراه عن أطروحات علمية فى كليهما. وتمتد المقررات الدراسية فى المستوى الجامعى من مقدمة أساسية فى النظرية الأنثروبولوجية إلى مجالات للتخصص مثل الشرق الأوسط وأفريقيا. وهناك توجه واضح نحو قضايا التنمية، كما يعطى اهتمام خاص لمقررات مثل علم اجتماع التنمية وعلم الاجتماع الريفى.

كما تدرس الأنثروبولوجيا فى جامعتى جوبا والجزيرة وفرع جامعة القاهرة بالخرطوم وكذلك فى الجامعة الإسلامية. غير أن حجم المقررات المدرسة وعدد أعضاء هيئة التدريس فى مجال الأنثروبولوجيا يعتبران محدودين نسبياً فى هذه الجامعات.

ويختلف تركيز الدراسة الأنثروبولوجية فى هذه المرحلة الثالثة عن المرحلتين السابقتين، فهى تشهد اهتماماً بالتحليل الأكثر تفصيلاً للعلاقة بين المحلى والقطرى، وخاصة فى الحقل السياسى. إلا أنها لا تزال تحمل من السمات المميزة للمرحلة الثانية الاهتمام بالمشكلات ذات الطبيعة العملية. وبالإضافة إلى ذلك فإن خاصية

"المقاربة الأكاديمية" (كما يسميها "كنيسون") التى برزت فى المرحلة الأولى لم يتم إهمالها كلية، ذلك لأن الأنثروبولوجيين واصلوا استخدام المقاربة البنائيـة التـى تفضى إلى رؤية ميدانية تهتم بملاحظة كل شئ. غير أن الأنثروبولـوجيين فـى المرحلة الثالثة لا يسمحون لفانتازيا كونهم أكاديميين بأن تبعدهم عن قابلية تطبيق بحثهم فى الحياة اليومية.

وقد أسهم الأكاديميون الأجانب المشتغلون بالأنثروبولوجيـا فـى جامعـات الخرطوم ثم جوبا والجزيرة فيما بعد، أسهموا فى التطور الذى حدث فـى هـذه المرحلة. وقد كان من السهل فى المرحلة الثانية ملاحظة نفوذ مدرسة أكسـفورد على أعضاء هيئة التدريس، حيث تلقى معظمهم تعليمه هناك، غير أنه مع نهايـة المرحلة الثانية لوحظ تبلور اتجاه مختلف تمثـل فـــى مساهمة "فردريك بارت" F. Barth الذى زار السودان لمدة عام (1963) ومساهمة "جيمس فـاريس" J. Faris الذى جاء بعده فى عام 1966 ومكث لفترة ثلاث سنوات. وقد تلقى الاثنان تعليمهما فى "كمبردج"، إلا أنهما حاولا الانفصال عـن مدرسـة الأنثروبولوجيـا البريطانية، وكان لهما تأثير ملحوظ على هذه المرحلة، حيـث شـكل تلاميـذهما غالبية المدرسين غير السودانيين الذين التحقوا بالقسم فى الفتـرات الأولـى مـن المرحلة الثالثة. وقد تحققت هذه الصلة بشكل أساسى من خلال اتفاقية للتبادل بادر بها "بارث" بين قسمى الأنثروبولوجيا فى جامعتى "برغن" (النرويج) والخرطـوم، وتضمنت الاتفاقية تبادل أعضاء هيئة التدريس وإجراء بحوث فى السودان. وحافظ "فاريس" على هذه الصلة بعد رحيله إلى الولايات المتحدة الامريكية، كما أرسـل بعضاً من طلابه للالتحاق بقسم الأنثروبولوجيا فى الخرطوم.

جاءت نتائج هذه الصلة بفائدة كبيرة بالنسبة إلى المهام التى تواجه المشتغلين بالأنثروبولوجيا فى المرحلة الثالثة، حيث إن جميع من التحقوا بالقسم كانوا ممـن كرسوا أنفسهم لقضايا التنمية. كما تحققت صلة أخرى بين جامعـة الخرطـوم و جامعة "هل"، وذلك بعد عودة الأساتذة من المرحلة الثانية إلى هذه الجامعـة فـى انجلترا مع استمرار اهتمامهم بأن يظل القسم الذى تركوه فى جامعـة الخرطـوم قادراً على الاضطلاع بصورة مرضية بدوره فى هذه المرحلة. ومن ثـم نظمـوا برنامجاً للتعيين يتم بمقتضاه التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس لمدة ثلاث سـنوات شريطة أن يقضى الأستاذ سنتين منها فى السودان للتدريس بجامعة الخرطوم[11]. وبالإضافة إلى ذلك أنشأ "المجلس القومى للبحوث": "مجلس البحوث الاقتصـادية

والاجتماعية" الذى وفر الفرصة للأنثروبولوجيين المهتمين بالبحـث ذى الطبيعـة التطبيقية كى يمارسوا العمل الميدانى ويحصلوا على التمويل الكافى. وهو ما خلق فرص عمل جديدة لخريجى الأنثروبولوجيا، كما سمح لأعضاء هيئـة التـدريس بممارسة الانتساب أو الإشراف على هذه الأنشطة، الأمر الـذى سـاعدهم علـى المضى قدما فى إشباع اهتماماتهم البحثية.

من الإنجازات الملموسة للمرحلة الثالثة: غلبة العنصر السودانى على أعضاء هيئة التدريس بالقسم، والتعاون مع الأقسام المماثلة فى جامعات خارج السـودان؛ وخلق فرص جديدة للعمل فى المؤسسات والمعاهد الوطنية الأخرى؛ وإرساء مكانة الأنثروبولوجيا كمنظومة معرفية يمكنها الاضطلاع بدور هام فى عملية التنميـة. وهى الإنجازات التى أفسحت الطريق أمام توقع المزيد من الإنجازات. فلقد عانى الأنثروبولوجيون الوطنيون الذين عادوا إلى السودان فـى هـذه المرحلـة مـن "الاستعمار العلمى" حسـب تعبيـر "غـالتونغ" (Galtung 1967: 296)، إذ إن معظمهم عادوا فى وقت توجب عليهم بدلاً من "إعادة التفكير" فى الأنثروبولوجيـا أن يركزوا على "إعادة اختراعها". وقد حدثت تجديدات قليلة فـى هـذا الصـدد. ويستلزم الأمر بعض الوقت لبناء تفكير مستقل، وهو ما يستدعى تفكيك المفـاهيم المتسمة بالانحياز الغربى وأيديولوجية المركزية العرقية، ومن ثم الانطلاق نحـو النقدى للأدبيات المنتجة فى السودان عن البلد نفسه.

وبالنظر إلى الإسهام الذى قدمته الأنثروبولوجيا علميا فى الحقبة الاستعمارية، فإنه من المأمول إحداث تغير فى توجهاتها فى ظل السودان المستقل، وأن يعيد كل المشتغلين فى هذا الحقل التفكير فى المفاهيم التى يستخدمونها فى التحليل وفى نوع المشكلات التى يجب أن ينكبوا على دراستها. وهو ما يجب أن يشتمل أيضا على إعادة النظر فى الوحدة المدروسة. ولكن إعادة التنظيم هذه لم تكن بالأمر اليسير، وذلك بسبب الاتجاه السائد داخل النخبة السـودانية بعـد الاسـتقلال، والمعـادى للأنثروبولوجيا كمنظومة معرفية. فقد نظـر عـدد كبيـر مـن المثقفـين إلـى الأنثروبولوجيا كموضوع يرتبط بالحكم الاستعمارى فحسب، ولا فائدة له فى بلـد مستقل (قارن: Abdel Ghaffar 1973: 259-70) وقد انعكس هذا الاتجاه فـى انخفاض عدد الطلاب المسجلين فى المقررات الدراسية لتعلـيم الأنثروبولوجيـا (Cunnison 1977: 6). أضف إلى ذلك أن طبيعة الإعداد العلمى المثير للشك، والذى تلقاه بعض الأنثروبولوجيون إلى جانب تدفق عـدد كبيـر مـن البـاحثين

الأجانب، قد خلقا صورة سلبية لدور الأنثروبولوجيا فـى عمليـة التنميـة فـى السودان.

إلا أن التشديد على الدراسات الإقليمية والقضايا الاجتماعية فى عملية التنمية، قد أضاف إلى الأنثروبولوجيا بؤرة تركيز جديدة يجب الاهتمام بهـا. وهـو مـا استدعى حدوث تغيرات لعل فى مقدمتها التغيير المنهجى، وبالذات التحـول مـن موقف الملاحظة بالمشاركة إلى موقف تدخل المشاركين. ويعلى هذا المنهج مـن أهمية قضايا الالتزام والأخلاق والأيديولوجية، والتى حازت على اهتمام متزايـد من جانب الأنثروبولوجيين فى العقدين الأخيرين (انظر مـثلا: Hyms 1972). واليوم بعد ما أصبح الأنثروبولوجيون "متواجدين فى المجتمع وجزءاً منه فى آن"، فلا ينبغى القفز إلى الاستنتاج بقيام وحدة حتماً بين الأنثروبولوجيا وإدارة الحكـم. فمن الحقيقى أنهما يتقاسمان اللغة (العربية، وليس الأنثروبولوجيـا)، ويتشـاركان الخبرة كمساهمين فى بناء الأمة؛ ولا شك أن هذا يقوى فرص الاهتمام المتبـادل بينهما، خاصة وأن كلاً من الأنثروبولوجى والحاكم يشتركان فى الهوية الوطنيـة. ومع ذلك فإن الفرد كمشارك فى المنظومة السياسية الوطنية، وكملتزم بهذا الخـط أو ذاك فيما يتعلق بالتنمية، قد يقوده وضعه هذا إلى الاختلاف مـع أيديولوجيـة النظام الحاكم. ولقد أدت الانتقالات السريعة والمتلاحقة فى السلطة السياسية إلـى تقليل فرص مساهمة الأنثروبولوجيين فى التنمية على المستوى الوطنى. ويرجـع هذا أساساً إلى الافتقار إلى أيديولوجية سائدة يمكن أن ترشد العلماء الاجتمـاعيين فى فجر الاستقلال. غير أنه منذ أواسط السبعينيات أخـذ بعـض أعضـاء قسـم الأنثروبولوجيا بجامعة الخرطوم يعتمدون مقاربات راديكالية فى دراسة المجتمع، ودون إهمال النظريات الأنثروبولوجية الكلاسيكية التى تشكل عنصراً مهماً فـى دراسة الطالب لهذا النظام المعرفى. وهو ما يمكن رؤيته فى عدد مـن الأعمـال التى نشرها أعضاء فى هذا القسم، ومنها على سبيل المثال دراسة "عباس أحمـد محمد" عن "عرب النيل الأبيض" (Mohamed 1980)، ودراسة "عبد الغفار" عن "الشيوخ والتبع" (Abdel Ghaffar 1974). ففى هذه الدراسات زرعـت بـذور الانقطاع عن المدرسة الوظيفية البنائية. وأخيراً بدأ الاتجاه الماركسى يستحوذ على أعضاء القسم، وهو ما تجلى فى كل من محتويات المقررات الدراسية والأعمـال المنشورة[12].

وفى الوقت الراهن حقق أعضاء القسم قدراً من التقدم من خـلال اشـتراكهم الأكبر فى بحوث السياسات، وذلك عبر إضفاء الوضع المؤسسى علـى البحـث الاجتماعى فى مشروعات التنمية، وإحلال التدخل بالمشاركة فى صنع السياسـات وتطبيقها محل الملاحظة بالمشاركة غير أن الوقت نفسه قد شهد ظواهر جديـدة، فطغى على المشهد طوفان من الباحثين والطلاب الأجانب الذين استهدفوا بالدرجة الأولى إجراء بحوث ذات طبيعة سطحية وفى أقصر وقـت ممكـن. وقـد كـان معظمهم من الخبراء "المرموقين" وطلاب الدراسات العليا فى جامعـات غربيـة مختلفة، والذين يعملون كمستشارين فى السودان لشركات قوية متعددة الجنسـيات أو وكالات دولية.

حصل هؤلاء المستشارون والخبراء على خبرتهم الأولية فى العمل الميـدانى فى السودان بمساعدة قسم الأنثروبولوجيا بجامعة الخرطوم. إذ إيماناً مـن القسـم بضرورة تشجيع التعاون مع مختلف الزملاء فى الخارج، سمح بانتساب عدد من هؤلاء الدارسين الأجانب إلى الجامعة ، ومن ثم وفر لهم فرصة الحصول علـى تصاريح بإجراء بحوثهم. وفيما بعد لم يعد الانتساب إلى الجامعة ضرورياً حيث لم تعد هناك ضرورة للحصول على تصريح "للخبراء" و"المستشارين" و"الناصـحين" للمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات.

وانقسم معظم الأنثروبولوجيين الزائرين خلال هذه الفترة إلى فئتين رئيسيتين: أولاهما فئة الطلاب الذين جاءوا لإجراء بحوث ميدانية "عجولة" ويقومـون فـى الوقت نفسه بدور استشارى، والفئة الثانية هم الأنثروبولوجيون المحترفون الـذين جاءوا بصفة "خبراء" حتى ولو لم يكونوا قد زاروا السودان من قبـل. وافتقـرت الفئة الأولى إلى الخبرة وبدوا غير قادرين علـى الاحتفـاظ بمعـايير الالتـزام والأخلاق العلمية. وعلى المدى الطويل كان هؤلاء ببساطة بمثابة امتداد للاستعمار العلمى، حيث استخدموا نفوذ الوكالات التى يعملون لحسـابها للوصـول إلـى- وأحيانا الاستيلاء على - الوثائق التى لا يمكن للبـاحثين المحليـين أن يحلمـوا بالاطلاع عليها، بسبب الدواعى والترتيبات الأمنية. ومن الناحية الأخلاقيـة، بـدا واضحا أن اهتمامهم الأكبر هو جمع المادة اللازمة للحصول على الدرجة العلمية التى تمكنهم من التحول إلى "خبراء" فى شئون السودان وشعبه. ونادراً ما شـغلهم الاهتمام بالاجابة عن التساؤلات بشان الأثر الممكـن لبحـوثهم علـى السـكان المحليين، وكيف تستفيد الهيئات الدولية من التقارير التى يعدونها.

أما المجموعة الثانية من الأنثروبولوجيين فقد انتزعوا لأنفسهم دور "الخبراء" رغم معرفتهم المحدودة بالسودان، ومن ثم فقد أجروا بحوثهم بطريقة "اضرب واهرب". ففى العادة لم تكن زيارتهم للبلاد تتعدى أسابيع قليلة، يقومون خلالها باستشارة متخصصين سودانيين سواء أكانوا فى الجامعة أم خارجها. وبعد رحلة قصيرة إلى الموقع المحلى أو الإقليم الذى أرسلوا أصلاً لدراسته، يقوم الخبير بالاستيلاء على عمل المتخصص السودانى بعد إعادة تحريره بناء على الرحلة التى قام بها. وفى معظم الأحوال يخرج تقرير مبنى على دراسة متسرعة وتمت كتابته على عجل قبل مغادرة البلاد.

وتعتبر الفئة الثانية أسوأ من الفئة الأولى من حيث درجة الالتزام تجاه السكان المحليين، ذلك أن توصياتهم قد يكون لها أثر كبير على السكان الذين تظل مطامحهم فى التنمية غير مكتشفة، وذلك بسبب هذه البعثات الدراسية القصيرة. ومن الواضح أن الالتزام الأساسى لهؤلاء "الخبراء" هو تجاه من يكلفونهم، وإلا فإنهم قد لا يحصلون على هذا العمل من الأصل. خاصة وأن الوظائف الأكاديمية المتاحة للأنثروبولوجيين فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية محدودة للغاية، على العكس من الدفع السخى للخبراء أو الاستشاريين الزائرين. ويضاف إلى هذا أن الكثير من الهيئات الدولية ملزمة قانونا بأن تضم فى كل فريق بحثى عالماً اجتماعيا، إلا أن تواجد الأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع غالبا ما يصبح مجرد ديكور. ويعد هذا النمط من العمل مبررا تماماً فى ضوء الاعتقاد بأن الهيئات الدولية والشركات متعددة الجنسيات تأتى بالتنمية إلى العالم الثالث.

ولا شك أن تدخل الخبراء والطلاب الزائرين يهدد تقدم هذا الفرع المعرفى فى المرحلة الحالية، وذلك لأن توصيات "الخبراء" الزائرين غالباً ما تؤخذ بجدية من جانب المسئولين الحكوميين، وباهتمام أكبر مما يعطونه للبحوث المفصلة التى يجريها أساتذة الجامعة المحليون رغم تمعنهم فى البحث للوصول للمفاهيم الملائمة. وهو ما يمكن رؤيته بوضوح من الدراسات التى أجريت فى إطار المشروعات الزراعية بالأراضى المروية بمياه النهر وبالأمطار، وهى الدراسات التى تكشف عن وجه آخر للتبعية لن نتطرق إليه هنا بالتفصيل رغم أهميته. وهى صعوبة قد لا يتم التغلب عليها قبل مرور زمن كاف، وحينما يكتشف المسئولون الحكوميون أن "الخبراء أصدقاء السودان" هؤلاء مستعدون للحفاظ على الصداقة

هذه فقط طالما استمر السودانيون فى لعب دور المحليين الجهلة، واحتكار أولئـك "الاصداقاء" لحق التفكير لهم والحديث باسمهم.

ويجب على زملاء هؤلاء "الأصدقاء" فى مختلف جامعات العالم، والمهتمـين بإرسال طلاب الدراسات العليا إلى السودان، أن يعلموا أن معظم أعضـاء قسـم الأنثروبولوجيا فى جامعة الخرطوم يتفقون مع "هيمس" فى قوله:

"ليس سبباً كافياً للتوجه نحو دراسة ثقافة أخرى مجـرد كونها "أخرى". وأيضا يجب أن تكون هناك أسباب جيدة- من الناحيتين الأخلاقية والسياسية- لإرسال المزيد من البـاحثين المغتربين إلى جزء آخر من العالم. وبدلاً من التعامل علـى علاته مـع ضـرورة أن يقـوم المرشـح للـدكتوراه فـى الأنثروبولوجيا بعمل ميدانى (سطحى)، دعونا نطالـب مـن المرشحين أن يثبتوا فعلاً أحقيتهم بهذا".

ومن الممكن إرجاع هيمنة النفوذ الخارجى اليوم إلى استخدام اللغة الإنجليزية كوسيط فى التقارير المقدمة إلى الحكومة. وفى هذا بالطبع برهان آخر علـى أن الاستعمار العلمى لا يزال مقبولا من جانب جامعات وحكومة البلاد. وهو أيضـا أحد عناصر التبعية والاستعمار الجديد، حيث إن جـل الـدول المانحـة تفضـل الحصول على التقارير بهذه اللغة. فرغم أن السودان قد نال استقلاله عام 1956، ورغم أن معظم السكان يتحدثون العربية بهذه اللهجة أو تلك، ورغم أن التعليم ما قبل الجامعى قد تم تعريبه منذ عام 1970، فإن اللغة الإنجليزيـة لا تـزال هـى الوسيط التعليمى فى كل الجامعات. وقد اجتهد قسم الأنثروبولوجيا فـى اسـتخدام اللغة العربية فى كتابة النتائج البحثية. غير أن هناك الكثير الذى يجب القيام به فى هذا الشأن، وخاصة إذا اتفق على وجاهة السؤال القائل: "لمن نكتب؟". هل نحـن بحاجة حقاً إلى اقتفاء الصيغة الأكاديمية الغربية حينما نكتب تقاريرنا للحكومة أو لنشر نتائج بحوثنا؟ وهو سؤال مطروح بقوة طول الوقت، ويرتبط بمسألة إعـادة النظر فى المفاهيم و "إعادة اختراع" الأنثروبولوجيا كما ذكرنا آنفاً.

وإذا كان هناك من أثر إيجابى أحدثـه الخبـراء الأجانـب فهـو إيعـازهم للأنثروبولوجيين السودانيين بأن مشكلات التنمية تتطلب مـنهم أن يتركـوا وراء ظهورهم مقاربة المنظومة المعرفية الأحادية، وأن يتعاونوا مع غيرهم من العلماء فى الفروع الأخرى من العلوم الاجتماعية حتى يتفـاعلوا مـع الـنظم المعرفيـة

الأخرى المعنية بالتصدى لقضايا التنمية. ومما يشجع على ضرورة الأخذ بمـنهج النظم المعرفية المتداخلة أن طبيعة البحث والمشكلات المدروسة تتطلب هذا، وهو ما يمكن رؤيته مثلا فى مشروع جونقلى (قـارن: Abdel Ghaffar 1979 b). بيد أن هذا ليس معناه هدم أو التقليل من شأن المعايير العلمية الخاصة التى يتمسك بها الأنثربولوجيون. إذ إن العمل فى الفرق البحثية متعددة النظم المعرفية يتطلـب منهم أن يكونوا متميزين فى علمهم نفسه، وأن يكونوا ايضا على درايـة بـالنظم المعرفية الأخرى حتى يفهموا ما يقوله زملاؤهم ويسهموا على نحو أكثر فعاليـة فى المهمة المشتركة المضطلع بها.

أما فيما يتعلق بتدريب الطلاب فإنه أمر يتطلب إعادة النظر فـى مقـررات الأنثروبولوجيا وإدخالها فى مقررات الأقسام الأخرى. ومما يؤسف لـه أن هـذا العمل يتم ببطء، ومن المأمول أن يكتمل الاقتناع سريعاً بفائـدة الأنثروبولوجيـا ودعمها للتنمية فى السودان.

خـلاصـة:

وجدنا أنه لا يمكن فهم حالة الأنثروبولوجيا فى السودان اليوم بدون معرفـة المراحل المختلفة التى مرت بها. فخلال المرحلة الأولى تركزت بـؤرة اهتمـام الأنثروبولوجيا على أنساق التنظيم المختلفة الملائمة للإدارة الاستعمارية الممولـة للبحث، وعلى قضايا تفسير المعنى. وجاءت المرحلة الثانية بتحول فى الاهتمـام البحثى، فعلى الرغم من استمرار كتابة المؤلفات العامـة أصـبحت المشـكلات الخاصة ذات الطابع العملى أكثر خضوعاً للمناقشة والبحث. وأفضل مثال لهذا هى مسألة توطين الرحل وفرض سلطة الدولة عليهم. كما استمر الاهتمـام بـالتطبيق العملى فى المرحلة الثالثة، ولكن صار هناك تشديد أكبر على تحليل الواقع المحلى فى علاقته بالبلد ككل. وبدأت مع نهاية المرحلة الثانية إعادة النظر فى المفـاهيم المستخدمة لتحليل البيانات، إلا أن هذا احتل أولوية متقدمة فى المرحلـة الثالثـة، والتى شهدت أيضا انشغالا منهجياً أكبر بالتدخل بالمشاركة، والمزيد من التـداخل مع النظم المعرفية الأخرى، واتصالا أكثر مباشرة مع مخططى التنمية وصـناع القرار من خلال مشروعات بحثية مختلفة ذات طابع مؤسسى. كما زاد الانتباه إلى اشتراك الخبراء والطلاب غير السودانيين، ومن ثم إلقاء الضوء عن الفروق بينهم وبين الباحثين السودانيين من حيث الالتزام والأخلاق والأيديولوجية. وقـد كـان

للخبراء الأجانب أثر سلبى إلى حد ما على دور الأنثروبولوجيا فى التنمية فى السودان. ولا شك أن وعى جميع الأنثروبولوجيين السودانيين بقضايا الالتزام والأخلاق والأيديولوجية تلك سوف يكون العامل الرئيسى فى تحسين الوضع.

ملاحظات:

1- "جيمس بروس" (1730-1794) رحالة اسكتلندى بدأ عام 1769 رحلته لاكتشاف منابع النيل الأزرق. وفى عام 1771 رحل عبر "سنار" و"بربر" إلى أسوان فى مصر والتى وصلها عام 1772. (انظر: Hill 1967: 8)

2- "روبرت هارتمان (1831-1893) طبيعى ألمانى رافق عام 1859 البارون الشاب "فون باروم" فى رحلة عبر سهل "بيوضا" من "دنقلا" إلى الخرطوم ونحو النيل الأزرق. أصبح فيما بعد أستاذاً للتشريح فى جامعة برلين، وقد كتب عدة كتب عن سكان وادى النيل. (Hill 1967: 152).

3- "محمد ابن عمر التونسى" (1789-1857) سليل أسرة تونسية متعلمة، التحق عام 1803 بوالده الذى كان وقتذاك فى "دارفور" وقدم أول وصف مفصل عرفه العالم لدارفور (Hill 1967: 277-8)

4- توفى "محمد النور" عام 1809. ألف كتابا ضم سيرة حياة مجموعة من أولياء المسلمين فى السودان، وقد كتبه بالعامية السودانية ويعرف باسم "كتاب الطبقات" (Hill 1967:268).

5- انظر مساهمتى "عبد الغفار" و"فارس" فى: Asad 1973.

6- تلقى رجال الإدارة البريطانية فى المستعمرات مقررات فى الأنثروبولوجيا التطبيقية فى جامعة لندن. كما التحق بهذه المقررات بعض موظفى الخدمة المدنية فى السودان ومن بينهم كان "هول" P.P. Howell. وتوجد إشارات إلى هذه المقررات فى: (Evans- Pritchard 1951: 110).

7- يوجد مقطع مطول من هذا الخطاب فى: (Abdel Ghaffar 1973: 267-69).

8- جاءت هذه النصيحة أساسا من "سير دوغلاس نيوبولد" الذى كان وقتها حاكما لمديرية كردفان فى السودان (انظر: Henderson 1952: 79-80).

9- فى إشارة إلى هذه النقطة يقول "كنيسون": "ربما كان كروننبرغ هو الوحيد الذى عمل تحت هذه التسمية. فقد تم إخبارى أننى لست مسئولا حكوميا، وقد يكون الشئ نفسه حدث لآخرين ممن يتلقون المنح (1977: 14). لقد حصلت على منحة من 1952-1954 للقيام ببحث عن "المسيرية". وكلفنى حاكم الإقليم بكتابة تقرير موجز فى السنة الثانية من عملى،

حيث قام برفعه إلى الهيئة الأنثروبولوجية، كما طلب منى أن أودع التقريـر النهـائى لـدى وزارة الداخلية. وبينما كانت المسيرية هى موضوع الدراسة، فإنه لم يحدث أى ضغط للقيام باستقصاءات فى أى اتجاه خاص. لقد فعلت بالضـبط مـا أحببـت، أى ممارسـة البحـث الأنثروبولوجى (1977:6).

10- "بلاد السودان" مصطلح جغرافى يعنى كل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء مـن البحـر الأحمر إلى المحيط الأطلنطى. وقد استخدمه لأول مرة الرحالة والجغرافيـون العـرب فـى القرون الوسطى كما استمر فى استخدامه المؤرخون المحدثون لأفريقيا لدى مناقشتهم للحزام السودانى (O' Fahey and Spaulding 1974: vii).

11- نتيجة لهذا المشروع كان الشخص المختار من قبل قسم الأنثروبولوجيا بجامعـة "هـل" يقضى سنتين فى الخرطوم على نفقة جامعتها مع دعم من المجلس البريطانى. وبعد السـنتين يعود إلى "هل" حيث يعين لمدة سنة واحدة. وقد مر هذا المشروع ببعض الصعوبات ثم ألغى.

12- يمكن رؤية هذا فى مقررات علم اجتماع التنمية، والدراسات الحضرية، وبعض الموارد المقترحة فى مقرر بعنوان "نصوص ومشكلات". وفيما يتعلق بالأعمال المنشورة انظر:
(Abdel Gahffar 1979 a, 1979 b, and El Watheg 1980).

المـراجـع

Abdel Ghaffar M. Ahmed. 1973. Some Remarks from the Third World on Anthropology and Colonialism. Anthropology and the Colonial Encounter, Talal Asad (ed.) London: Ithaca Press.

_____, 1974. Shaykhs and Followers: Political Struggle in the Sudan. Khartoum University Press.

_____, 1979(a). Tribal Elite: A Base for Social Stratification in the Sudan. Toward a Marxist Anthropology. S. Diamond (ed.) The Hague: Mouton.

_____, 1979 (b). The Contribution of Social Sciences to Rural Development. Paper presented to Expert Meeting on the Utilization of Social Sciences by Policy Makers, Surinam, December 1979.

Asad, T. 1970. The Kababish Arabs. London: Hurst.
_____, 1973. (ed.). Anthropology and the Colonial Encounter, London:
Ithaca Press.

Barth, F. 1967. Human Resources in Darfur. Institute of Social Anthropology. University of Bergen. Mimeo.
Bruce,J. 1805. Travels to Discover the Sources of the Nile. London. Cunnison, L 1966. The Baggara Arabs. Oxford University Press.

_____, 1977. Changing Relations of Anthropology and Administration in the Sudan. Sudan Journal of Development Studies. 1(1): 1-24

Evans-Pritchard, E. E. 1937. Witchcraft, Oracles and Magic among the Azande. Oxford University Press.

_____, 1940(a). The Nuer. Oxford University Press.
_____, 1940(b). The Political System of the Anuak of the Anglo-Egyptian *Sudan.* London School of Economics, Monographs on Social Anthropology No. 4. London: Percy Lund, Humphries & Co.
_____, *1962. Anthropology Research in the Southern Sudan. Sudan Society, 1: 9-14.*
_____, 1963. Essays in Social Anthropology, New York: The Free Press of Glencoe.

Faris J. 1973(a). The Nuba Personal Art. London: Duckworth.
_____, 1973 (b). "Pax Britannica and the Sudan: S. F. Nadel". Anthropology and the Colonial Encounter. Talal Asad, ed. London: Ithaca Press.

Galtung, J. 1967. After Camelot. In the Rise and Fall of Project Camelot, I. L. Horowitz, ed. Boston, MA: M.J.T. Press.

Hartmann, R. 1863. Reise des Freiherm Adalbert von Bamim durch Nord-Ost Afrika in den Jahren 1859 und 1860. Berlin.

Henderson, K. D. D. 1952. The Making of Modem Sudan. London: Faber and Faber.

Hill R. 1967. A Biographical Dictionary of the Sudan. London: Cass. Howell, P. P. 1954. A Manual of Nuer Law. Oxford University Press.

Hymes, D. 1972 (ed.). Reinventing Anthropology. New York: Pantheon Books.

Lewis, I.M. 1971. Spirit Possession in North-East Africa. In the Sudan in Africa. Y.F. Hassan, ed. Khartoura University Press.

Lienhardt, G. 1961. Divinity and Experience: The Religion of the Dinka. Oxford University Press.

MafeJe, A. 1971. The Ideology of Tribalism. Journal of Modem African Studies, 9(2}: 253-261.

____, 1976. The Problem of Anthropology in Historical Perspective:An Inquiry into the Growth of the Social Sciences. Canadian Journal of 'African Studies, 10(2): 307-333.

Magubane, B. 1971. A Critical Look at Indices used in the Study of Social Change in Colonial Africa, Current Anthropology, 12: 419-431.

Mohamed, A. A. 1980. The White Nile Arabs. London: The Athlone Press.

Nadel, S. K 1947. The Nuba: An Anthropological Study of the Hill Tribes in Kordofan. Oxford University Press.

O'Fahey, R. S. and J. L. Spaulding. 1974. Kingdoms of the Sudan. London: Methuen.

Al Tunisi. 1850. tashiz al-azhan bi-sirat bliad al-arab wa al-sudan. Cairo.

El Watheg, Kamier. 1980. Nuer Migrants in Building Industry in Khartoum. In Urbanization and Urban Life in the Sudan. Valdo Pons (ed.). DSRC, Khartoum.

الفصل الرابع

فى جدوى الأنثروبولوجيا الاقتصادية المعاصرة

فى جدوى الأنثروبولوجيا

الاقتصادية المعاصرة(*)

"ليس ما يحتاج التفسير هو وحدة الكائنات البشرية الحية والناشطة مع الشروط الطبيعية غير العضوية لتفاعلهم مع الطبيعة، ومن ثم تلاؤمهم مع الطبيعة، ولا كانت هذه نتيجة عملية تاريخية. فما يجب أن نتصدى لتفسيره هو انفصال هذه الشروط غير العضوية لوجودهم الإنسانى عن هذا الوجود النشط، وهو انفصال لا يكتمل تماماً إلا بالعلاقة بين العمل المأجور ورأس المال" (كارل ماركس-بؤس الفلسفة- ص ص 86-87)

"إن العلم عملية، ولم يكن قط حالة ثابتة. و"موقفنا الآن" لا يمكن أن يكون أبداً غير أخذ لقطة أو تثبيت للحركة فى اندفاع متسارع نحو تحقيق فهم أكبر. وفى الوقت الذى نكتب الآن هناك حالة تدفق هائلة للأنثروبولوجيا الاقتصادية، وحيث أخذ المزيد من العلماء يعطونها اهتماما أكبر من أى وقت مضى" (إدوارد لوكلير، جى آر وهارولد شنيدر- الأنثروبولوجيا الاقتصادية- ص 486).

إذا كان الأنثروبولوجيون قد أعطوا الأنثروبولوجيا- الاقتصادية الاهتمام الكبير الذى تستحقه، فما هو موقف نظرائهم من الأكاديميين الآخرين؟ فمع أزمة النظام النقدى الدولى، وحتى مع القلق الذى يعترى الزملاء الأكاديميين فى المجتمع الرأسمالى الغربى كل صباح على مدخراتهم الكبيرة أو الصغيرة فى البنوك، قد يبدو من قبيل الرفاهية الحديث عن الأنثروبولوجيا الاقتصادية. فقد ارتبطت الأنثروبولوجيا فى أذهان بعضهم بدراسة الشعوب "البدائية"، أو "السكان المحليين" إذا أردنا استخدام اصطلاح أكثر تهذيباً. وتعتبر الاقتصاديات البدائية عندهم بمثابة

(*) نشر هذا الفصل فى كتاب Politics of Anthropololgy تحرير Gerrit Huzer and P. Mannhein عام 1979.

عالم آخر، ولم يراود أحدهم قط التفكير فى وجود أية صلة بينه وبين عالم التجارة الدولية، عالم الدولار والاسترلينى. هناك فحسب مجموعة صغيرة نسبياً تعى حقيقة أن الجزر المنعزلة من الجماعات المحلية التى اعتاد الأنثروبولوجيون دراستها آخذة بالتدريج فى إدماج نفسها فى وحدات أوسع معترف بها دولياً، ومن ثم تأخذ دورها فى أنساق اجتماعية أوسع. ولهذا فإن المرء لدى النظر فى الأهمية النظرية والتطبيقية للأنثروبولوجيا الاقتصادية، عليه أن يولى الانتباه لعلاقتها بالنظرية الاقتصادية والبحث فى الآثار الإيجابية والسلبية لهذه العلاقة. ولعل من دواعى أهمية الأنثروبولوجيا الاقتصادية - نظريا وعلمياً- فى عالم الدولار هو أنها تعمل على ردم الفجوة القائمة فى المعرفة الإنسانية بين النظام النقدى والتجارى الدولى الذى تحكمه قوانين عالمية، وبين أنساق أخرى لا توجد بها نقود أو أسواق، أو تلك التى توجد بها أسواق تقليدية صغيرة تغطى حيزاً محدوداً للغاية من أنشطتها الاقتصادية.

ولعله من المناسب هنا أن نتغاضى عن التأريخ المفصل لتطور هذا الفرع من الأنثروبولوجيا، وأن نركز بدلاً من ذلك على الجدل الحامى بشأنها، والذى ظل السمة الرئيسية لها خلال الثلاثين عاما الماضية. هذا وتعتبر إسهامات كل من "كارل بولانى" K.Polany و"جورج دالتون" G.Dalton وتلاميذهما من أهم الإسهامات التى منحت الأنثروبولوجيا الاقتصادية اسمها. فمنهم من عرف باسم "الجوهريين" Substantivists، ومنهم من اتبع خط "فيرث" Firth وعرفوا باسم "الشكليين". وقد أسهمت المجموعتان – كل بطريقتها- إسهاما كبيرا فى فهم المجال المدروس، وتبادل الطرفان الهجوم فيما بينهما على مستوى النظرية والمنهج. غير أن كليهما وصلا إلى نقطة الجمود وظلا يعيدان ويكرران أطروحتيهما. وخلال السنوات القليلة الماضية نشأت مقاربتان جديدتان، وإن استمدتا جذورهما من الجماعتين المتعارضتين السابقتين. وبدأت هاتان المقاربتان تكتسبان نفوذاً كبيراً فى المجال من خلال تقديم بدائل تنموية. ويتزعم الجماعتين الجديدتين "بارث" Barth من ناحية، أما الناحية المقابلة فتضم مجموعة من شباب الماركسيين، معظمهم من الفرنسيين.

وبأخذ هذا الموقف فى الاعتبار، يمكن تقييم الأهمية النظرية والتطبيقية للأنثروبولوجيا الاقتصادية عبر إلقاء نظرة سريعة على الاتجاهات الدراسية التى تبلورت على كلا الجانبين، والإسهام الذى قدمته للمعرفة الإنسانية عامة وللنظرية

الأنثربولوجية والاقتصادية على وجه الخصوص. وقد نشر عدد من المقالات فـى مراجعة هذا الموضوع، غير أن أكثرها أهمية المقالات الآتيـة (Dalton 1969, Firth 1972 b, Meillassoux 1972). وتفيد هذه المقالات فى إعطاء ملخـص لموقف الأنثروبولوجيا الاقتصادية. وهناك جانب من الحقيقة فى قول "دالتـون" إن "كلاً من العمل الميدانى والتركيبى فى الأنثروبولوجيا الاقتصـادية يعانيـان مـن القصور النظرى" (Dalton 1969: 63). ففى ظل غياب هذه النظريـة تسـتمر المجادلات حول جدارة الأطر المرجعية البديلـة المختلفـة للمعالجـة التحليليـة للمجتمعات "البدائية" والفلاحية. "والنقطة الرئيسية التى أثارت جدلاً حامياً هى: إلى أى مدى ينبغى على الأنثروبولوجيين أن يعتمدوا علم الاقتصاد القائم بوصفه اللغة المفهومية التى يمكن من خلالها تحليل الاقتصادات البدائية والفلاحيـة" (Dalton 1969: 64). ورغم أن الجوهريين والشكليين "يتفقون على أن معرفة اقتصاد (...) الرأسمالية الصناعية ينبغى أن تظهر بوضوح وتأخذ الأهمية التى تسـتحقها فـى الأنثروبولوجيا الاقتصادية"، فإنهم حسب "دالتون" "يختلفون اختلافاً حاداً... حـول الطريقة المناسبة لاستيعاب علم الاقتصاد والمعرفة باقتصادنا الخـاص" (1969: 65). إذ إن جماعة الجوهريين حسب تعبير "دالتون":

> "تصف الخاصية البارزة للرأسمالية الصـناعية والنظريـة الاقتصادية بأنها تـوفر قاعـدة تتنـاقض والقاعـدة الثانويـة للاقتصادات التى نسميها "بدائية" (فهم).... يبرزون كيف تعمل مختلف صور التبادل وإعادة التوزيع كمبادىء تنظيمية متكاملة لتخصيص الأرض والقوة العاملة، وتنظيم العمـل وتصـريف الإنتاج (...) وكيف يمكن للتجارة الخارجية واستخدامات النقود فى هذه الاقتصادات أن تمثل تعبيرات مشتقة لأنماط التعامل فى المبادلة وإعادة التوزيع" (1969: 65).

وترى هذه الجماعة أن إعمال مفاهيمنا الخاصة للنظرية الاقتصادية "لتحليـل القطاعات غير السوقية فى الاقتصادات البدائية والفلاحية يعتبر نوعا من التشـويه يماثل استخدام مفاهيم المسيحية فى تحليل العقائد البدائيـة" (Dalton 1969: 65-66). وفوق هذا، يشددون على تمايز الاقتصادات البدائية المختلفة، ويقولون ضمنياً بعدم إمكانية اللجوء إلى التعميمات فى هذه الحالة. أما جماعة الشكليين فإنهم:

> "يعتبرون ما يعتقدون أنه قابل للتطبيق عملياً من مفـاهيم

> النظرية الاقتصادية – مثل الندرة والتعظيم والفائض- مفـاهيم يمكن إدخالها فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية، ومن ثـم تحليـل البيانات الميدانية للاقتصادات البدائيـة والفـلاحية فـــى ضوئـها... وهم يستخدمون الأفكار الرئيسـية للاقتصـادات الأولية... كدليل لتحليل جميع الاقتصادات" (Dalton 1969: 65).

إن هذه الطريقة فى تلخيص رؤية الشكليين قد تبدو مجحفة إلى حد ما إذا لـم تأخذ فى اعتبارها الطريقة التى تنظر بها هذه الجماعة إلـى الاقتصـادات غيـر السوقية. ويقرر "فيرث" أن "العلاقات الاقتصادية لا يمكن فهمهما إلا كجـزء مـن هيكل العلاقات الاجتماعية... وتتعامل الأنثروبولوجيا الاقتصادية بالدرجة الأولـى مع الجوانب الاقتصادية للعلاقات الاجتماعية بين الأفـراد" (Firth 1951: 137-138).

ويتم توظيف بعض مفاهيم النظرية الاقتصادية الحالية فى هذا الحقل اسـتناداً إلى فهم أن من الأهداف الأساسية للأنثروبولوجيا الاقتصادية هـو التوصـل إلـى تعميمات راسخة. ويخبرنا "فيرث":

> "إن المطلوب من الأنثروبولوجيا الاقتصادية هو تحليـل المادة بطريقة قابلة للمقارنة مع المادة الخاصة بالاقتصـادات الحديثة، أى مضاهاة افتراض بافتراض والتوصل إلى تأطير نهائى للتعميمات وبما يدرج الجماعـات السـعرية وغيـر السعرية فى صلب المبادىء الخاصة بالسلوك الإنسانى الذى سيكون عالمياً حقاً" (1966: 14).

وقد وجهت الاتهامات لكلتا الجماعتين بأن صياغاتهما فارغة من المضـمون. فالجوهريون يضمون كل شىء يمكن للمرء أن يفكر فيه، كما أن إخفاقهم الرئيسى يتمثل فى قصرهم أنفسهم على مجال التوزيع، وعدم قدرتهم على الإسهام فى بحث المجال، أو الإنتاج. وحتى عندما استطاعوا الإمساك بحقل النشاط فإنهم لم يحققـوا أى نجاح فى تضمين الجوانب المختلفة للنشاط. أما جماعة الشكليين فقد كان لهـم انحياز أيديولوجى واضح، حيث يقبلون أيديولوجية سيطرة الطبقة الرأسمالية. وكما يقول "مياسو" فإن "خياراً أيديولوجياً كهذا له عواقب خطيرة فيما يتعلـق بالنظريـة الاقتصادية بوجه عام، والأنثروبولوجيـا الاقتصـادية خاصـة". إذ إن المفـاهيم

المستخدمة لتحليل الرأسمالية المعاصرة هى المستخدمة أيضاً فى تحليل أى تشكيل اقتصادى آخر:

"إن أى نوع من الأصول (أدوات، أرض ... الخ) هـو "رأسمال"، وأى عملية تحويل للسلع- بما فيها السرقة والمنحة – تمثل. "تبادلات" إن لم تسمى تجـارة، وأى رجـل مسـن يستفيد من العمل الجماعى يتحول إلـى مـنظم ومحاسـب للعائدات الهامشية، وأى نوع من العائدات هو "فائدة" يحسب معدلها أحيانا على أنه كذا فى المائة، وتلك المؤسسات مـن قبيل المهرجانات السوقية للهنود الحمـر يتـ ـ ـم وصـفها كالمضاربات الحامية فى أسواق الأسـهم (Meillasso ux 1972).

هناك إذن قصور عام لوضع مفاهيم مثل "الندرة" و"العرض" و"الطلـب" فـى سياق التساؤل عن ندرة بالنسبة لمن، وعرض ممن وطلب ممن؟ أما الاصـطلاح السوسيولوجى عن التراتب الاجتماعى فيتم التغاضى عنه. ويثير "فيرث" اهتمامنـا بموقفه إزاء هذه المشكلة:

"لقد شددت أنا نفسى، أيضاً، على الصعوبات المصاحبة لتطبيق النظرية الاقتصادية الحالية – وخاصة فيمـا يتعلـق بالأسواق والأسعار- على الأنساق الاقتصادية البدائية التى لا تملك أياً منهما. كما تفحصت ببعض الاهتمام مشكلات تحديد القيم الاقتصادية فى ظل هـذه الشـروط" (Firth 1972 b: 468).

تنشأ الصعوبة من حقيقة أن كلاً من المقاربتين الجوهرية والشكلية قاصـرتان بشكل أساسى عن التعامل مع مسألة السلطة وسط علاقات أخرى. بل إن هذا الفرع من الدراسة قد حاز اسمه من الفصل التعسفى بين ما هو اقتصادى وما هو سياسى فى الدراسات السوسيو- أنثربولوجية. إذ إن مـا عـرف باسـم الأنثروبولوجيـا الاقتصادية يمثل فى الحقيقة مزيجاً من وصف العمليات والعلاقات الاقتصادية. وإذا كانت العملية الاقتصادية تشير إلى التفاعل بين الناس والموارد النادرة نسبياً، فـإن العلاقات الاقتصادية تشير إلى التفاعل بين الناس المشتركين فى العملية الاقتصادية أنفسهم. وقد درج معظم الأنثروبولوجيين الاجتمـاعيين الـذين درسـوا العمليـة الاقتصادية على تأكيد أنها تؤثر فى العلاقات الاقتصادية. ولكن هذه الأخيرة هـى

علاقات سلطة ومن ثم فهى سياسية بالضرورة، أى تشكل جزءا أساسياً من النظام السياسى فى المجتمع.

ورغم إمكانية القيام بالفصل التعسفى بين القضايا المناقشة هنا، بوضع تشـديد أكبر على هذا الفصل، فإن الجوهريين والشكليين قد وجدوا صعوبات كبيـرة فـى إقامة العلاقة بين تحليلهم ومسألة النظام السياسى. فمسألة السلطة عند الشكليين ذات طابع انتشارى واسع إلى الحد الذى يجعل من قبيل اللغو الأجوف الإشارة إليه. أما الشكليون فإنهم يشددون على الفصل المذكور إلى حد إهمال مسألة السلطة كلية.

إن أهمية الأنثروبولوجيا الاقتصادية فى عصر النمو الزائد والتخلـف الزائـد الذى نعيشه، تنبثق من نقطة انطلاق نظرية أساسية هى تنـاول السـلطة كجانـب أساسى فى الأنشطة الاقتصادية. ولقد نشرت مجلة "نيوزويـك" ذات مـرة قصـة كاريكاتيرية تحت عنوان "هل أصبح الدولار يساوى أكثر من دولار؟". وهو حقًـا سؤال مناسب، ولكن على النظريات الاقتصادية القائمة – حتى تجيب عـن هـذا السؤال- أن تتعامل مع مختلف جوانب مسألة السلطة، ومن ثم يمكنها حينئذ ان تقدم المساعدة للنظم المعرفية ذات الصلة. وحينما يتم تناول اقتصادات ما يسمى "العالم الثالث" – بشكل خاص – فـلا يمكـن فـى ظـل الأزمـة الراهنـة تجاهـل أن الأنثروبولوجى هو خير من يجب استشارته، فهو الطرف الوحيد الذى يستطيع على نحو مناسب تفسير الاختلافات القائمة فى القيمة ومغزاها بالنسبة للنسق الاقتصادى. وهو أيضاً الطرف الوحيد الذى يستطيع الإجابة عن السؤال الخاص بما يقاس فـى كل نسق، وكيف يمكن نسبة ومقارنة كل منها للدولار.

إننا حين نتناول الاقتصادات غير السوقية، أو تلك التى تتأثر جزئياً بالأنشـطة السوقية، نكون أكثر اقترابا إلى حد ما مع فرض الجوهريين بأنه كلما زادت بساطة المجتمع كلما زادت صعوبة فصل العنصر الاقتصادى فى هذا المجتمـع. بيـد أن المشكلة الرئيسية هنا هى أن الجـوهريين- رغـم معـرفتهم المعقولـة بتعقيـد الموضوع- قد غرقوا فى تفاصيلها ومن ثم ظلوا على جمودهم. أما الشكليون فقـد عانوا من حدود النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، ففى هذه النظرية هنـاك تركيـز ملحوظ على السوق المقارنة ونظرية التوازن، وإحجـام عـن التعليـل النظـرى والتطبيقى فى مجالات لا يمكن إهمال مسألة السلطة والنفوذ السياسى لدى تناولها. ومع ذلك فإن هذا الإهمال لم يكن كاملاً فى حقيقة الأمر، فإلى جانـب الإشـارات العرضية لعلاقات السلطة والتى لم تنقطع فى أدبياتهم حتـى منـذ الكلاسـيكيات

الأولى، وجدت أيضاً استثناءات هامة لأعمال اشتبكت مع مسألة السلطة، ولعل من أكثرها أهمية صياغة نموذج السلوك الاحتكارى. وفيما يتعلق بوصف سوق العمل تم اقتفاء خط مناظر لنظرية الاحتكار. وتم الاعتراف بأن النقابات ومنظمات أرباب العمل لم تتناسب والصورة النمطية المقارنة، وأنه لا يمكـن اسـتبعاد العناصـر الخاصة بالسلطة كلية. هذا وقد أعطت مدارس أخرى وزناً كاملاً لمشكلة السلطة، وللتداخل بين العناصر الاقتصادية وعناصر السلطة. وتعتبر المدرسة الماركسـية هى الأعلى صوتاً فى هذا الاتجاه، وهو ما يلخصه "باربر" بقوله:

> "فى تحليلـه (أى كـارل مـاركس) كانـت الظـروف الاقتصادية هى المحدد الأساسى لسائر العلاقات الاجتماعية، بل وحتى الوعى الإنسانى ذاته. إذ إن البيئة الاقتصادية- فى هذا التفسير- هى التى تحدد أدوار الناس، وهى الأدوار التى تحكم بالمقابل سـلوكهم وتفكيـرهم. أى أن كـل الأنشـطة الإنسانية – وهى لا تقتصر ببساطة على أنشـطة اكتسـاب الرزق وإنما تشمل التعبيرات الدينية والفنية والفلسفية أيضاً – تجرى أساساً فى شروط الوضـع الطبقـى فـى المنظومـة الاقتصادية" (Barber 1967: 120).

ورغم أن كارل ماركس يبدو جلى الحتمية هنا، فإننا نعرف أنـه كـان أقـل دوغمائية من أولئك الذين تبعوه فيما يتعلـق بالتشـكيلات الاقتصـادية مـا قبـل الرأسمالية. وبوجه عام لم تعان نظرياته من حدود النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، حيث نرى بوضوح اندماج مسألة السلطة فى العناصر الاقتصادية للمجتمع. وفـى الحقيقة أننا نشهد الآن فى حقل الأنثروبولوجيا الاجتماعية عامة، والأنثروبولوجيـا الاقتصادية بوجه خاص، التطبيق المعتاد للنظريات والمقاربة الماركسية مصـحوباً بفهم نقدى لها. وتنطلق هذه الجماعة الجديدة – كما يبين لنا عمل "مياسو"- من نقد المقاربة الشكلية بالرغم من أنها تنطلق أيضاً من نقد الجوهريين. فتقول إن مفاهيم الاقتصاد الليبرالى المشتقة من تحليل المجتمعات الرأسمالية ليست كافية ولا مناسبة لتحليل مجتمعات ما قبل الرأسمالية. وقد ركز تحليل ماركس للمجتمعات البدائيـة تركيزاً كبيراً على التعاقب التاريخى لأنماط الإنتاج، أكثر من التركيز على عملهـا الداخلى. وهكذا فإن منهجه كان تناول المؤسسات والسمات الرئيسية للرأسمالية فى عصره، ومحاولة تعقب تاريخ تطورها. وباستثناء المـرور مـن الإقطـاع إلـى الرأسمالية، لم يعط ماركس أية قرينة على كيفية حدوث التحول فـى التشـكيلات

الاجتماعية الأسبق. والأدهى أن دراسته للفترة المعاصرة له قد تركزت كلياً تقريباً على تطور البلدان الرأسمالية، ولم يعط كبير اهتمام لأثر هذا التطور على المناطق المستعمرة، أو الدور الذى لعبه استغلال هذه المناطق فى نمو ورخاء الرأسمالية.

ويعتقد "مياسو" بأن أنثروبولوجيين ماركسيين كثيرين قد اتبعوا للأسف ماركس فى المنطقة الأضعف من تحليله: إعـادة البنـاء اللانهـائى لتعاقـب التشـكيلات الافتراضية لما قبل الرأسمالية. ولكن أحدهم لم يتطرق إلى تحليل كل نمـط مـن أنماط الإنتاج هذه ، وسر قيامه بوظائفه وكيفية نشوئه. إنما اكتفوا بالجدل حول ما إذا كانت مناطق معينة يجب تصنيفها كمنتمية إلى نمـط الإنتـاج "الآسـيوى" أو "الجرمانى"، ودون أى بحث فى العمق، وغالباً بدون القيام بالعمل الميدانى الواجب عليهم. وأخذ "مياسو" على عاتقه تحليل النمط الذى صاغه ماركس للرأسمالية.

تختلف مقاربة "بارث" – رغم خطأ اعتباره شكلياً – اختلافا أساسيا من حيـث طرق ووسائل استخدام المفاهيم الاقتصادية التقليدية. ففى مقاربته يتم وضع المفاهيم الاقتصادية فى سياقها الاجتماعى، ويحدد كل مفهوم تحديدا كافيا يتناسب والموقف المعنى الذى تستخدم فيه هذه المفاهيم، ومن خلال استخدام تلك المفاهيم يتم النظـر إلى توليد الأشكال الاجتماعية وعلاقاتها. فعلى سبيل المثال، حينمـا نـاقش رأس المال والادخار والاستثمار فى حالة "البسرى" فى ايران Basseri بين كيف أن هذه المفاهيم ترتبط بالبنية الاجتماعية، وهو يجمل هذا بقوله:

> "قمت فحسب فى المقالة الحالية ببيان كيف أن خصائص أولية معينة لرأس المال فى صورة قطعان الماشية ومرتبطة بمجموعة محددة من سـمات التنظـيم العـائلى والتجـانس الاجتماعى داخل المخيمات وأنماط الادخـار والاسـتهلاك المشترك- قد منحت جماعة "البسرى" قيما وتصورات ثقافية معنية" (Barth 1964).

ويمكن رؤية الطريقة نفسها، فى تكييف استخدام هذه المفاهيم، فـى مقدمتـه لمجموعة من المقالات صدرت تحت عنوان "دور المنظم فى التغير الاجتماعى فى شمال النرويج" (Barth 1963).

وبالإضافة إلى مناسبة تلك المقاربتين إلـى النظريـة فـى الأنثروبولوجيـا الاقتصادية، وإلى تحقيق فهم واضح لحياة الجماعة المحلية، فإنهما حينما تخضعان للتطبيق فى الحقل الميدانى تؤكدان – كما سنرى – المقولة العامة "لبرتراند رسل"

B.Russell الذى رأى أن "العلم الاقتصادى منفصلاً بذاته هو علم غير واقعى، بل ومضلل، إذا استخدم هكذا هادياً فى الممارسة. إنه عنصر واحد – وعنصر هـام جداً فى الحقيقة – فى دراسة أوسع، هى علم السلطة" (Russell 1975: 92).

لقد مضت هذه الورقة بعيداً فى عرض الجانب النظرى مـن الأنثروبولوجيـا الاقتصادية، ومن المناسب الآن أن نتحول إلى جدارتها التطبيقية. وسوف اضطلع هنا بمناقشة مسألة رئيسية تواجه البلدان النامية، ألا وهى مسألة التغير الناجم عـن الاتصال بالعالم الخارجى أثناء السيطرة الاستعمارية وبعد الاستقلال. ويأتى هـذا التغير إما كنتيجة طبيعية للاتصال من خلال إدخال مواد ومعرفة تقنية جديد.. الخ، مما يؤدى إلى حدوث تغير فى القيم التى يعتنقها الخاضعون للاستعمار، وإمـا أن يكون تغيراً تتم مباشرته بوعى من جانب القوى الحاكمة فى البلدان الناشئة.

بيد أنه من الضرورى أولاً التشديد على نقطتين ينبغى أن تكونا واضحتين فى ضوء ما أسلفنا:

1- فى استخدام التغير كمثال، يـتم التشـديد علـى قـدرة الأنثروبولوجيـا الاقتصادية فى ردم الفجوة بين تفكير المخططين والأنساق الاقتصـادية المحليـة. فالأنثروبولوجى هو الطرف الوحيد القادر على حل المشكلات المحيطة التى تواجه المخططين عندما يرون خططهم المصممة على نحو رائع وهى تتحطم بددا حينما توضع فى التطبيق.

2- إنه حقل ميدانى تعتبر المقاربة المناسبة الوحيدة للأنثروبولوجيا الاقتصادية فيه هى تلك المقاربة التى تأخذ فى اعتبارها سائر العوامل الاجتماعية الأخرى فى النسق، ودون أن تفقد شعورها بالاتجاه على المدى الطويل.

إن معرفة ومقاربات الأنثروبولوجى تصبح بشكل متزايد لا غنى عنهـا لكـل المهتمين بفهم التغيير وقيادته. وتعد مقاربات الأنثروبولوجيا الاقتصادية فى دراسة الأوضاع السوقية واللاسوقية بمثابة الجوانب الأكثر أهمية فـى دراسـة التغيـر. وجدير بالذكر هنا أن الأنثروبولوجيا – كنظام معرفى – ذات تاريخ طويل وخبرة حافلة فى الاشتباك مع مشكلات التنمية، حيث يعود ذلك إلى الفترة التالية مباشـرة للحرب العالمية الأولى. فقد كانت الأهمية العملية للأنثروبولوجيا بالنسبة لـلإدارة الاستعمارية موضع جدل حامى فى أوائل الثلاثينيات بين الأنثروبولوجيين الـذين يدرسون التغير فى المستعمرات، وبين رجال الإدارة الاستعمارية. واسـتمر هـذا الجدل لأكثر من عقد من السنين قبل أن يتوصل رجال الإدارة الاسـتعمارية إلـى

الاقتناع بأهمية الأنثروبولوجيا التطبيقية لعملهم فى هذه البقاع النائية من العالم. وقد كتب "إيفانز- بريتشارد" فى مناقشة هذا:

> "مع بداية القرن أصبحت قيمة الأنثروبولوجيا الاجتماعية بالنسبة إلى الإدارات موضع اعتراف تدريجى، فقد أظهرت كل من وزارة المستعمرات والحكومات فى المستعمرات اهتماماً متزايداً بتعليم وبحوث الأنثروبولوجيا. وتلقى المرشحون للعمل بالمستعمرات ولعدد معقول من السنوات مقررات فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية – إلى جانب مقررات أخرى – بجامعتى أكسفورد وكمبريدج، وأخيراً جامعة لندن، وذلك قبل أن يتسلموا مناصبهم" (Evans- Pritchard 1951: 110).

وقد أدى انخراط الأنثروبولوجيا مع الإدارة الاستعمارية إلى إكساب الأولى سمعة محافظة، الأمر الذى عرضها لانتقاد عدد كبير من شباب الأنثروبولوجيين، وبعضهم من أبناء المستعمرات السابقة. وترجع هذه الهجمات بشكل أساسى إلى الإحساس بأن الأنثروبولوجى يتساوى فى الذنب مع رجل الإدارة الاستعمارية، إذ إنهما - فى عملهما باسم الدولة المستعمرة- قد أهملا مشاعر وقيم الشعب المستعمر فيما يتعلق بقضية التنمية.

بل وأكثر من هذا، فقد ساعد الأنثروبولوجى السلطات الاستعمارية فى الوصول إلى أكثر الطرق فعالية لاستغلال السكان المحليين الخاضعين لسيطرتها. وهى المهمة التى تم إنجازها فى إطار القبول التام بأيديولوجية الاستعمار بكل إحالاتها الثقافية. كتب "فيرث":

> "فى ضوء استراتيجية الاستعمار البريطانى للاحتفاظ بسيطرته على الشعوب الخاضعة له، انكب أنثروبولوجيون ذوو بصيرة نافذة – كما يقال عنهم – على دراسة حذرة لبوادر أو أعراض التغير الاجتماعى، واعتبروا من واجبهم تزويد السلطات الاستعمارية بالمعرفة المطلوبة التى تسمح لهم بالحفاظ على سلطتهم السياسية" (Firth 1972 a : 26).

ومن العدل أن نسجل هنا أن بعض الأنثروبولوجيين قد رفضوا صراحة فكرة أن عليهم خدمة سياسة الإدارة الاستعمارية. هذا واستمرت معاهد بحثية ومناصب

للأنثروبولوجيين الحكوميين فى معظم المستعمرات البريطانية. وقد استمرت بعض هذه المراكز البحثية والمناصب حتى بعد نيل تلك البلدان لاستقلالها.

وإننى لأعتقد شخصياً أن هذه المؤسسات تعتبر ضـروية لتنميـة البلـدان المستقلة حديثاً. وإذا أردنا ضرب مثال فإن منصب الأنثروبولوجى الحكـومى إذا تولاه شخص مهموم حقاً بالتنمية فى إقليم الدراسة، وبحياة الناس الـذين يعيشـون فيه، وقادر على التماهى معهم أيديولوجياً.. فإن بإمكانه فعلاً مساعدة هؤلاء الناس والإسهام فى تحقيق تنمية سليمة بالإقليم. إن خلافى الأساسى مع الأنثروبولـوجى الاستعمارى ليس حول مسألة الانخراط مع الإدارة، لأننى ممن يناصرون مثل هذا الانخراط، وإنما هو حول المبادىء الأيديولوجية التى بنيت عليها فكرة الاستعمار.

إن تطبيق الأنثروبولوجيا الاقتصادية على مشكلة التنمية ليس مجـرد مسـألة ملاءمة، وإنما هى أيضاً مسئولية. وفيما يتصل بقضايا من قبيل التنمية يجب على الأنثروبولوجى أن يضع معرفته فى خدمة الناس الذين يدرسهم، والبلد إجمالاً. ليس بإمكاننا الاكتفاء بالمراقبة والفرجة على المخططين- وهم متـدربون علـى نظـم معرفية أخرى – بينما يرتكبون جميع أنواع الأخطاء، أما نحن فنتمتع بالرضاء عن أنفسنا من خلال توجيه النقد من حين لآخر ونحن رابضين فى أبراجنا العاجية. إن من واجبنا أن نتدخل وأن ننصح ونوجه، خاصة ونحن نملك كـلاً مـن المعرفـة والمنهج اللازمين للتقدم بمقترحات متماسكة يمكن أن تصمد فى الاختبار.

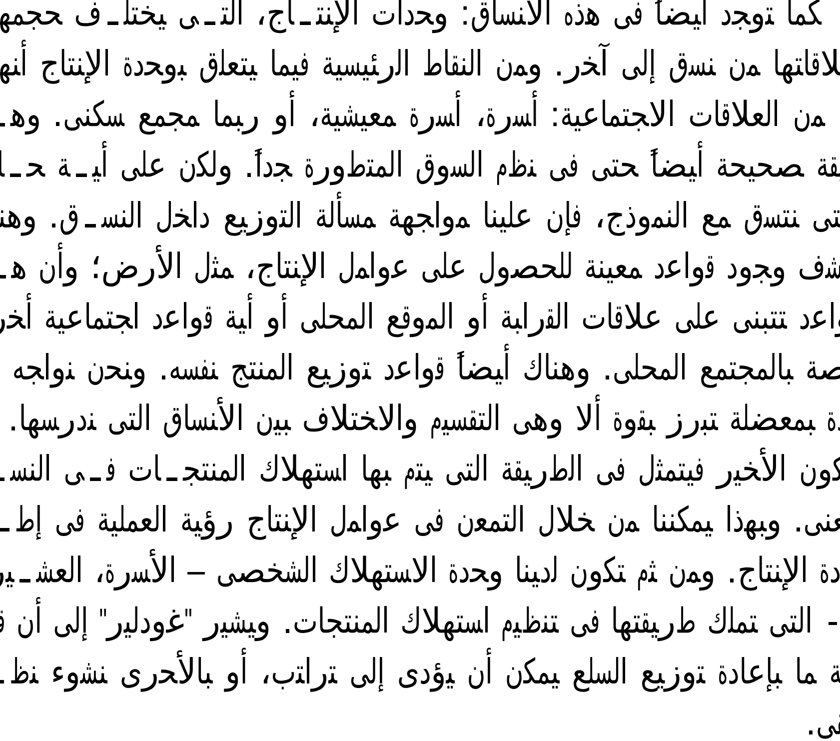
وقد بدأ المخططون وصناع القرار فى البلدان المستقلة حديثاً يكونون ثقة فـى الأنثروبولوجى، ولكن يجب أن نقول إن التاريخ السابق قد عرض هذه الثقة للخطر مراراً. هذا وقد جاء اكتساب الثقة من خلال حقيقة قدرة الأنثروبولوجيين على تقديم الإرشاد الجيد حينما يحصلون على فرصة الاشتراك فى المشروعات. فتمكنوا على الأقل من إقناع المخططين وصناع القرار بأن السلوك الإنسانى لا يمكن التعامـل معه من خلال أرقام تتم بها تغذية أجهزة الحاسب الآلى حتى تخـرج بمعـادلات مشكوك فى صحتها. إذ إن هناك حاجة إلى دراسة القـيم والتنظـيم الاجتمـاعى والأنظمة الاعتقادية وغيرها من الجوانب اللازمة لفهم المجتمع الإنسانى، وذلك قبل الشروع فى إحداث أى نوع من التغيير، هذا إذا أردنا أن نتجنب الخسائر من كـل نوع. كذلك اعترفت المنظمات الدولية بدور الأنثروبولوجيا الاقتصادية فـى دفـع خططها قدماً. ويلخص "فيرث" هذه النقطة على النحو التالى:

"إن الاقتصاديين المنغمسين بقوة فى العملية (أى عمليـة

التنمية) الجارية فى طائفة عريضة من المجتمعات المتخلفة، ليحتاجون إلى العون ممثلاً فى البيانات المؤسسية والفروض العلمية التى يمكن من خلالها احتساب العوامل المدخلة على نحو أكثر عقلانية وبما يؤدى إلى مخرجات أكبر، ويتم توزيع هذه المخرجـات علـى نحـو أكثـر عـدلاً. ولقـد أكـد الأنثروبولوجيون أن التنمية لا تعنى مجرد زيـادة متوسـط نصيب الفرد من الدخل أو معدل الاستثمار، وإنمـا ينبغـى النظر إلى التنمية كزيادة فى الفرصـة الاقتصـادية ورفـع مستويات المعيشة بأوسع معانيهـا. كمـا أكـدوا أيضـاً أن العقلانية غير محدود، وأن الناس لهم قيمهم التى قد لا تكون محل تقدير خارجى ولكنها هامة للغاية بالنسـبة إلـيهم، وأن انتهاكها لن يؤدى إلى الاستهجان فحسب وإنما قد تفضى بهم إلى انتزاعهم من بنيتهم الاجتماعية. أما القضايا المعرضـة للإهمال فى إطار هذا الموقف من التنمية فهى قضايا التحكم – فى الموارد وفى المؤسسـ ـ ـات الاجتماعيـة" (Firth 1972: 472).

بعد هذا الاستعراض للخطوط العامة للجدل حول الأنثروبولوجيا الاقتصـادية، هناك مثالان يبينان لنا كيف تعمل فعلياً كـل هـذه الأفكـار الخاصـة بالنظريـة والتطبيق.

فيما يتعلق بالاقتصادات غير السوقية، وحيث يكون النفوذ الخارجى صـغيراً إلى الحد الذى يمكن معه اختيار تجاهله، يقتـرح "غـودلير" (Godelier 1971: 147-164) أن أفضل طريقة لمقاربة تحليل هذه المادة هى إدراج جميع عناصـر النسق الاقتصادى المدروس، والتى تشمل: بنية الإنتاج، بنيـة التوزيـع، وأبنيـة الاستهلاك. وفى رأينا أنها ترتبط طول الوقت بأنشطة أخرى يجـب أخـذها فـى الاعتبار، مثل الأنشطة الطقسية وما إلى ذلك. ويمكن دراسة أبنية الإنتاج من خلال تفصيل مكوناتها: القواعد التقنية، الموارد، التجهيزات وقوة العمـل؛ وهـى التـى تعطى المنتج النهائى من خلال اجتماعها معاً. وسوف نلاحظ، عبر التفصـيل، أن هذه المكونات تختلف من مجتمع لآخر، إلا أنها تعطينا الأبعـاد العامـة اللازمـة للمقارنة.



كما توجد أيضاً فى هذه الأنساق: وحدات الإنتاج، التى يختلف حجمها وعلاقاتها من نسق إلى آخر. ومن النقاط الرئيسية فيما يتعلق بوحدة الإنتاج أنها تبدأ من العلاقات الاجتماعية: أسرة، أسرة معيشية، أو ربما مجمع سكنى. وهى حقيقة صحيحة أيضاً حتى فى نظام السوق المتطورة جداً. ولكن على أية حال، وحتى نتسق مع النموذج، فإن علينا مواجهة مسألة التوزيع داخل النسق. وهنا نكتشف وجود قواعد معينة للحصول على عوامل الإنتاج، مثل الأرض؛ وأن هذه القواعد تتبنى على علاقات القرابة أو الموقع المحلى أو أية قواعد اجتماعية أخرى خاصة بالمجتمع المحلى. وهناك أيضاً قواعد توزيع المنتج نفسه. ونحن نواجه هنا عادة بمعضلة تبرز بقوة ألا وهى التقسيم والاختلاف بين الأنساق التى ندرسها. أما المكون الأخير فيتمثل فى الطريقة التى يتم بها استهلاك المنتجات فى النسق المعنى. وبهذا يمكننا من خلال التمعن فى عوامل الإنتاج رؤية العملية فى إطار وحدة الإنتاج. ومن ثم تكون لدينا وحدة الاستهلاك الشخصى – الأسرة، العشيرة، الخ- التى تملك طريقتها فى تنظيم استهلاك المنتجات. ويشير "غودلير" إلى أن قيام أقلية ما بإعادة توزيع السلع يمكن أن يؤدى إلى تراتب، أو بالأحرى نشوء نظام طبقى.

ومن خلال القدرة على تعيين وتوصيف مكونات نسق ما، والقيام بتحليلها، يصبح من الممكن مقارنتها بالمكونات المناظرة فى أنساق أخرى، ومن ثم تحديد الاختلافات بينها واحتمال التوصل إلى نوع ما من التعميم فيما يتعلق بتفاعل وتداخل الأقسام المختلفة لمكونات النسق المدروس. وإننى أزكى هنا تطبيق المقاربة التى اقترحها "بارث" (Barth 1972). والأنثروبولوجيا الاقتصادية حينما تقدم مقاربة كهذه، فإنها تبرهن على جدواها الناشئة عن حقيقة عدم ملاءمة النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، وكذلك الاستخدام الدوغمائى لمنهج ماركس والذى يتخذ طابعاً سطحياً نسبياً.

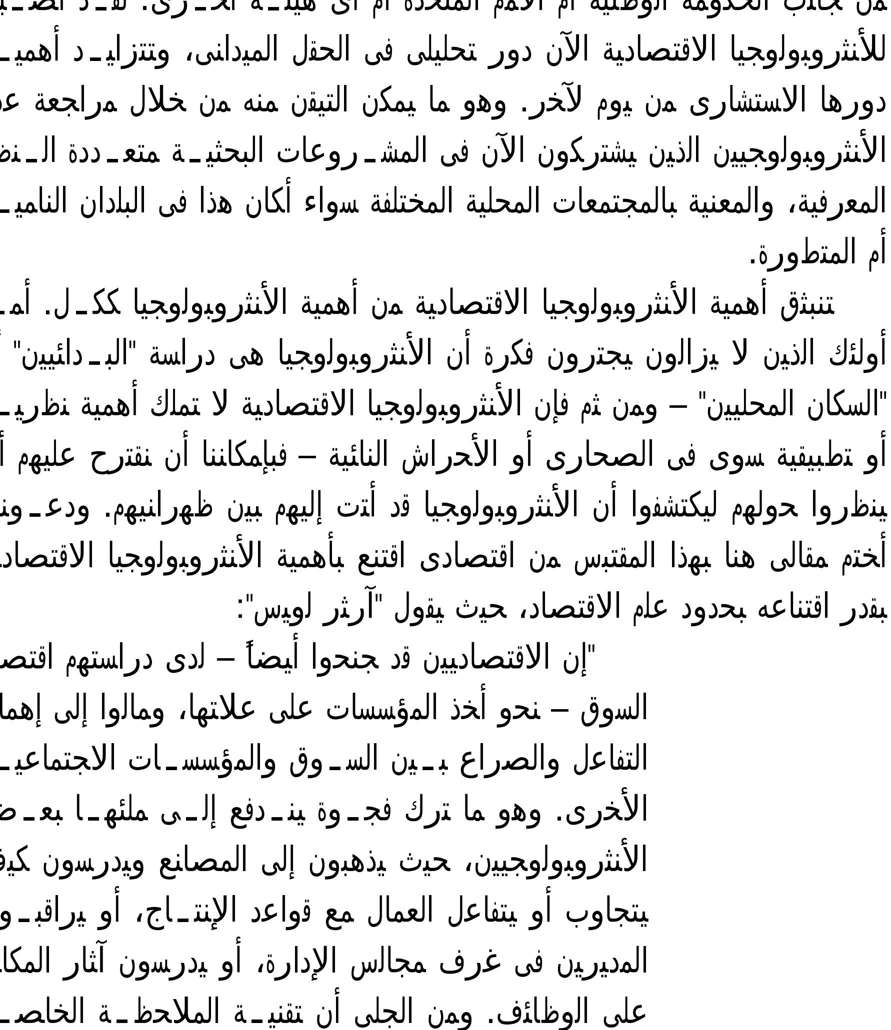
وتصبح مساهمة الأنثروبولوجيا الاقتصادية مناسبة جداً أيضاً فى التصدى بالدراسة لاقتصادات المناطق النامية التى اكتسبت النقود بعض النفوذ فى نسقها، وإن كانت بعض القطاعات لا تزال خارج متناولها بفعل مؤسسات اجتماعية معينة. ونأخذ كمثال هنا المادة التى جمعها "بارث" عن مجموعة "الفور" فى السودان (Barth 1967 a , 1967b, 1967 c). وهى بمثابة حالة لرؤية كيف يعمل النسق، وذلك من خلال استخدام تصور مجالات التبادل. يقول "بارث":

"الأمر الأساسى فى مجمل التحليل هو أن تحديد المجالات يجب أن يتم بمراعاة النمط الكلى، أو تداول القيمة فى نسق اقتصادى. وليس من خلال مجرد الرجوع إلى معيار القابلية المباشرة للتبادل" (1967 a: 149).

وهنا نتمكن من الوصول إلى تحديد يساعدنا فى رؤية كيف يتم التعامل فى الأشياء، وما هى أنواع القيم المتضمنة حينما يتم عبورها للحدود بين المجالات. فنرى كيف تعمل النقود وما هى قوتها الشرائية. ومن الأمور الجوهرية هنا: معرفتنا أن الفرد – كوحدة إنتاج داخل النسق- يملك خيارات بديلة متعددة لتخصيص وقته. وأعتقد أن بإمكاننا هنا رؤية نظرية العمل أساس القيمة، مدعمة بمادة إمبريقية وليست بعيدة جداً عن نظرية ماركس، وإن كانت قد وصلت إليها من خلال مقاربة مختلفة. وإنى لمدرك لرفض "فيرث" (Firth 1967) مثل هذا الافتراض، ولكنى أعتقد أن "مياسو" (Meillassoux 1972) قد أزال الشك عن هذه النقطة.

أما المساهمة الرئيسية الثانية لمادة "بارث" عن "الفور" فهى تناولها الدينامى للتغير. فبالنظر ملياً فى الاتجاهات الموصوفة عند هذه الجماعة المحلية نستطيع التكهن بالقناة المحتمل تدفق التغيير عبرها. ومن خلال تأمل المنظم فى هذه الحالة نكتشف أننا نشهد نشوء تراتب اجتماعى على مستوى أكثر حدة من ذلك المعتاد وجوده حينما يعمل كل الأفراد فى إطار حدود المؤسسات التقليدية. وهو ما يكون له بالذات أثره الكبير على مجمل نسق القيم. كما يمكننا أيضاً التكهن بالتطور المستقبلى لهذه "الطبقة"، ونراها فى صراعها مع السكان المحليين، بسبب التناقضات فى القيم فيما يتعلق بالأرض. وباستخدام نموذج "بارث" للاختيار (Barth 1966) يمكننا رؤية كيف يأخذ تعديل القيم مساره بالفعل فى إطار عملية التغير. ولكن أليس هذا مبرراً كافياً لافتراض أن التغير الكمى الحادث سوف يفضى منطقياً إلى تغير كيفى فى ظل هيمنة القيم الجديدة، أى إلى تغيير كلى فى النسق؟ وهل يمكن أن نستعيد هنا نظرية ماركس عن الصراع؟ أعتقد أن بإمكاننا هذا بالفعل.

ترتبط المقاربتان السابقتان ارتباطاً وثيقاً ببعضهما، وذلك على الرغم من وجود فوارق واضحة بينهما. إذ إن التمييز الامبريقى بين مكونات النسق الاقتصادى فى الاقتصادات غير السوقية، وكذا تفسير طريقة اتصال اقتصادات



السوق التقليدية بالمنظومة النقدية الوطنية، والطريقة التى تعمل بها كلتاهما، لتعطيان فهماً أفضل وتمهدان الأرض لعمل أى تخطيط مستقبلى للتنمية، سواء أكان من جانب الحكومة الوطنية أم الأمم المتحدة أم أى هيئة أخرى. لقد أصبح للأنثروبولوجيا الاقتصادية الآن دور تحليلى فى الحقل الميدانى، وتتزايد أهمية دورها الاستشارى من يوم لآخر. وهو ما يمكن التيقن منه من خلال مراجعة عدد الأنثروبولوجيين الذين يشتركون الآن فى المشروعات البحثية متعددة النظم المعرفية، والمعنية بالمجتمعات المحلية المختلفة سواء أكان هذا فى البلدان النامية أم المتطورة.

تنبثق أهمية الأنثروبولوجيا الاقتصادية من أهمية الأنثروبولوجيا ككل. أما أولئك الذين لا يزالون يجترون فكرة أن الأنثروبولوجيا هى دراسة "البدائيين" أو "السكان المحليين" – ومن ثم فإن الأنثروبولوجيا الاقتصادية لا تملك أهمية نظرية أو تطبيقية سوى فى الصحارى أو الأحراش النائية – فبإمكاننا أن نقترح عليهم أن ينظروا حولهم ليكتشفوا أن الأنثروبولوجيا قد أتت إليهم بين ظهرانيهم. ودعونى أختم مقالى هنا بهذا المقتبس من اقتصادى اقتنع بأهمية الأنثروبولوجيا الاقتصادية بقدر اقتناعه بحدود علم الاقتصاد، حيث يقول "آرثر لويس":

> "إن الاقتصاديين قد جنحوا أيضاً – لدى دراستهم اقتصاد السوق – نحو أخذ المؤسسات على علاتها، ومالوا إلى إهمال التفاعل والصراع بين السوق والمؤسسات الاجتماعية الأخرى. وهو ما ترك فجوة يندفع إلى ملئها بعض الأنثروبولوجيين، حيث يذهبون إلى المصانع ويدرسون كيف يتجاوب أو يتفاعل العمال مع قواعد الإنتاج، أو يراقبون المديرين فى غرف مجالس الإدارة، أو يدرسون آثار المكانة على الوظائف. ومن الجلى أن تقنية الملاحظة الخاصة بالأنثروبولوجى، وفهمه للتفاعلات بين المؤسسات الاجتماعية، قد أضحى يمثل مساهمة هامة فى دراسة حتى أكثر اقتصادات السوق تقدماً (Epstein 1962).

المـراجـع:

Barber, W. J. 1967. A History of Economic Thought. Harmondsworth: Penguin.

Barth, Fredrik. 1963. "Introduction," in the Role of the Entrepreneur in Social Change in Northern Norway, second reprint. Edited by Fredrik Barth, 5-18. Bergen: Universitetsforlaget.

_____. 1964. Nomads of South Persia: the Basseri Tribe of the Khamseh Confederacy. Oslo: Unversitetsforlaget.

____. 1966. Models of Social Organization. Occasional Paper 23. London; Royal Anthropological Institute.

____. 1967a. "Economic Spheres in Darfur," in Themes in Economic Anthropology. Edited by Raymond Firth, 149-174, A.S.A. Monographs 6. London: Tavistock.

____. 1976b. "Human Resources: Social and Cultural Features of the Jebel Marra Project Area," Mimeographed paper. Department of Social Anthropology, University of Bergen.

____. 1967c. On the Study of Social Change. American Anthropologist 69(6): 661-669.

_____. 1972. Analytical Dimensions in the Comparison of Social Organziations. American Anthropologist 7 4(1-2): 207-220.

Dalton, George. 1969. Theoretical Issues in Economic Anthropology. Current Anthropology 10(1): 63-102.

Epstein, T. S. 1962. Economic Development and Social Change in South India. New York: Humanities Press.

Evans-Pritchard, E. E. 1951. Social Anthropology. London: Cohen and West.

Firth, Raymond. 1951. Elements of Social Organization. London: Watts.

_____. 1966. Primitive Polynesian Economy, revised edition. London:
Routledge and Kegan Paul.

_____. 1972a. The Sceptical Anthropologist! Social Anthropology and Marxist Views on Society. London: Oxford University Press.

_____. 1972b. Methodological Issues in Economic Anthropology. Man, new series 7(3): 467-475.

Firth, Raymond, editor. 1967. Themes in Economic Anthropology. A.S.A. Monographs 6. London: Tavistock.

Godelier, M. 1971. Rationalite et irrationalite en economice, two volumes, Paris: Francois Maspero.

Le Clair, Edward E., Jr., Harold K. Schneider, (editors) 1968. Economic Anthropology: Readings in Theory and Analysis. New York: Holt, Rinehart and Winston.

Marx, Karl. 1964. The Poverty of Philosophy. Moscow: Foreign Language Press.

Meillassoux, C. 1972. From Reproduction to Production: A Marxist Approach to Economic Anthropology. Economic and Society 1(1): 93-105.

Russell, Bertrand. 1975. Power: A New Social Analysis. London: George Alien and Unwin. (Originally published 1938).

الفصل الخامس

الأنثروبولوجيا وتخطيط التنمية
فى السودان
(حالة مشروع جونقلى)

خطيط التنمية

فى السودان

(حالة مشروع جونقلى)(*)

1- مقـدمـة:

"إن التنمية فى المجتمع الإنسانى هـى عمليـة عديـدة الجوانب، فهى على مستوى الفـرد تعنـى زيـادة المهـارة والقدرة، وحرية أكبـر، والإبـداع، والانضـباط الـذاتى، والمسئولية والخير المادى. والبعض مما سبق يعتبر بالفعـل مقولات معنوية ومن الصعب تقييمه- حيث يتوقف هذا على عمر الفرد وأصوله الطبقية وقواعد الخطأ والصواب عنـده. بيد أن الذى لا نزاع فيه هو أن إنجاز أى من تلك الجوانـب فى التنمية الشخصية يرتبط كثيراً بحالة المجتمع بوجه عـام" (W. Rodeny, 1972: 9).

"هناك عدة اتجاهات فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية إزاء التنمية. فمنها الاتجاه الذى ارتبط به أنثروبولوجيون كثيرون حتى وقت قريب، وهو الاتجاه القائل بأن الأهداف العريضة للتنمية يتم تصميمها لتحقيق الفائدة الاجتماعية، وذلك حسبما صيغت دوليا على أيدى منظمات الأمم المتحدة وغيرها. وإن الاقتصاديين المنغمسين بعمق فى هذه العمليـة فـى طائفـة واسعة من المجتمعات النامية لفى أمس الحاجة للعون فيمـا يتعلق بالبيانات والمعطيات المؤسسية المحلية، حتـى يمكـن للعوامل المدخلة أن تحسب على نحو رشيد وبمـا يضـمن تحقيق مخرجات أكبر، وأن يتم توزيع هذه المخرجات علـى نحو أكثر عدالة" (R. Frith, 1972: 472).

(*) نشر هذا المقال فى مجلة Sudan Journal of Social Development Studies الصادرة عن المجلس القومى للبحوث، مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعيـة، عـام 1977.

إن بحث أداء العوامل المشار إليها فى المقتطفين السابقين هو موضوع جدير بدراسة العلماء الاجتماعيين فـى البلـدان الناميـة عامـة، و الأنثروبولـوجيين الاجتماعيين على وجه الخصوص. وينبغى أن يكون الأساس فى هـذا البحـث: الطريقة التى يتصرف بها الفرد والكوابح التى ترشد هذا السلوك، وكذلك الموارد التى يمكنه الانتفاع بها على نحو مقنن، ومدى الحريـة التـى يتمتـع بهـا فـى المخرجات التى يحصل عليها من تلك الموارد. ويختلف موقع هذه العوامل وفـق الحالة التى وصل إليها كل مجتمع فى غمار عمليته التطورية، ومن ثـم فإنـه إذا أريد تحقيق فهم عقلانى لعملية التنمية يجب أن تأخذ الدراسة فى الاعتبار بل وأن تشدد أيضا على التحليل على المستويين القومى والمحلى فى هذا المجتمع. وهـو نوع من الدراسة أصبح ممكناً فى الأنثروبولوجيا، حيث أخذ فى التغيـر موقـف الأنثروبولوجيين من هذا النوع من البحوث.

يقسـم "بيـدنغتون" Piddington الاتجاهـات بشـأن الـدور المناسـب للأنثروبولوجي فى الشئون العملية إلى ثلاث مـدارس فكريـة[1]. أولاهـا هـى المدرسة ذات تصور البرج العـاجى التـى تصـر علـى ضـرورة أن ينـأى الأنثروبولوجيون عن المسائل العملية، وأن يتفرغوا كلية للبحث والنشر والتعليم. أما المدرسة الثانية فيطلق عليها مدرسـة "التفسـير الفصـامى" لـدور العـالم الاجتماعى، والتى ترى أن الأنثروبولوجي الذى يجمع الحقائق اللازمـة لسياسـة معينة ويكلف بذلك من جانب عميل "ينبغى ألا يلعب دوراً فى صـياغة أو انتقـاد هذه السياسة، كما يجب أن يحجم عن تأييد القرارات، والذى لا يعكس سوى الحكم القيمى الشخصى للأنثروبولوجي". وتـرى المدرسـة الثالثـة أنـه لمـا كـان الأنثروبولوجي هو الشخص الأكثر دراية بالمشكلات الإنسانية المرتبطـة بتنفيـذ السياسات، فإنه يكون على صواب كامل إن رأى تأييد سياسات معنية، بل إن عليه أكثر من هذا أن يوفر البيانات والحقائق الضرورية لإنجاز السياسات التى يؤيدها فقط. وهناك مدرسة رابعة يضـيفها "كوتـاك" (Kottak 1974: 287-8) إلـى المدارس الثلاث التى صنفها "بيدنغتون"، وهى المدرسة التى تضم "أولئك الـذين يحاولون إدخال تغييرات، ليس فى سياق سياسة حكومية، وإنما من خلال مساعدة الناس الذين يدرسونهم والارتقاء بأهدافهم البحثية".

إن إلقاء نظرة عامة على إسهام الأنثروبولوجيين فـى المعرفـة الإنسـانية، لتكشف عن حقيقة أنهم هم من درسوا الناس دائما على نحو مباشر فى المسـتوى

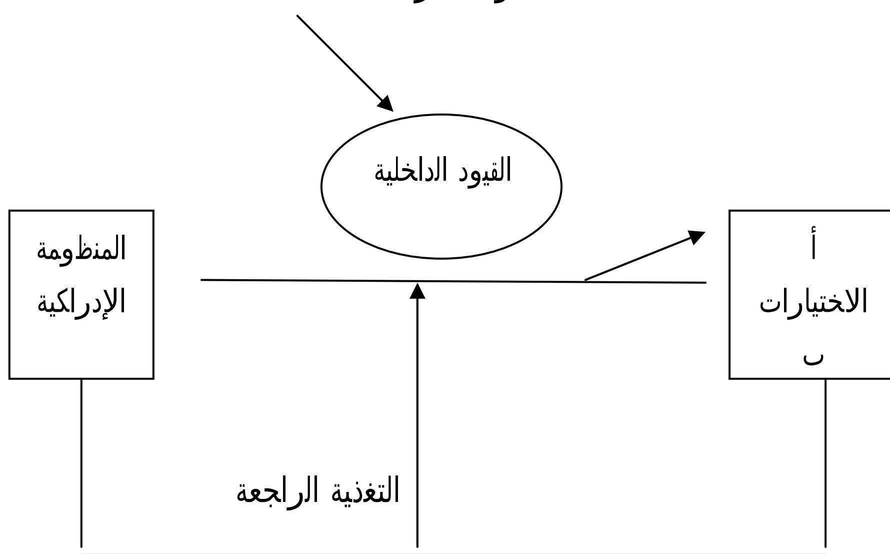
المحلى. ولعل هذا الجانب من دراسة الأنثروبولوجي هو ما يضعه فى موقع فريد يسمح له برؤية أثر برامج التنمية الوطنية والمساعدات التنموية الدولية على السكان المراد مساعدتهم. وعادة ما يميط البحث الأنثروبولوجي اللثام عن اختلالات حادة فى المعايير والمقاييس التى يستخدمها الاقتصاديون وعلماء السياسة لتقييم التنمية الاقتصادية. فمثلا مقاييس كحصة الفرد من الدخل القومى ومن إجمالى الناتج القومى لا تقول شيئا عن توزيع الثروة. أما دراسة الأنثروبولوجي للجماعة المحلية فهى التى تستطيع أن تخبرنا ماذا حدث فعليا فى عملية التوزيع. وبإمكان الأنثروبولوجي أن يشرح العملية التى ينشأ بمقتضاها عدم المساواة.

تعتبر ديناميات عملية التغيير هى بؤرة التركيز الرئيسية فى دراسة الأنثروبولوجيين المشتغلين فى البلدان النامية. وينظر إلى التغير الاجتماعى كعملية مطردة تماثل تلك التغيرات التى تقع فى الطبيعة. "فمن المعروف جيداً فى العلوم الطبيعية أن التغير الكمى يصبح كيفيا بعد فترة معينة. والمثال الشائع فى ذلك هو استيعاب الماء للحرارة (عملية كمية) حتى 100 درجة مئوية حيث يتحول عندها إلى بخار (تغير نوعى). والأمر نفسه فى المجتمع الإنسانى مثلما فى حال التوسع الاقتصادى الذى يقود حتماً إلى تغير فى شكل العلاقات الاجتماعية" (W. Rodney 1972:13).

ومع هذا فقد يكون من السهل فى العلوم الطبيعية تحديد النقطة التى عندها يقع التغير الكيفى، ولكن عملية التحول فى المجتمع الإنسانى أكثر تعقيداً وتتأثر بعدد كبير من العوامل التى يصعب تحديدها كمياً. إلا أنه يظل من الممكن تعيين العوامل التى تؤثر فى الموقف وبيان تكرار تفاعلها، ومن ثم تحديد السرعة الضرورية للتحول من مرحلة معينة إلى أخرى. وهناك حاجة إلى حيز زمنى لحدوث التغيير فى شكل المؤسسات وفى الاتجاهات وفى الأفراد، إلا أن هذا الحيز الزمنى يختلف من مجتمع لآخر حسب عدد العوامل المتضخمة وأنواع القيود التى تحكم الموقف على كل من المستويين العام والجزئى. ومن ثم يصبح المنظور التاريخى جزءاً أساسياً فى دراسة المجتمع وتقييم التغير الحادث.

ومن خلال التمعن فى الاختيارات البديلة التى تواجه الفرد فى حياته اليومية أو فى أوقات الأزمات ، والطريقة التى يتصرف بها إزاء الموارد المتاحة أمامه،

يمكن بناء نموذج يوضح الطريقة التى يتم بها التغير فـى المنظومـة الإدراكيـة للفرد.



وسوف يكون للخيار الذى يأخذ به الفرد تحت قيود معينة أثر مرتد على المنظومة الإدراكية والقيود وخياره المستقبلى. ويمكن تطبيق النموذج ذاته فى حالة الجماعات التى تشكل المجتمع، حيث إن المجتمع- من محض تعريفه- هو مجموع الأفراد. وفى العادة تنمو فى خضم هذه العملية جماعات المصالح والطبقات التى تجد أن عليها الدفاع عن حقها فى الوصول إلى موارد معينة فى النسق المعنى، وهذا ما يدفع الأنثروبولوجيين إلى إعطاء اهتمام أكبر إلى الآليات التنظيمية المختلفة فى المستويين العام والجزئى.

وإن هذا الفهم لنوع الدراسات التى يضطلع بها الأنثروبولوجيون ليلقى عليهم عبئا هاما فى البلدان النامية. وهو بالدرجة نفسها يدعو إلى تطوير دراسات مـن النوع الذى تقوم به المدرسة الثالثة كما حددها "بيدنغتون"، وحيث يسود فى معظم البلدان النامية الافتراض القائل بأن المؤسسات الحكوميـة تنظـر إلـى رفاهيـة

مواطنيها قبل أى شئ آخر. وفى العمـل وفـق افتـراض كهـذا يتوقـع مـن الأنثروبولوجي ليس فحسب إشباع ذاته بالدفاع عن سياسة ما، وإنما قبل هـذا أن يحول هذه المنظومة المعرفية إلى منظومة ذات توجه عملى، وأن يتدبر برامجـه التدخلية من أجل إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية فى المجتمع المحلى الـذى يقوم بدراسته. ويستحيل صياغة هذه البرامج فى سياج من العزلة، إذ يعتبر مـن الأمور الجوهرية معرفة الخطة الوطنية بالنسبة للمنطقة المعنية. ويجب أن يتبـع هذا تحقيق التكامل بين البرامج التى يضعها الأنثروبولوجي وتلك البرامج المماثلة التى يصممها علماء اجتماعيون ومخططون.

إن نموذج التنمية الأكثر ملاءمة لبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية يتطلب مقاربة تختلف كلية عن تلك التى ظلت تمارس لوقت طويل. ومن الضرورى بناء نموذج تنموى يقضى على إمكانية نشوء طموح مادى يماثل الطموح السائد فى الغـرب. أيضا لا يجب بناء هذا النموذج على مدخلات رأس المال القـادم مـن الخـارج، والتى يمكن أن تؤدى إلى استنزاف فائض القيمة من المناطق الريفية. وفوق هـذا يجب أن يضمن هذا النموذج تحقق المشاركة الشعبية فى مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ لمشروعات التنمية. وبعبارة أخرى يجب أن يكون نموذجا متوجها نحـو الداخل فيما يتعلق بالتخطيط للمستقبل، ولكن ليس إلى حد تجاهل واقـع النظـام الاقتصادي العالمى.

وهو ما يتطلب إعادة تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولا شـك أن هذا ميدان يجب أن يلعب فيه أنثروبولوجيو البلد المعنـى دوراً فـاعلاً. ولـيس المتوقع من الأنثروبولوجي هنا أن يكون نصيراً للنزعة التراثيـة، وإنمـا علـى العكس من ذلك ينبغى عليه أولاً أن يدرك "أنه من قبيل الوهم النظر إلى التقاليـد الجماعية البدائية على أنها تيسر إقامة أبنية اشتراكية حديثـة" (Amin: 1964: 42) إذ إن من الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية هـدم تلـك التقاليـد ذات الطبيعة المحافظة. وحتى تتمكن من بناء نموذج فى التنمية متوجه نحو الـداخل يصبح عمل الأنثروبولوجي بالغ الأهمية لأنه هو الذى يستطيع أن يقودنـا إلـى تحديد الجماعات صاحبة الامتيازات والمصالح المكتسبة التى يجب تصفيتها قبـل إعمال النموذج التنموي.

2- حالة مشروع تنمية "جونقلي"

يمكن توضيح الإطار النظرى السابق فى أجلى صوره مـن دراسـة حالـة لمنطقة مشروع "جونقلى"، وهو أحد المشروعات التى تستهدف تقليل الفاقـد مـن المياه فى إقليم "السد" جنوب السودان، من خلال زيادة الاستفادة من إيرادات ميـاه النيل وزيادة القدرة على التنمية الزراعية فى شمال البلاد، وكذلك التنمية الشـاملة لإقليم "جونقلى"، والتى لا يمكن القيام بها دون التخلص من المستنقعات الناجمـة عن الفيضانات الزائدة. هذا وسوف يتأثر نمط سبل المعيشة عند سكان المنطقـة بدرجة كبيرة من جراء تنفيذ هذا المشروع. وسنقوم فى الجزء الأول من هذا القسم باستعراض الوضع الجغرافى والإنسانى، ومن ثم تقديم وصـف مفصـل للنسـق الاقتصادى لإحدى الجماعات الرئيسية فى المنطقة، وهى جماعة "الدينكا". ونتبـع ذلك باقتراحات أنثروبولوجية بشأن السبل التى يمكن انتهاجها للشروع فى التغيير الهادف إلى تنمية المنطقة.

جغرافية المنطقة

تقع منطقة مشروع "جونقلى" تقريبا بن خطى عرض 6.30 و 9.30 درجة، وبين خطى طول 31.45 و 30.10 درجة فى إقليم جنوب السودان. وهى المنطقة التى سوف تتأثر مباشرة من شق القناة، ولكن الآثار بعيدة المدى للمشروع سوف تصل إلى المنطقة الجنوبية الشرقية التى توجد شرق بحر الجبل وجنـوب النيـل الأبيض والسوباط، وإلى المنطقة الجنوبية الغربية غرب بحر الجبل وجنوب بحر الغزال، وإلى المنطقة الشمالية التى توجد شمال النيل الأبيض من بحيرة "نو" إلى مصب نهر السوباط وشماله. وتقع منطقة المشروع فى إقليم حشـائش السـافانا، حيث يتراوح معدل الأمطار السنوية من 600 إلى 900 مليمتر.

يتمثل الرى الطبيعى بالراحة فى منطقة "جونقلى" فى الأهوار النهرية بـإقليم "السد". حيث يدخل بحر الجبل سهلاً فيضانياً ويغمره حينمـا تكـون مسـتويات الفيضان عالية، ويكون أهواراً ومستنقعات برانية تتسع وتزيد تدريجيا حيث تتكون المستنقعات الكبرى شمال "بور". وهنا ينقسم النهر إلى عدد من القنـوات أهمهـا "آتم" وبحر الزراف وتمضى فى تدفقها عبر النباتات الكثيفة فى المستنقعات التـى تمتد على الجانبين لعدة كيلو مترات. وتقـدر مسـاحة المنطقـة التـى تغمرهـا المستنقعات بحوالى ثمانية آلاف كيلو متر مربع. وفيما بعد المسـتنقعات يتصـل

النهر ببحر الغزال عند بحيرة "نو" ليتشكل النيل الأبيض الذى يتحول بحدة صوب الشرق ليلتقى أولا ببحر الزراف ثم السوباط قبل أن ينحنى بحدة مـرة أخـرى صوب الشمال.

ويخضع كل إقليم "جونقلى" للفيضان بدرجات متفاوتة خلال موسم الأمطار، وذلك بسبب انخفاض ميل السطح وشدة صلابة التربة والأمطار الغزيـرة نسـبيا التى تتجاوز طاقة قنوات الصرف عموما. ومن خلال نظرة مقربة يمكن تحديـد ثلاث مناطق فى الإقليم هى: المرتفعات والأرض متوسطة الارتفاع والمستنقعات.

وبالنسبة للمرتفعات التى تعد آمنة نسبيا من الفيضان خلال موسم الأمطـار، فهى نادرة فى هذا الإقليم المنبسط، ومن ثم تلعب دوراً هاماً حيثما وجدت إذ تشكل الملجأ المتاح الوحيد أمام السكان والماشية حينما يقع فيضان عال. ويتكون الجزء الأساسى فى إقليم الفيضان من سهول منبسطة تخضع لـدورات مـن الفيضـان والجفاف.

وتحدث فى هذه المنطقة ظاهرة تسمى "الفيضان الزاحف" ويقصد بهـا تقـدم المياه عبر أرض صلبة فى اتجاه الميل العام للانحدار. ويرجع السبب فى هذا إلى تشبع التربة بالأمطار الغزيرة ورشح مياه النهر، وقلة الانحدار، وعدم قدرة قنوات الصرف على حمل كميات كبيرة من الماء. وتسـمى هـذه المنـاطق بـالأرض الوسيطة إذ تقع بين المرتفعات والسهول الفيضانية للأنهار وقنوات الصرف، وقد أطلقت عليها هذه التسمية ليس بسبب مستوى ارتفاعها وإنما نسـبة إلـى قيمتهـا الاقتصادية حيث توفر المراعى للماشية فى الفترة بين نهاية موسم الأمطار وبداية موسم الجفاف. أما منطقة المستنقعات فيمكن تقسيمها إلى أرض "التوج" و"السـد". وتشير الأولى إلى المناطق الموجودة على جوانب الأنهـار والمجـارى المائيـة الأكبر، والتى تغمر موسمياً بالمياه المتدفقة، أما "السد" فتشير إلـى المسـتنقعات الدائمة الموجودة أسفل مستوى "التوج" وحيث تنمو بوفرة أعشاب النيل إلى جانب طبقة من العطن موجودة بشكل دائم.

سكان منطقة المشروع

يسكن الدينكا والنوير والشلك منطقة مشروع جونقلى التى سوف تتأثر مباشرة بشق القناة ويقدر إجمالى عدد السكان فيها بمليونى نسمة تقريبـاً. وتوجـد بـين الجماعات الثلاث متشابهات فى الثقافة وسبل المعيشة والمظهر البدنى واللغة، وإن

كانت لغاتهم غير مفهومة فيما بينهم. وينقسم كل من الدينكا والنوير إلى عدد من الأقسام، وتمارسان اقتصادا مختلطاً تعلب الماشية فيه دوراً اجتماعيا واقتصـاديا مهيمناً كما سنشرح فيما بعد.

أما الشلك فهم جماعة أكثر تراصاً ولديهم نظام سياسى أكثر تنظيما – نسبيا- بما فيه ملك يدعى "الرث". وهم أقل اعتمادا على تربية الماشية، حيث يعتمـدون أساساً على زراعة المحاصيل وصيد الأسماك.

اقتصاد المنطقة

يعد اقتصاد جماعات الدينكا والنوير والشلك نوعاً من الاقتصـاد المعيشـى ويتسم بالموسمية والهجرة. والمكونات الرئيسية فى الغذاء هى الـذرة واللحـوم والألبان والسمك، وبدرجة اقل الحيوانات والطيور التى يتم اصـطيادها، وتلـك الأجزاء الصالحة للأكل من النباتات المحلية. وتعتبر الحبـوب، خاصـة الـذرة، المكون الرئيسى فى زراعة المحاصيل لأسباب طبوغرافيـة ومناخيـة. وتـوفر الماشية نوعاً من التأمين فى سنوات المحاصيل السيئة، وهى تعـد بمثابـة أهـم عناصر الاقتصاد. فهى ليست مجرد جزء من الحياة الاقتصادية، وإنما لها أيضـا أهمية كبيرة فى النسق الاجتماعى بوصفها رمـوز للتبـادل. ويتطلـب الطـابع الموسمى الذى يتسم به الاقتصاد ضرورة إتاحة عناصر مختلفة من الغـذاء لسـد النقص فى مجالات أخرى حسب كل فصل. أما الهجرة أو الانتقال من المنـاطق المرتفعة إلى "التوج" ثم العودة، فتعتبر بمثابة النشاط الرئيسى للدينكا والنوير بعد الزراعة أثناء الجزء الأخير من الفصل المطير. وفى أثناء انتقالهم نحو "التـوج" يمكثون لبعض الوقت فى الأرض الوسيطة إلى أن تجف البرك التى تعتبر المورد الوحيد للمياه. كما أنهم أثناء تحركهم صوب المرتفعات قد يمكثون أيضا لـبعض الوقت خلال الفترة الأولى من موسم الأمطار.

الوحدة الاقتصادية والموارد وتقسيم العمل وسط الدينكا

يمارس الدينكا الاقتصاد المعيشى الذى يقوم على أصـلين رئيسـيين همـا: الحيوانات والأرض. وبالنسبة للحيوانات فهى مملوكة على أساس فـردى، كمـا تكتسب الأسرة المعيشية قوتها كوحدة اقتصادية من إنتاج الحيوانـات المملوكـة

لأفرادها. ورغم أن الأرض حرة إلا أن كل جماعة عرقية تضع حدوداً على مناطق الأرض التى يحق لأفرادها الانتفاع الكامل بها. وتقوم الأسر المعيشية بالزراعة حول البيوت، أما الأرض الوسيطة و"التوج" التى توجد معظمها فى الغرب تجاه النهر فتستخدم فى نشاط الرعى.

والأسرة المعيشية هى أصغر وحدة اقتصادية حيث تنتج وتستهلك معاً بصورة مشتركة، وهى تتكون من الرجل وزوجته- أوزوجاته- وأطفاله والتابعين للأسرة ومن تعولهم، مثل الآباء المسنين ومن يمكن اعتبارهم كالخدم أو الرقيق. وتتكون القرية من عدد من الاسر المعيشية التى تقول بتحدرها من أصل واحد منذ بضعة أجيال.

وخلال الفصل الجاف يحتفظ أفراد الأسرة المعيشية بماشيتهم فى نفس المعسكر وينتفعون بنفس "التوج"، وفى معظم الحالات يترك أمر الاعتناء بها للأعضاء الأصغر سناً فى الاسرة المعيشية أما الأكبر سناً فيمكثون فى القرى على المرتفعات أثناء هذه الفترة، ويحتفظون معهم بعدد قليل من الحيوانات للحصول على لبنها، وربما اللحم عند الضرورة. وهناك أسر معيشية قليلة جداً (وبالذات الفقيرة منها) تحتفظ بماشيتها بالقرب من القرية إبان موسم الجفاف، وتقوم بأنشطة أخرى لتوفير مصادر العيش. أما الأفراد الذين يتولون مسئوليات معينة مثل عضوية المحكمة فيبقون فى القرية التى ينظر إليها كمقر لممارسة السلطة.

وفى منطقة القرية فوق المرتفعات تملك كل امرأة مزرعتها الخاصة. ويمكث الزوج مع أصغر أبنائه إن كان لديه أكثر من واحد، حيث يشرف على الأعمال التى يقوم بها الآخرون ويقدم المساعدة لهم إن كانت هناك حاجة لها. وتعتبر كل زوجة من "الدينكا" مسئولة عن طعام أطفالها وزوجها. ويتناول الفتيان البالغون وبشكل جماعى الطعام الذى تعده أمهاتهم، والأمر ذاته ينطبق على الفتيات الناضجات. وقد يشجع الأب أطفاله الصغار من زوجاته المختلفات على تناول الطعام معاً.

وهناك فى هذا المجتمع مهام محددة لا تقوم بها إلا النساء، مثل جنى المحصول وحلب الأبقار. وعادة ما يشترك الأولاد الصغار الذين لم يبلغوا بعد فى حلب الأبقار. ويعتبر العمل الجماعى وجهاً بالغ الأهمية فى حياة القرية والمخيم. ومن الممكن استدعاء الأقارب للمساعدة فى بناء كوخ أو تطهير حقل جديد

استعداداً لزراعته أو فى الحصاد. وفى "التوج" يقوم أفراد المعسكر برعى ماشيتهم معاً.

تكوين القطيع

يعتبر رب الأسرة المعيشية بمثابة المالك الاسمى فى الحقيقة لماشية الأسرة، غير أن القطيع المملوك له فعليا هو ذلك الذى يتبقى له بعد استبعاد الأنصبة التى يمنحها للزوجات والأولاد. ويبدأ الشاب تكوين قطيعه الخاص بهدية يتلقاها من أبيه عند البلوغ. وحينما يتزوج يحصل أيضا على رءوس من الماشية لتمكينه من تكوين أسرته الخاصة. وقد يحصل على المزيد من الماشية حينما يقرر الأب تقسيم معظم القطيع الذى يملكه بين أولاده فى فترة حياته. ومن الطرق الأخرى لزيادة حجم القطيع: الإرث والتعويضات وهدايا الزواج. وكذلك حينما تدخل العروس إلى بيتها الجديد تحصل على بقرة حلوب كهدية زواج.

وبعد أن يقوم الأب بتقسيم ماشيته بين أفراد أسرته تاركاً لنفسه القليل جداً تحت إدارته- فإنه يخفف بذلك من قبضته على شئون القطيع، ولكن ليس إلى حد السماح بالمساس بالغرض الاساسى من امتلاك الماشية. فيظل دائما يراقب عن كثب ممتلكات الأسرة من الماشية، ولا يسمح لزوجاته أو أطفاله- الذين اكتسبوا حقوقاً فى القطيع- بالتصرف فيها دون رضائه. ومع ذلك فإلى جانب الرقابة من جانب رب الاسرة للحفاظ على ثروتها، هناك أيضا الرقابة التى يفرضها الإخوة على بعضهم البعض. ويعتبر الهدف الاسمى لكل شاب من الدينكا هو أن يتزوج، وتعد الماشية هى الوسيلة الوحيدة لإنجاز هذا الهدف. ولما كان الزواج يتم وسط الإخوة بالدور حسب السن ، فإن كل أخ يجد من صميم مصلحته الحرص التام على ثروة الأسرة من الضياع إلى أن يأتى دوره فى الزواج.

تقسيم الوقت

يخصص معظم وقت الدينكا لرعاية ماشيتهم حيث يشترك جميع أفراد الأسرة فى أنشطة تتعلق بذلك. وهناك مهام خاصة توكل إلى أفراد معينين حسب النوع والعمر كما أسلفنا. وتلحق هذه الأنشطة بالأنشطة الزراعية التى تلعب النساء الدور الرئيسى فيها. فكل زوجة لديها مزرعتها، ويقتصر دور الزوج على الإشراف ومد يد العون إلى إحدى زوجاته عندما تحتاج إلى ذلك. وقد يدعى

الأقارب من الذكور والإناث للمشاركة فى هذه الأنشطة عندما تصل إلى ذروتها. أما أنشطة أخرى مثل صيد السمك والحيوانات البرية فتأخذ جـزءاً مـن الوقـت المتاح عند أفراد الدينكا.

يجب أن تتخذ الأسرة المعيشية من الدينكا قرارها بالحيز الزمنى الذى يجب أن يعطيه كل عضو فى الأسرة لقطيع الماشية. ويتوقف هذا بالطبع علـى حجـم القطيع، فإذا كان القطيع كبيراً يتطلب الأمر حينئذ أن يساعد الملتحقون بالأسـرة والأقرباء بإعطاء جزء من وقتهم وقوة عملهم إن كان لديهم فائض. أمـا الأسـر التى تمتلك قطعاناً صغيرة فيكون بإمكان أفرادها أن يوجهوا الوقت الفائض لديهم إلى أنشطة أخرى مثل صيد السمك والحيوانات، والحرف المحلية، أو حتى الهجرة للحصول على النقود التى يمكن استثمارها فى الماشية. ويعد العمل المأجور مـن الظواهر الحديثة جداً ويوجد فقط فى مراكز التسوق. وتستخدم النقود المكتسبة من هذه الأنشطة لشراء سلع استهلاكية، ومن ثم إعفاء الأسرة المعيشية مـن عنـاء الاضطرار إلى بيع بعض رؤوس الماشية التى تملكها.

تزود الماشية الأسرة باللبن الذى يستخدم فى الاستهلاك المباشر، أو تحولـه نساء الأسرة إلى زبد سائل يتم استهلاك جزء منه ويباع الباقى فى مراكز التسوق للحصول على نقود.ومن الممكن أيضا استهلاك الماشية بشـكل مباشـر، فيـذبح الدينكا الماشية على سبيل الأضحيات والقربان حسب المعتقـدات المختلفـة فـى المجتمع. وتلعب الماشية دوراً مهماً أيضا فى بعض الأنشـطة الأخـرى، فهـى العنصر الرئيسى لدفع مهور الزواج والتعويضات. وحينما تقوم الأسرة المعيشـية بتقديم بعض رؤوس ماشيتها لصالح أى من الأغراض السابقة، فإنها تتوقع أيضـا زيادة قطيعها الخاص حينما تتزوج إحدى بناتها، أو يحصـل أحـد أعضـائها أو أقربائها على تعويض عن خطأ ارتكبه شخص آخر. وحديثاً جداً أخذت الماشـية تباع للحصول على النقود اللازمة لشراء السلع الاستهلاكية أو دفـع الضـرائب للحكومة.

وجدير بالذكر هنا أن عادة "الريونغ" مازالت قائمـة، أى ذبـح الحيوانـات للحصول على قدر من الهيبة والمكانة، حيث يقوم الشاب بـذبح ثـور أو بقـرة وتوزيع الذبيحة على الآخرين، وذلك لإظهار السخاء والثروة. ويمتنع الشـخص المضحى عن المشاركة فى تناول لحم ضحيته. وعلى الرغم من حب كبار السـن لهذه العادة كنوع من الاستعراض، فإنهم يكرهون فى الوقت نفسه رؤية ثـروتهم الحيوانية يتم التصرف فيها على هذا النحو.

وتحتل الأنشطة الزراعية المرتبة التالية فى تخصيص الوقت عنـد الـدينكا. فخلال موسم الأمطار تزرع الحقول حول البيوت، وتـأتى الـذرة فـى مقدمـة المحاصيل المزروعة، وهى تعتبر العنصر الرئيسى فى غـذائهم. كمـا تـزرع محاصيل أخرى مثل الحبوب والتبغ (والذى يصبح بالتدريج من المحاصيل النقدية فى المنطقة). ويتم تناول الذرة فى الوجبات المختلفة مع اللبن واللحم، كما تستخدم فى صنع الجعة المحلية (مريسا) التى تباع فى مراكز التسوق هذه الأيام للحصول على النقود. وتعتمد النساء والفتيات الناضجات على الذرة كمكون رئيسـى فـى غذائهن، حيث لا يسمح لهن بتناول اللبن فى فترة الطمث. ولهـذا فـإن الفتيـات والشابات تأخذن الذرة معهن إلى معسكرات الماشية فـى "التـوج" أو الأراضـى الوسيطة. وإذا لم يستطعن أن يأخذن الذرة معهم إلى المعسكر يضـطررن إلـى العودة وقضاء هذه الفترة فى القرية.

تعتمد الأنشطة الزراعية على سقوط الأمطار، ويوضح الجـدول التـالى - المأخوذ من "باين" (Payne 1975) التواريخ التقريبية للأنشطة والتى تختلف من سنة لأخرى.

الشهر	أنشطة تربية الماشية	انشطة زراعة المحاصيل
يناير	فى منتصف أو قبل أواخر الشهر تبدا معسكرات الماشية الصـغيرة فى التجمع، وتوجد حركة عامـة للماشية فـوق الأرض الوسـيطة باتجاه الغرب.	حصاد المحصول الثـانى من الذرة الحمراء.
فبراير	تتحرك القطعان الرئيسية صـوب "التوج" وتقام معسكرات الماشـية الضخمة. وتترك بعض الماشـية ومعظم الأغنـام والمـاعز فـى معسكرات مجاورة للقرى لتوفير اللبن للأطفال الصغار والعجـائز الباقين فى القرية.	
مارس	تظل قطعان الماشية الرئيسية فـى "التوج".	
أبريل	تظل قطعان الماشية الرئيسية فـى "التوج".	إصلاح وإعادة بناء الـ (لـواك). عـودة بعـض الرجـــال والنســـاء المتزوجات إلـى قـراهم للبدء فى تطهيـر الأرض للزراعة .. الخ.

مايو	العودة من "التوج" عبـر الأرض الوسيطة بدءًا من منتصف الشهر تقريباً. تقام معسـكرات أصـغر حجماً فوق الأرض الوسيطة.	فى منتصف الشهر يتم بذر بذور المحصول الأول من الذرة (رواث) الحمـراء. كما تزرع الذرة الصفراء حول اللواك. ومع نهايـة الشهر قد تـزرع بـذور أنواع مختلفة من الفول.
يونيو	تتحرك قطعان الماشية باتجـاه الشرق علـى الأرض الوسـيطة حيث تقام معسـكرات متوسـطة الحجم.	يتم إنبـات التبـغ فـى الأرض والـذى زرعـت بذوره من قبل. وفى نهاية الشهر تزرع بذور القرع.
يوليو	يتم تفكيك المعسـكرات وتعـود الأسر المنفـردة بماشـيتها إلـى مزارعها وتحتفظ بها مساء فـى اللواك.	قد يتم نثر بذور الـذرة (جاك) البيضـاء والتـى تتحمل الفيضان.
أغسطس	تظل الماشية فى اللـواك لـيلاً. يستمر الرعى عند حافـة الأرض الوسيطة.	
سبتمبر	تظل الماشية فى اللـواك لـيلاً. يصبح الرعى نادراً.	حصاد المحصول الأول مـن الـذرة (رواث) الحمـراء. قـد يـزرع محصول ثان. وفى هـذا الوقت قـد يـزداد حجـم القطع المنزرعة.
اكتوبر	تظل الماشية فى اللواك ليلاً حتى نهاية الشهر.	
نوفمبر	حينما تجف التربة تخرج الماشية من اللواك وترعى خارج القريـة شيئاً فشيئاً.	حصاد الـذرة (جـاك) البيضاء قبل نهاية الشهر.
ديسمبر	تقام معسكرات مشـتركة مـرة أخرى فـوق الأرض الوسـيطة. يتحرك الناس عادة باتجاه الشرق ويسـتفيدون مـن الرعـى فـى الخيران.	

وبالنسبة للأنشطة الأخرى مثل صيد السمك والحيوانات فهى ليسـت شـائعة جداً وسط الدينكا باعتبارها حرفاً رئيسية. بل إن الدينكا لا يكنون احتراما كبيـرا لأولئك المشتغلين كلية بمثل هذه الأنشطة، لأن من يكرس وقته لها لابـد أنـه لا يملك من الماشية ما يكفى لمطالبه، وبعبارة أخرى هو رجل فقير. ولكن أحـوال

الفيضان فى السنوات 61-1964 قد غيرت من موقف الدينكا هذا، حيث فقد بعضهم الجزء الأكبر من ماشيته مما اضطرهم إلى القيام بواحد أو أكثر من هذه الأنشطة حتى يحافظوا على البقاء.

هذا وقد كان صيد الأسماك والحيوانات – ملئاً للفراغ- جزءًا من خريطة استراتيجيات الدينكا على الدوام فيما يتعلق بتخصيص الوقت. وبالنسبة لصيد الأسماك فإن ملكية الأنهار والبرك بالقرب من المستوطنات أو فى "التوج" محصورة فى القسم الذى يسكن المنطقة.

كما أدت فترة الفيضان أيضاً إلى تشجيع هجرة فائض العمالة الباحثين عن الوظائف من أجل النقود. ومعظم من يتركون المنطقة يذهبون باتجاه الشمال حيث يعملون فى أشغال لا تحتاج إلى مهارة. وقد أظهرت المسوح أن عدداً كبيراً من هؤلاء العمالة المهاجرين يخططون للعودة إلى موطنهم واستخدام ما يجمعون من نقود فى شراء الماشية حتى يتمكنوا من الزواج، وذلك لأن أغلبيتهم من الشباب غير المتزوجين. ويقوم بعض العائدين للموطن أو من يرسلون إليهم النقود من هناك باستخدامها فى دفع الضرائب والاستثمار فى الماشية[2].

وجدير بالملاحظة أن جماعة من التجار المحليين قد أخذت تتبلور فى المنطقة، حيث افتتح هؤلاء محالاً وبدأوا يتاجرون فى السلع فى منطقة كانت مغلقة حتى وقت قريب على الوافدين من الشمال الذين يعملون كوكلاء لتجار فى "ملكال" و"بور". كما بدأ بعض أفراد الدينكا يتاجرون فى الماشية، وهى تجارة آخذة فى الاتساع التدريجى.

3- استراتيجيات التغيير

قدمنا فى الجزء السابق وصفاً لأداء النسق الاقتصادى الخاص بالدينكا، وبما يمهد الطريق لاقتراح استراتيجيات التغيير. ويعد إدخال هذه الاستراتيجيات مسئولية الأنثروبولوجى. حيث إن معرفة الأوضاع على المستوى الجزئى تسمح بالتمعن فى المجالات التى يجب مسها عند بداية البرنامج. وفى هذه المرحلة، يجب على الأنثروبولوجى المهتم بإحداث التغيير أن يدرك محدودية المقاربة ذات المنظومة المعرفية الأحادية. وفى هذا الصدد يتجلى الطابع السطحى والأجوف لكثير من المقاربات الأنثروبولوجية الاجتماعية التقليدية فى تناول قضايا التنمية، حيث تقوم بعزل النظم المعرفية الأكاديمية "الاجتماعية" منها و"السيكلوجية" عن

الجوانب التاريخية والاقتصادية الملموسة ذات الصلة بعملية التغيير. وعموماً فلقد فشلت المقاربة الأحادية فى سبر أغوار التعقيد الذى يكتنف ما تسمى "المجتمعات البسيطة"، إذ عجزت عن رؤية العلاقة الارتباطية بين الجوانب المختلفة فى أبنية هذه المجتمعات، فضلاً عن عدم القدرة على استيعاب العوامل الهامة ذات الصـلة بتحليل التفاعل بين المستويين الجزئى والقومى.

وبالعودة إلى النسق الاقتصادى الذى وصفناه سابقاً، من السهل ملاحظـة أن أى استراتيجية للتنمية مقترحة على المستوى المحلى يجب أن تأخذ فى الاعتبـار حقيقة أنه لا يمكن النظر إلى المنطقة خارج السياق الإقليمى (جنوب السودان). بل وأكثر من هذا فإن مشروعاً بحجم قناة جونقلى سوف تكون له نتائج واسعة المدى على السودان بأكمله. ويجب اتباع استراتيجيات لتحويل اقتصاد المنطقة تستهدف أساساً التأثير فى نمط الإنتاج، أى العمل على إحداث ثورة على المستوى الجزئى، وهو ما يستلزم إقامة عدد من المشروعات المتكاملـة. ومـن الضـرورى هنـا الاضطلاع بجهد مشترك بين مختلف النظم المعرفية.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على مبدأين رئيسيين يجب الاهتداء بهمـا لـدى الاضطلاع بإجراء التغييرات المقترحة:

1- إنه من المرجح أن يقبل سكان المنطقة التجديد فى المجالات التى لـديهم شعور بالحرمان فيها.

2- إن المقاربة المتكاملة أفضل بكثير من المقاربة شديدة التشظى.

وهما مبدآن يتطلبان أنثروبولوجيا تضفى طابعاً عملياً على الدراسة والتقصى والبحث. وبالنسبة لحالة منطقة جونقلى فإن البحوث التطبيقية التى تشـدد علـى المشروعات الرائدة ذات الطبيعة الاستجلائية "سوف تكـون ذات مغـزى أكبـر للوضع، لما يمكن ان تصل إليه من نتائج خاصة وعمليـة تكفـى لتوليـد فوائـد اقتصادية ثانوية وأولية لسكان تخلفوا منذ وقت طويل ففى مجال التنمية، ومن ثـم من المفهوم أن أوضاعهم لا يمكنها الانتظار طويلاً حتى تنتهى الدراسات النظرية التى لا تعطى مزايا مباشرة"[3].

يتضح من المهام المختلفة التى يقوم بها أفراد الأسرة أنه لا يتحقـق انتفـاع كامل بإنتاجية قوة العمل فى إطار هذا النسق. بل إن نسق الأسرة الممتـدة نفسـه يخفى تحته حقيقة اعتمادية عدد كبير من أعضائها كان من الممكن أن يصـبحوا منتجين، فضلا عن طمسه الطبيعة الاستغلالية الكامنة فى مثل هذه العلاقات. بيـد

أن أولئك الذين تكبدوا خسارات ثقيلة فى قطعانهم خلال فيضانات 61-1964 قد أخذوا يتجهون إلى أعمال أخرى خارج مجال إنتاج الماشية، مثل صـيد السـمك وبناء الأكواخ والعمل كحدادين وجزارين. وقد أثرت هذه الأنواع من العمل تأثيراً كبيراً فى العلاقات الاعتمادية نظراً للطابع الفردى لهذه الأعمال وما تستحدثه من قنوات لمعاملات جديدة لم تكن شائعة وسط أفراد هذا المجتمـع. وتـؤدى تلـك المعاملات إلى استخدام النقود فى مراحل معينة عند التعامل مع التجار القـرويين أو الشرطة أو موظفى الحكومة. ولكن التغير الأكثر أهمية فى الانتفاع بقوة العمل البشرى فى المنطقة تأتى نتيجة للهجرة إلى مناطق فى الشمال تحتاج إلـى هـذا العامل الاقتصادى. والسبب كما رأينا سابقاً هو السعى للحصول على النقود التـى تستثمر فى مجال الماشية وإعادة الانخراط فى النسق التقليدى.إن الحافز الفـردى وراء الهجرة يعطى الفرد شعوراً بالحرية فـى إدارة القطيـع والتصـرف فـى الحيوانات. ويؤدى هذا فى حالات معينة إلى الخروج من النسق التقليـدى عـن طريق اشتراك هؤلاء الأفراد فى تجارة الماشية وفتح محلات صغيرة لبيع السـلع الاستهلاكية فى القرى الكائنة بالمرتفعات.

ومن الممكن خلق المزيد من فرص العمل فى مجال الماشية وخارجه. وقـد يفيد فى توضيح هذه النقطة أن نأخذ كمثال الانتفاع من اللبن. فكما أوضحنا سابقاً لا يتم استهلاك كل اللبن المحلوب فى معسكرات الماشية، نظراً لوجود قيود على استهلاكه بالنسبة لعدد معين من أفراد الأسرة خلال فترات محددة. ومن هنا يمكن استخدام الفائض فى صناعة الجبن بواسطة أساليب بسيطة تماثل تلك المسـتخدمة فى مديرية النيل الأبيض. ويمكن القيام بهذا فى المناطق التى يقضى فيها أعضاء المعسكرات الموسم الجاف فى أماكن لا تبعد كثيراً عن القرى، والـذين تكونـت لديهم خبرة فى بيع الحليب والزبد السائل. وفى البداية يمكن القيام بتسويق الجـبن من خلال الفريق الذى يجرى البحث فى المنطقة.

كما يمكن على المدى القصير زيادة إنتاج اللبن المستخلص من الماشية مـن خلال توفير الرعاية البيطرية. ويمكن الاستعانة بأفراد مشتركين فى هذا النوع من مشروعات التنمية المتكاملة للمساعدة فى تجميع البيانات اللازمة للمشروع. أمـا نوع التدريب الضرورى للباحثين فهو بسيط للغاية، ولن يتطلب الأمر مرور وقت طويل حتى ينقلوا هذه المهارات للسكان المحليين.

ويمكن رؤية محصلة برنامج كهذا فى الزيادة المتوقعة فى رؤوس الماشـية

وإنتاجها. ومن الضرورى العمل على زيادة تسويق الماشية، وهو ما بدأ فعلياً فى المنطقة نتيجة للآثار الواسعة لعملية الهجرة. إذ إن عدداً من الأفراد الذين كونـوا مدخرات نقدية من خلال الهجرة للعمل، وتيقنوا من إمكانية تحقيق المكاسب مـن ورائها، قد تبلوروا كجماعة تعمل فى هذا المجال. ومـن الأفكـار التـى يمكـن للباحثين تطبيقها اقتراح تكوين وحدة تعاونية فى معسـكرات الماشـية والقـرى لتضطلع بعملية تسويق الماشية، ولا مانع من أن يتولى الباحثون أنفسهم إدارة هذه التعاونية فى المراحل المبكرة من تطورها.

أما فى حالة صيد السمك فبإمكان الباحثين اقتراح السبل الممكنة لتطوير هذا القطاع، بعد جمع المعلومات عن مناطق الصيد وملكيتها، والاتجاهات السائدة فى المجتمع إزاء الصيد والصيادين، بل وحتى الأساليب المستخدمة فى الصيد بـدءًا من أدوات الصيد وانتهاء بطرق التخزين. ويعتبر التسويق التعاونى مجالاً آخـر يمكن للباحث من خلاله قيادة سكان المنطقة نحو الاهتمام بهذا المنتج.

وهكذا من خلال وصف الأنثروبولـوجى للآليـات الحاكمـة لأداء النسـق الاقتصادى، يمكن تدشين عدد كبير من البرامج التى تجعل من فترة القيام بالبحث نفسها ذات فائدة للسكان موضع الدراسة. وكل ما يحتاجه الباحث هنا هـو تـوفر الخيال السوسيولوجى الذى يمكنه من رؤية العلاقة بين المصاعب التـى يعانيهـا الناس وبين المواقف المحافظة التى يتبنونها فى مواجهة التجديـدات، والظـروف الاقتصادية والسياسية التى تعيد انتـاج هـذه المصـاعب. ولمـا كـان عمـل الأنثروبولوجى ضرورياً لتوفير الخلفية المعلوماتية التى تلزم للقيام بالمشـروعات المختلفة، فإن هناك حاجـة أيضـاً لأن يقـوم الأنثروبولـوجى بـدور المنسـق للمشروعات التنموية المتكاملة.

كما يجب النظر إلى المشروعات الفعلية فى سياق تنمية الاقليم ككل، والتـى يجب أن تنبثق من خطة قومية. ومن واجب الأنثروبولوجى ومعاونيه العمل على إدخال عنصر المشاركة الشعبية فى الخطة التى يقترحونها للاقلـيم. ولمـا كـان المستوى التعليمى للسكان سوف يمثل عقبة أمام هؤلاء السكان عنـدما يحـاولون التعبير عن آرائهم فى المسار الذى يجب أن تسلكه التنمية فى الاقليم، يتوجب على الباحثين هنا أن يلعبوا دور وسيط الاتصال بين السكان الذين يدرسـونهم وبـين القائمين بالتخطيط. وربما يساعدهم فى التحدث باسـم هـؤلاء السـكان: واقـع معايشتهم للنسق المحلى ودورهم التدخلى على هذا المستوى. بيد أن ما يعيق هذا

حقيقة أن العلماء الاجتماعيين الذين يبيعون مهاراتهم لعملاء، ليسـوا هـم مـن يضعون السياسات النهائية ولا هم الذين يحددون الاستخدامات الأخيرة للمعلومات التى يجمعونها.

4- ملاحظات ختامية

أوضحنا فيما سبق أن دور الأنثروبولوجيين الاجتماعيين هو تقـديم دراسـة أساسية لبنية المجتمع المطلوب تنميته. ونتيجة للدراسات التفصيلية التى يقوم بهـا يصبح بمقدوره تحديد المجالات التى يمكن إحداث وقيادة التغيير فيها. وعند القيام بهذا يجب عليه مراعاة استخدام مفهوم البعد الزمنى فـى عمليـة التغيـر، إذ إن معرفة التطور التاريخى لهذه المجتمعات تعد ضرورية جداً. وقـد يكـون مـن الصعب الحصول على مادة ذات طبيعة تاريخية فى مجتمعـات أميـة صـغيرة الحجم، ولكن استخدام تقنيات جمع تواريخ الحياة وكـذلك التقاليـد والأسـاطير الشفاهية يمكن أن يسهم فى حالات كثيرة فى جمع البيانات الضـرورية. ويمكـن اعتبار الحوادث الهامة والاتصال مع القوى الخارجية بمثابة نقطة انطلاق للتحليل فى هذا الموضوع. وعلى سبيل المثال يتضح مـن العـرض السـابق أن فتـرة فيضانات61-1964 تصلح كنقطة بدء فى تشكل البنية الاقتصادية الجديـدة فـى مجتمع الدينكا.

أما التغير المراد إحداثه من خلال مشروعات التنمية فى منطقة جونقلى فإنه يلقى على الأنثروبولوجى الاجتماعى عبئاً كبيراً، ليس فقط فـى مرحلـة القيـام بالمسح الأولى فى المنطقة، وإنما أيضاً فى مرحلة إجراء الدراسات الاجتماعية- الاقتصادية السابقة على تنفيذ المشروعات. وبالنسبة لضرورة امتلاك مقاربة بحثية متعددة النظم المعرفية فى هذه المرحلة التنمويـة، يسـند إلـى الأنثروبولـوجى الاجتماعى دور تنسيق عمل الفريق المكون من عدة نظـم معرفيـة، حيـث إن دراساته العميقة للمنطقة تجعله الشخص القادر على قيادة الفريق.

ويجب اتباع منهجية تختلف عن المقاربة التقليدية. فلابد من تصميم وتنفيـذ برامج التدخل فى الميدان فى وقت جمع البيانات بهدف الانتفاع بها فـى اقتـراح الاستراتيجيات التى ينبغى اتباعها فى مشروع للتنمية المتكاملة فى الإقليم. ومـن مزايا البرامج التدخلية هذه أنها تكون بمثابة إعلان بالتزام وجدية الباحث فى أعين السكان. ويجب على الباحثين أن يقوموا بدور همزة الوصل بين السكان المحليين

والقائمين بالتخطيط وصناع القرار فى الحكومة المركزية، وأن يتأكـدوا مـن أن آراء السكان بشأن تنمية منطقتهم يتم أخذها فى الاعتبار. أما بالنسـبة لحقيقـة أن العلماء الاجتماعيين لا يملكون – فى معظم الحالات – أى قوة تأثير فى القرارات النهائية، فإنها لا ينبغى أن تثنيهم الدفاع عن أفكار معينة تنبثق من التزامهم بقضية التنمية والمسار الذى ينبغى أن تسلكه.

مـلاحـظات

1-لمزيد من التفاصيل حول تقسيم بيدنغتون Piddington

أنظر Kottak 1974. هذا وقد تعامل أنثروبولوجيـون آخـرون مـع موضـوع علاقـة الأنثروبولوجى بمن يكلفه. أنظر: Thompson 1976.

2-المسح الذى أجراه فريق البحث الاجتماعى – الاقتصادى فى جونقلى يعطينا فكـرة عـن اتجاهات المهاجرين من هذه المنطقة إلى السودان الشمالى. ورغم أن العينة- ومـن وجـوه كثيرة- لم تكن ممثلة للمجتمع، فإن المعلومات المستخلصة تعطينا فكرة معقولة عن اتجاهاتهم فيما يتعلق بالادخار. ولا تزال هناك حاجة لمواصلة البحث فى هذا الموضـوع، شـرط أن تكون العينة ممثلة.

3-مقتبس من خطاب أرسله السيد أبل ألير نائب رئيس الجمهورية إلى مفوض مشـروعات جونقلى ردًا على تقرير بعثة البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة.

المـراجـع

Abdel Ghaffar M. Ahmed, Interdisciplinary Approach to Development Planning: A Preliminary Note by an Anthropologist, paper presented to the workshop on Interdisciplinary Approaches to Development Planning in Africa, held by C.O.D.E.S.R.I.A. and the Economic and Social Research Council, Khartoum, 3-8 November, 1975.

Amin, Samir, The Class Struggle in Africa, Africa Research Group, 1964.

Executive Organ for the Development Projects in Jonglei Area, Democratic Republic of the Sudan, Jonglei Project Phase I, 1975.

Firth, R., Methodological Issues in Economic Anthropology: Review Articles, in: Man, Vol. 7, No. 3, 1972.

Jonglei Investigation Team, The Equatoria Nile Project and its Effect in the Anglo-Egyptian Sudan. Introduction and Summary, 1954.

Jonglei Socio-Economic Research Team, Report No. 1, An Interim Report, 1976.

Jonglei Socio-Economic Research Team, Report No. 2, Labour Migration and the Jonglei Area, 1976.

Kottak, Cultural Anthropology, 1974.

Payne, W. J. A., A Preliminary Report on the Livestock Industry in the Jonglei Area, April 1976.

Rodney, W., How Europe Underdeveloped Africa, Tanzania Publishing House, Dar es Salaam, 1972.

Thompson, L., An Appropriate Role for Post-Colonial Applied Anthropologists. In, Human Organization, Vol. 35, No. 1,1976.

الفصل السادس

مساهمة العلم الاجتماعي

في التنمية الريفية

مساهمة العلم الاجتماعي

في التنمية الريفية[*]

تكشف معظم كتابات العلماء الغربيين حول التنمية عـن نـوع خطيـر مـن التصور الخاطئ لمعناها، ولواقع التخلف الـذي يسـم الشـروط الاجتماعيـة – الاقتصادية لبلدان العالم الثالث. بل يبدو الغموض بمثابة السمة العامة للجدل حول هذا المصطلح. فعلى الرغم من أن الموضوع الرئيسي للكثير من هـذه الكتابـات يدور حول العلاقة بين العمليات التي تتم على المستوى المحلي والتنمية الوطنيـة، فإن الإطار المفهومي لهذه العلاقة قد تم تصوره من مواقع نظرية مختلفة، فبالنسبة مثلاً " لنظرية التحديث " التي دافع عنها مخططـو التنميـة فـي أفريقيـا خـلال الخمسينيات والستينيات، قد رأت في الرأسمالية نشراً تقدمياً للتنميـة فـي البلـدان "المتخلفة"[1].

وينزع العلماء الاجتماعيون المؤيدون لهذه النظرية نحو النظر إلى المسألة من زاوية طرق إدماج ما تسمى الأبنية الاجتماعية التقليدية في إطار انسـاق سياسـية واقتصادية أكبر نطاقاً. ونتيجة للجدل الذي ثار وقتئذ حول التنمية والتخلف نشأت " نظرية التبعية " التي نادى بها أول الأمر علماء اجتماعيون في أمريكا اللاتينية، ثم انتقلت عبر الاطلنطي باتجاه أفريقيا. وأدت هذه النظرية وما صاحبها من جدل إلى إثارة اهتمام واسع داخل وخارج الدوائر الأكاديمية في جميع أنحاء العالم الثالـث. ووفقاً لنموذج التبعية فإن الرأسمالية قد عمقت التخلف من خـلال التغلغـل فـي اقتصادات العالم الثالث، وتحويلها إلى مجرد اقتصادات تابعة، ومن ثم الاسـتيلاء على فوائضها. وتظل جمهرة السكان الريفيين – في هـذا النمـوذج – خاضـعة لمصالح البرجوازية الحضرية الأكثر سطوة، والتي تتواطأ مع الرأسماليين الأجانب لاستنزاف الفوائض الاقتصادية. وتعتبر عملية سحب الفائض بمثابة الجزء الرئيسي من ظاهرة " التخلف "، إذ إنها بالإضافة إلى العلاقة اللامتكافئة بين العالم الثالـث والبلدان المتقدمة تقوم أيضاً بتوليد الاستغلال الداخلي[2]. غير أنه من الجدير بالذكر

---

[*] قدم هذا الفصل لاجتماع الخبراء عن استخدام العلوم الاجتماعية بواسطة صناع السياسات الذى نظمته منظمة اليونسكو فى سورينام ديسمبر 1979.

أن بعض أشكال الإنتاج التقليدية غير الرأسمالية في المناطق " الريفية" قد تحصل على فرصة البقاء حيث يتم تكييفها وظيفيا من أجل السماح بتحقيق المزيد من الاستغلال.

ولا تبدو أي من النظريتين (التحديث والتبعية) قادرة على توجيه اهتمام كاف إلى الطرق التي يمكن بها للجماعات والعمليات المحلية أن تساهم وأن تعدل حقاً من نمط التنمية الإقليمية والوطنية. كما لم تعطيا الوزن الكامل لتفاعل العوامل المحلية والوطنية في إطار عملية التغيير الاجتماعي – الاقتصادي. وهو ما ينبثق أساساً من الغموض الذي يكتنف مصطلح التنمية، والفجوة التي تنجم عن ذلك بين العلماء الاجتماعيين وصانع السياسة البراغماتي. وقد حاول بعض العلماء الاجتماعيين تصحيح هذه النظرة بعض الشيء (وبالذات الأنثروبولوجيون وعلماء السياسة الذين يتعاملون مع السياسة على المستوى المحلي أو القاعدي) وذلك ضمن مساعيهم لوصف وتحليل النمط الناشئ في مستويات التراتب الاجتماعي، والاستجابات المختلفة لدى هذه المسئوليات تجاه التغيير.

ومن المناسب الآن أن نحاول تقديم تعريف عام لمفهوم التنمية في سياق العالم الثالث، ثم ننطلق على أساسه في بحث المجالات التي تتركز عليها العلوم الاجتماعية وتؤثر فيها. وتجادل هذه الورقة بأنه من الممكن إدراك مفهوم التنمية على نحو أفضل من خلال فهم حقائق المفهوم المصاحب، أي التخلف. ويرجع هذا أساساً إلى أن الطبيب – إن أردنا التشبيه – قبل أن يصف العلاج لأي مرض يجب أن يجري فحصاً دقيقاً للحالة وليس مجرد تعداد الأعراض الظاهرة. فيجب على الطبيب أن يفهم طبيعة المرض قبل أن يباشر العلاج. وتبدو نظريات التبعية – الطبيب في حالتنا – كمن لم يقم بتشخيص الداء (التخلف) على نحو كاف. غير أنها لدى العلاج تقدم " نموذجها النمطى للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية الذى يعطى أولوية تحليلية للعوامل الخارجية في دفع التغيير"[3]. وهو ما يماثل طريقة نظرية التحديث في النظر للمسألة. وباستخدام هذا النموذج تتجاهل تلك النظريات أو تقلل إلى أدنى حد من عملية التفاعل بين العوامل المحلية والقومية، والدور الذى تلعبه فى عملية التنمية إجمالاً.

وبدلاً من النظر إلى التنمية كعملية يمكن قياسها بمؤشرات مثل إجمالي الناتج القومى والدخل الفردي ونسبة وسائط النقل إلى المسافرين . . .إلخ، يجب السعي

لتضمين أشياء أخرى يصعب قياسها مثل " الشروط الإنسانية " و " ونوعية الحيـاة ". ورغم أن هذه التعبيرات قد تكون غامضة وقيمية، إلا أنه من الممكن إعطاؤها " قيمة إمبريقية من خلال النظر إلى التنمية بوصفها: القدرة التكييفية الواسعة للمجتمع على إشباع الاحتياجات المتغيرة والمتزايدة لأفراده، ماديـة كانـت أم ثقافيـة"[(4)]. ويمكن البحث في هذه القدرة من خلال استخدام المؤشرات الكمية والكيفية.

ويبين هذا التعريف أن الجوانب الاقتصادية في التنمية متداخلة جداً مع الجوانب الاجتماعية وبشكل لا يمكن معه تحديد أيهما تخضع للأخرى بالضبط، وفى الوقت نفسه فإن محاولة الفصل التام بينهما تؤدى إلى وضع تفقد فيه التنمية- كمصطلح يجسد الأهداف الاستراتيجية لجماعة إنسانية- مناسبتها وتتقهقر إلى الوراء تاركة الساحة لمصطلحات وصفية أخرى مثل "النمو الاقتصادى". وفى ضوء التعريف المقترح تصبح التنمية حركة لمجمل النسق الاجتماعى نحو تحقيق الاستراتيجيات المحددة والمفصلة في خطة التنمية. وبعبارة أخرى، هى حركة مجمل النسق الاجتماعى نحو تشكيلات اجتماعية- اقتصادية جديدة يتم فيها استئصال أسباب "التخلف" والأبنية المصاحبة له.

وحينما يتم الوصول إلى نقطة اقتراح أو إعمال المؤشـرات الكيفيـة يحتـدم الخلاف بشأن العلاقة بين العلماء الاجتماعيين وصناع السياسات. وحتى عندما يقبل صناع السياسات بفكرة استخدام المؤشرات الاجتماعية كأدلة فـي عمليـة صـنع السياسة، يظل هناك نزوع دائم نحو البحث عن أرقام تزكى مزاعمهم ومقترحاتهم. وفى المجالات التى يجب إيلاء اعتبار خاص فيها للجوانـب الثقافيـة ولا يمكـن استدعاء الأرقام، يجد صناع السياسة أنفسهم في تعارض مع العلماء الاجتمـاعيين بصدد التبرير الكافى لإدخال هذه الجوانب المذكورة في الاعتبار، ومن ثم يصـبح من العوامل الحاكمة: طبيعة نوع التقنيات التى يستخدمها العلمـاء الاجتمـاعيون، ومدى قبول صناع السياسات بها.

وقبل إنهاء النقاش هنا حول مصطلح التنمية من الضرورى إلقاء نظرة موجزة على مفهوم التنمية "الريفية" وهو شديد الارتباط بالمفهوم السابق، وتعد الافتراضات المغرمة بالثنائيات مسئولة عن تقسيم كل بلد في العالم الثالث إلى قطاعين: القطاع المسمى "التقليدى" (الريفى، المعيشى)، والقطاع "الحديث" (الرأسمالى، الحضرى).

ولكن القطاع المسمى "حديثاً" في معظم المجتمعات التى تمر بفترة الانتقال، محاط بالغموض ولا يتناسب بشكل واضح مع مقولة "الحضرى" كما تشخصها النظريات الثنائية ذاتها[5]. إن الالتزام الحاد بالثنائية التى تشدد عليها هـذه النظريـات فـي وصف المدن والريف في العالم الثالث، لا يبدو مبرراً على نحو كافٍ.

من المهم في أى مناقشة للتنمية في العالم الثالث ألا نتجاهل الصلة بين "التنمية الريفية" والتنمية في المناطق المسماة "حضرية"، وكذا مكانة "التنمية الريفيـة" فـي سياق التنمية الوطنية والعلاقات الدولية للبلد المعنى. ويعد الاستمرار في مراعـاة هذه الترابطات أمراً بالغ الأهمية في مساهمة العلوم الاجتماعية الطامحة في التأثير على صنع السياسات. ورغم أن مصطلح المناطق الريفية سوف يستخدم هنا فـي الصفحات القادمة، لابد من تكرار التشديد على أن ازدواجيـات الثنـائيين ليسـت مناسبة على الإطلاق. فالمؤسسات والعمليات الموجودة على المسـتوى المحلـى (الأرياف، المناطق الريفية) وثيقة الصلة والتأثر بالمؤسسـات والعمليـات علـى المستوى الوطنى، بل ويأخذ التداخل بينهما دائماً طابع علاقـة ديناميـة. وهنـاك اعتراف صريح بحقيقة أن هناك تراتباً يتمثل في وجود أفقر الفقراء في الأريـاف، وأن نوع التنمية الذى يأملون فيه هو ذلك الذى يشبع احتياجاتهم الأساسـية. إلا أن هذا يعد جزءاً لا يتجزأ من التنمية الوطنية إجمالاً، وينبغى عدم النظر إليه بشـكل منفصل، ومن ثم فإن إسهام العلوم الاجتماعية يجب تناوله في ضوء التعريف الذى أوردناه للتنمية[6].

(2)

أصبحت أهمية العلوم الاجتماعية لصنع السياسات والتخطيط للتنمية موضـع اعتراف منذ الأيام الأولى للاستعمار. فلقد أسهم العلماء الاجتماعيون فـي معظـم الأحوال في عملية إرساء سيطرة "المستعمرين" على "السـكان المحليـين"، حيـث زودوهم بالمعرفة الضرورية لفهم كيفية عمل الأنساق الاجتماعية المحلية[7]. بل قام معظم هؤلاء العلماء الاجتماعيين بالمضاهاة بين الاستعمار والتحديث، وساووا بين النسق الاقتصادى المصاحب للاستعمار (الرأسمالية) وبين نشـر التنميـة بشـكل تقدمى، ومن ثم أعدوا أنفسهم لخدمة قضية الاستعمار ودون أية تعقيدات[8].

وهناك علوم اجتماعية أسهمت أكثر من غيرها في خدمة هذا الهدف. فمـثلاً "على العكس من الحالة في أوروبا حيث تطور العلم الاجتمـاعى بشـكل مسـتقل

وموازٍ نوعاً ما، كانت الأنثروبولوجيا في أفريقيا هى المنظومة المعرفيـة الأولـى التى وفرت البيانات الأساسية عن الأفريقى، وهى البيانات التى اعتمـدت عليهـا العلوم الأخرى حينما وصلت إلى القارة. ومن ثم فإن الزيغ السقيم في كثيـر مـن إنتاج الأنثروبولوجيا الأفريقية قد تم تـوريثـه إلى الدراسات الأفريقية الأخرى في علوم الاجتماع والنفس والسياسة والاقتصاد"[9].

هذا وقد أدرك الجيل الجديد من النخبة الأفريقية حقيقة الدور الذى لعبة هـذا النوع من العلم الاجتماعى، ومن ثم أخذ يسعى نحو تحرر جـذرى مـن التوجـه السابق لهذه العلوم الاجتماعية، بل ورأى البعض عـدم وجـود مسـوغ لإدخـال منظـومة معـرفية مثل الأنثروبولوجيا في الجامعات ومؤسسـات البحـث فـي بلدانهم[10].

لقد بات تاريخ تورط العلوم الاجتماعية مع الإدارة الاستعمارية بمثابة عقبـة رئيسية أمام نجاح العلاقة بين العالم الاجتماعى والمخطط وصانع السياسة بعد نيل بلدان العالم الثالث لاستقلالها. واستقر في يقين أغلب المخططين وصناع السياسـة أن العلماء الاجتماعيين يرتدون دائماً إلى الموقف القديم الذى يكون فيـه "السـكان المحليون" مهمين فحسب كموضوعات أكاديمية، وأن العالم الاجتماعى نـادراً مـا يضع نفسه في صف طموحات أولئك الذين يدرسهم. وفى الحالات النادرة لحدوث هذا يتم اعتباره- من جانب بقية جماعة العلوم الاجتماعية- بمثابة خطـأ منهجـى وموقف "غير علمى". وفيما يتعلق بنقطة تحديد طموحات السكان على نحو دقيـق، يشعر المخططون باحتياجهم إلى مساعدة العالم الاجتماعى الذى يتركهم يتخبطـون ويتأرجحون في حدود مسألة التكميم التى سبق وأشرنا إليها.

وقد تقلص هذا الانشقاق أو الانفصال بدرجة كبيرة في العقد الأخيـر، بفعـل حقيقة أنه كلما تعمقت الدراسات التى يجريها العالم الاجتماعى أكثر فأكثر، كلما قدم البعض من السكان المحليين الذين قام بدراستهم ملاحظات ثاقبة وعظيمـة القيمـة للمخططين وصنـــاع السياسات. كما أن الأخيرين الذين تعاملوا مع الريـف (أو المناطق الريفية) قد اكتسبوا بالتدريج الوعى بطبيعة المركزية العرقية لـبعض النماذج التى يحاولون تنفيذها من موقع السلطة المركزية. كما وصلوا إلـى إدراك أن الدراسات المعمقة للعلماء الاجتماعيين، والمعرفة التـى تنقلهـا عـن الأبنيـة

الاجتماعية المحلية، يمكن أن تساعد- إن استخدمت بشكل صائب- مساعدة هائلة في إرشاد المخططين إلى كيفية إنجاز أهدافهم.

لقد ساد افتراض وسط المخططين ومعاونيهم- حتى مستوى الناشط الميدانى- بأن المعرفة المبنية على العلم "راقية ومتقدمة وصلبة، على العكس مما يعرفه الريفيون والذى يكون غير دقيق ومشوشاً وسطحياً، بل وعادة خاطئاً بشكل بين. ومن ثم فإن التنمية تنطوى على نشر المعرفة الحديثة والعلمية لتوعية والارتقاء بالقواعد الريفية. ويسير التدفق المعرفى في اتجاه واحد- إلى أسفل- أى من هؤلاء الذين يتصفون بالقوة والتعليم والاستنارة، صوب أولئك الضعفاء الجهال الذين يعيشون في الظلامية"[11]. وقد تحدى العالم الاجتماعى هذا الاتجاه بإثبات كيف أن "الريفيين" يمتلكون القدرات اللازمة للاستيعاب والتكيف والاتصال وخلق المعرفة. ومن قبيل الخطأ وعدم الكفاءة إهمال مخزون المعرفة التقنية المحلية، وتجاهل العمليات التى يمكن خلالها للريفيين أن يستوعبوا ويتبنوا ويتصلوا وينتجوا المعرفة. فبوسع هذه المعرفة التقنية المحلية أو الوطنية- غير المعترف بها من جانب المخططين وصناع السياسة- أن تثرى العلم المنظم إن أعطيت الفرصة الملائمة.

وانطلاقاً من هذا الإدراك بدأ العلماء الاجتماعيون يلتحقون مؤخراً بالفرق الموكول إليها وضع خطط التنمية، كما أخذ صناع السياسة يعيرون مشورتهم الاهتمام الذى تستحقه. ويتضح هذا من المكانة التى يحتلها العلماء الاجتماعيون أيضاً في الفرق البحثية التى تقوم بدراسات الجدوى للشركات والمؤسسات الوطنية والدولية أو متعددة الجنسيات في جميع أجزاء العالم الثالث اليوم. أما من حيث التساؤل عما إذا كانوا يقومون بدور فعال أم لا، فهى النقطة التى سنتناولها بعد النظر في مرحلة التخطيط التى يشتركون أو يتوقع أن يشتركوا فيها.

(3)

مضى منذ وقت طويل عقد الستينيات الذى أعلنته الأمم المتحدة "عقداً للتنمية". هذا وقد انتهت معظم الخطط التنموية المصوغة على نحو جيد إلى سجل بائس جداً عند التنفيذ. وبتحليل الاسباب الكامنة وراء فشل التنفيذ يتضح أن معظمها يقع خارج جدارة المخططين[12]. وينسب الإخفاق دائماً إلى:

(أ) القيمة المشكوك فيها للإحصاءات المستخدمة في صياغة وقياس الأداء الفعلى للخطة،

(ب) وقوع حوادث خارج معرفة وتحكم المخططين وبما يؤثر في رغبة وقدرة الحكومات على تسيير الاقتصاد في الحدود الموضوعة بالخطة. ويبدو من ذلك وجود نوع من تجاهل العامل الإنسانى وأدائه الذى يؤخذ على علاقته بوصفه مجرد مؤيد لخطة وضعتها جماعة من المحترفين وفق نموذج أكاديمى مختار.

إن هذه الخطط التنموية المستهلة بمجموعة من الأهداف المصوغة بطريقة كمية، تفتقر إلى معايير رئيسية يعتقد العالم الاجتماعى بضرورة أخذها في الحسبان، مثل أفضليات الفرد تجاه احتياجاته المادية والثقافية، وكذلك قدرته على إدخال رؤيته هذه في الاعتبار عند صياغة المستهدفات. بكلمات أخرى يريد العلماء الاجتماعيون معرفة مدى إعطاء الفرصة للفرد ليشارك في تحديد مسار التنمية بما يخدم مصالحه. والملاحظ أن مهارة وقدرة الفرد وحريته وإبداعه وانضباطه الذاتى ومسئوليته ورفاهيته المادية لا تعطى مكانة متقدمة حتى في مرحلة اختيار الأهداف. وفى أغلب الأحوال وبعد إخفاق معظم الخطط التى وضعت في الستينيات بدأ المخططون يعيرون آذاناً صاغية للنقد الموجه من العلماء الاجتماعيين فيما يتعلق بوضع العنصر الإنسانى في إعداد الخطة، ومن ثم تحول المخططون إلى طلب المساعدة منهم. ومع ذلك فحتى عندما حدث هذا، تمت دعوتهم فقط في مرحلة دراسة جدوى المشروعات المختلفة. كانت معونتهم مطلوبة فحسب لتحديد المستهدفات في الخطط الموضوعة خصيصاً "للمناطق الريفية"، إذ لم يكن المخططون قادرين حتى على العثور على الأرقام الإحصائية المشكوك في دقتها. وحتى في هذه الحالة لم تتجاوز مساهمة العلماء الاجتماعيين أن تكون مجرد ملحق لدراسات ذات عدد كبير من المجلدات، ونادراً جداً ما وجدت مساهمتهم طريقها إلى التقارير الرئيسية في أى قسم آخر غير ذلك الخاص "بالسكان". بل لا يتسرب من توصيات العلماء الاجتماعيين إلى التقرير الموجز للخطة سوى تلك التى تؤيد النموذج الجاهز للمخططين، أما بالنسبة لتلك التوصيات التى يراها المخططون معبرة عن وجهات نظر معارضة فكانت القاعدة هى تجاهلها تماماً. وفى معظم الحالات نظر أعضاء الفريق إلى العالم الاجتماعى المنضم إليهم كصانع للمتاعب، بل وكثيراً ما نظر إليه المخططون كمجرد ديكور، ولكنهم يقبلون وجوده حتى لا

يتم اتهامهم بالفشل في ضم عضو مناسب إلى الفريق يضمن الرشادة الاجتماعية لمشروعاتهم.

وعادة ما يتم النظر إلى تنفيذ خطط التنمية بوصفه المجال الخاص جداً بالمخططين وصناع السياسة. ويتولى معاونوهم المحترفون مسئولية تحقيق أهداف الخطة في إطار الاستراتيجيات المرسومة، وكما أوضحنا سابقاً فإن نظرة المحترفين وهيئاتهم المعاونة تتلخص في أن تيار المعرفة يسير في اتجاه واحد، وأن التنمية مسئولية الدولة المركزية. ولن يستمع إلا لهذه الفئة من العلماء الاجتماعيين الذين يزكون تلك النظرة. أما أولئك الذين يتحدثون عن التنمية من أسفل، واستخدام المعرفة التقنية المحلية، ومسألة المشاركة الشعبية.. فيعتبرون ذوى ارتباطات أيديولوجية وخارج حياض العلم، ومن ثم فهم غير مناسبين في مجال التخطيط.

وبدءاً من مرحلة التنفيذ وحتى مرحلة المتابعة تتقلص مساهمة العلماء الاجتماعيين، ويصبح تأثيرهم أقل شأناً، إذ يتم النظر إلى هاتين المرحلتين كمجال خالص للمؤشرات الكمية وحدها. وحتى المؤشرات الاجتماعية التى تستخدم من وقت لآخر لا يتم الاعتداد بها إلا إذا اتخذت صورة رقمية. وتطرح جانباً بكل سهولة مسائل مثل الإنصاف وغيره، رغم أنها قد بدأت هذه الأيام تثير انزعاج بعض المخططين. فقد أثار العلماء الاجتماعيون في مرحلة التقييم ضرورة مراعاة العامل الإنسانى بموروثه الثقافى ومعرفته الوطنية وقدرته في التكيف والاتصال، ومؤخراً جداً فقط أعطيت الفرصة للاستماع لأفكارهم القائلة بضرورة أخذ كل ما سبق في الاعتبار لدى وضع أى خطة.

وتبين من الجدل الذى دار حول مسألة نقل التكنولوجيا أن العلوم الاجتماعية تستطيع الإسهام في الخطط الموضوعة من جانب المخططين وصناع السياسات بهذا الشأن. فالعلوم الاجتماعية تعينهم على فهم البنى الاجتماعية للسكان المقيمين في "المناطق الريفية" كما تتنبأ برد الفعل المحتمل من جانب هذه البنى الاجتماعية إزاء إدخال العنصر التكنولوجى، والأثر الذى يمكن أن ينجم عن هذا الإدخال على نسق الإنتاج المحلى، وكذلك الإنتاج على المستوى الوطني.

(4)

كان ما سبق نوعاً من تشخيص العلاقة بين العلماء الاجتماعيين من جانـب، والمخططين وصناع السياسات من جانب آخر إبان عقد التنمية والسنوات التى تلته. ومع ذلك من المهم هنا الإقرار بأن السبعينيات قد شهدت جهوداً متصـاعدة مـن جانب العلماء الاجتماعيين (بمن فيهم الأنثروبولوجيـون والجغرافيـون وعلمـاء السياسة والاجتماع) للانكباب على البحث في المناطق الريفية، وقد اتسـمت هـذه البحوث بتداخل النظم المعرفية ومراعاتها لعنصرى البعد الزمنى والمقارنة، وهـو ما كان له آثار كبيرة على السياسات. واهتم هذا النوع من البحوث بقضايا التنميـة على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، واجتهد في تحليل نظم الانتـاج مـن وجهة نظر المخطط الوطنى والمدير، وكذلك المنتجين أنفسهم.

وتقتضى طبيعة المشكلات المدروسة أن يعتمد البحث مقاربة تتـداخل فيهـا النظم المعرفية، وأن يتعاون الباحثون الاجتماعيون فيما بينهم، ومـع الـزراعيين والمهندسين وغيرهم من الكوادر العلمية ذات الاتجاه التقنى. ويأتى هذا التداخل بين النظم المعرفية نتيجة للقبول العام بحقيقة أن المقاربات الأحادية لم تعد تنطوى على أى فائدة في حالة العالم الثالث حيث يعد من حقائق الحياة ذلك الارتباط الشديد بين المسائل والمكونات المختلفة للبنية الاجتماعية بجميع مستوياتها. أما الجانب المتعلق بالبعد الزمنى فينبع من إدراك حقيقة أن مساهمة العلوم الاجتماعية المقدمـة مـن جانب "الخبراء الدوليين" عبر أساليب "اضرب واهرب" قد انتهت إلى مجرد ملاحق تضاف إلى مجلدات التقارير، ولم يكن لها أى نتائج على صنع السياسات.

إن الدراسات المعمقة ضرورية للغاية، ولابد لها أيضا أن تكـون ذات بعـد مقارن بسبب الطبيعة الدينامية ومفتوحـة النهايـات لأنسـاق الإنتـاج والسـياق الاجتماعى-الثقافى الذى تتجسد فيه، وهو مـا يتطلـب متابعـة وتقييمـاً مقارنـاً متواصلين لعدد صغير من الموضوعات البحثية المختارة بعناية. وهى أيضاً مـن البحوث المتوجهة للسياسات، ذلك النوع مـن البحـوث الـذى يحبـذه العلمـاء الاجتماعيون، حيث يعملون مع صناع السياسة ومديريها في رسـم اسـتراتيجيات التنمية الوطنية، وفى تصميم ومتابعة وتقييم برامج ومشروعات معينـة. ويجـب التخلص كلية لدى إجراء هذه البحوث من الأساليب التقليدية في البحث الاجتماعى والتى ادعت أن موضوعية العلماء الاجتماعيين تقتضى منهم عدم التدخل في حياة

من هم موضوع دراستهم أو المضى خارج الحـدود المعتـرف بهـا للملاحظـة بالمشاركة. فمن الجلى الآن أن التدخل بالمشاركة في الدراسـات الممتـدة زمنيـاً يعطى ثماراً كثيرة.

ويجرى الآن بالفعل إضفاء الطابع المؤسسى على هذه المقاربة البحثيـة فـي أفريقيا، حيث يلعب السودان دوراً ريادياً في هذا الشأن. أما على المستوى الإقليمى فقد أنشأ "المعهد الدولى للزراعة الاستوائية" IITA فـي نيجيريـا قسـم "الـنظم الزراعية" الذى يعمل فيه معاً العلماء الاجتماعيون وعلمـاء الزراعـة، وعلمـاء متخصصون في الانتاج والتسويق. ويعطى اهتمام خاص هنـا لأنسـاق الانتـاج المحلية، عبر إجراء بحوث خاصة لتحديد مصادر قوتها. وفى "مركـز الماشـية الدولى في أفريقيا" ILCA بأثيوبيا قطعت البحوث شوطاً في الدراسة التفصـيلية للسياق الاجتماعى-الثقافى الأوسع لإنتاج الماشية واتخاذ الرعاة للقرارات الخاصة بذلك. ويتعاون في هذه الدراسة أنثروبولوجيو واقتصاديو التنمية مع متخصصـين في المراعى وإدارة المياه.

وفى السودان، كان "مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية" و "لجنة جونقلى" رائدين في إجراء بحوث العلوم الاجتماعية المتوجهـة نحـو السياسـات، وذلـك بمساعدة الهيئة الأكاديمية في جامعة الخرطوم والبرنامج الإنمائى للأمم المتحـدة. وفى هذا البحث تعاون عن قرب الأنثروبولوجيون والجغرافيون وعلماء الاقتصـاد الزراعى مع البيولوجيين والمتخصصين في الإنتاج الحيوانى، لتصميم مجموعة من المشروعات التنموية للسكان النيليين في منطقة جونقلى. كذلك قاموا بتقييم الآثـار الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المسارات المقترحة للقناة، ليتوصلوا إلى مجموعة من التوصيات بضرورة التوجه صوب الشرق لما لذلك من نتائج تنمويـة أفضـل للسكان المحليين، وهو ما ينال تأييد مفوض جونقلى الذى سوف يضـطلع بـدوره بتبنى المسألة فوراً مع "المجلس الوطنى لتنمية منطقة قناة جـونقلى". وقـد أثبـت البحث الاجتماعى-الاقتصادى الموسع في هذه الحالة فائدته في تصميم المشروعات التنموية الخاصة، وفى اختيار مسار القناة الذى يحقق المصالح الوطنية والمحليـة معاً[12].

إن الخطوة المطلوبة للانتفاع بمساهمة العلماء الاجتمـاعيين فـي التخطـيط وسياسات التنمية بشأن "المناطق الريفية"، يجب أن تأتى من جانـب المخططـين

وصناع السياسات. فعليهم أن يدعموا مأسسة هذا النوع من البحوث مـن خـلال تشكيل وحدات بحثية اجتماعية-اقتصادية تسـهم فـي وضـع الخطـط اللازمـة لمشروعاتهم. ويجب عليهم أن يولوا الاهتمام المستحق لنتائج البحوث التى تقوم بها تلك الوحدات، والاستفادة من توصياتهم في عمليات التنفيذ والمتابعة. وبهذه الطريقة تصبح مساهمة العلماء الاجتماعيين أكبر مغزى، حيث تتبدى فائـدتها للمخططـين وصناع السياسات وكذلك فقراء "الريف" الذين يجب للتنمية أن تستهدف مساعدتهم.

مـلاحظـات:

1- ظهرت حديثاً مراجعات نقدية لنظريات التحديث في عدد من الكتب والمجلات العلمية، ومن بينها مسـاهمة مجـلات مثـل Africa Development و Review of Africa Political Economy ، وكذلك قراءات مثل African Social Studies من تحريـر Gutkind P.C.W و P.Waterman . وكذلك عمل N.Long "مقدمة في علم اجتماع التنمية الريفية" (1977) حيث يقوم بمراجعة عامة للأدبيات في مجال نظريتـى التحـديث والتبعية، أما كتاب "مافيجى": "السياسة والأيديولوجيا والتنمية" (1978) فيقـدم مسـاهمة نظرية أصيلة في هذا الجدل.

2-الكتابات الخاصة بالتخلف عند "فرانك" A.G.Frank و"سمير أمين" وغيرهما وجـدت صداها في عدد من دراسات الحالة عن التخلف في كينيا:

C.Lays, 1975 and T.Barnett. The Gezira Scheme. An Illusion of Development. Frank Cass, London, 1977.

3-للمقارنة بين مقاربة نظريات التحديث ومقاربة نظريات التبعية، راجع: Long, 1977,

4-A.Mafeje, p.76.

5-المناقشة بين "مافيجى" و "آن سيدمان" حول نموذج الاقتصاد الثنائى تعطينا ملخصاً جيداً لهذه الخصائص. لمزيد من التفصيل انظر:

R. Leys (ed). Dualism and Rural Development in East Africa, Copenhagen, 1973.

6-في تقرير حديث لـ SAREC (1979) بعنوان "بحوث التنمية الريفية – دور علاقات السلطة"، نوقش مفهوم التنمية الريفية وتم التوصل إلى الاستنتاج التالى: "لم يكن هناك منذ

وقت طويل فهم مشترك لمعنى التنمية الريفية، أو كيف ينبغى تنظيمهـا لاقتحـام مشـكلة الفقر. وتنبع هذه الحقيقة المخيبة للآمال من فهم مجال المشكلة نفسه والتحليل المطلـوب" (ص26).

7-يبين لنا هذا: من خلال دراسات حالة لاشـتباك علمـاء اجتمـاعيين. Asad, (ed), Anthropology and the Colonial Encounter

8-يظهر هذا بوضوح في الجدال بين: B.Magubane وشخصيات رئيسية في مدرسـة مانشستر للأنثربولوجيا الحضرية، والذى نشر في:

Current Anthropology Vol. 12 No. 4-5 Magubane: “A Critical Look at Indices Used in the Study of Social Charge in Colonial Africa”.

مع تعليقات "ميتشل" و "إبستين" وغيرهما.

9-Onage “Revolutionary Imperatives in African Sociology”, in Gutkind and Waterman, ibid., p.32.

10-لمزيد من التفاصيل راجع مساهمتى في: T. Asad, 1973, ibid

11-توجد مساهمة بالغة الأهمية حول مناسبة المعرفة التقنية المحلية في:

IDS bulletin, Vol. 10, number 2, titled: “Rural Development: Whose Knowledge Counts?” (published by the Institute of Development Studies at the University of Sussex).

12-أنظر:

T.Y Shen, Macro Development Planning in Tropical Africa: Technocratic and Non-technocratic Causes of Failure. The Journal of Development Studies, Vol. 13, No. 4, July, 1977.

13-قناة جونقلى هى أحد المشروعات التى تستهدف تقليل الفاقد من المياه في إقليم جنـوب السودان، وزيادة استغلال إيراد النيل، والتنمية الزراعية لإقليم جونقلى. وهو الأمـر الـذى يصعب تحققه دون إزالة المستنقعات الناجمة عن الفيضانات الزائدة. وقد أجريت منذ مطلـع

القرن العشرين دراسات حول الانتفاع بمستنقعات أعالى النيل، وفـى عـام 1938 سـلمت الحكومة المصرية للحكومة السودانية اقتراحاً بمشروع شق قناة جونقلى. وتضمن الاقتـراح تخزين المياه في البحيرات الاستوائية. ويؤدى إنشاء القناة إلى امتلاك قدرة تفريغيـة قـدرها 55 مليون متر مكعب من المياه في اليوم. كما أن التحكم في تصريف المياه بهـذه الطريقـة يفى باحتياجات مصر المائية خلال الفترات التالية لمواسم الفيضان المنخفض، حيـث تتسـلم إيراداً إضافياً قدره 7 مليارات متر مكعب من المياه سنوياً. ويؤدى هذا المشروع المقترح إلى إعادة التوازن بين فترات الفيضان المرتفع والمنخفض، كما يفضى إلى تغييرات جذرية فـي نمط سبل المعيشة الخاص بسكان منطقة جونقلى. وتم تعديل المشروع عـام 1948 لتصـبح القدرة التصريفية 136 مليون متر مكعب في السنوات العادية و66مليون في سنوات الفيضان المرتفع. ثم عدل مرة أخرى عام 1974 بعدم التخزين فـي البحيـرات الاسـتوائية. ومـن الأعمال الرئيسية المخططة في هذه المرحلة: تنفيذ القناة الرئيسية بقدرة تصريفية 20 مليون متر مكعب يومياً، وبطول 280 كيلو متر من قرية جونقلى حتى مصـب نهـر السـوباط. ومؤخراً تغيرت نقطة البداية لتصبح "بور"، وذلك بناء على دراسات فريق بحثى اجتمـاعى- اقتصادى. ومن بين الدراسات التى أثرت في اتخاذ هذا القرار:

A-Exiting Services in Konger and Bor Districts.

B-Demographic Characteristic of Konger Area, both by M.O.Sammani published by the executive Organ for the Development Project in Jonglei Area, 1976.

C-Anthropology and Development Planning in the Sudan: The case of Jonglei Project, by Abdel Ghaffar M.ahmed in Sudan Journal of Development Research Vol. No. 1.1977.

D-Integrated Rural Development, Problems and Strategies: The Case of the Dinka and aba Nuer of the Jonglei Project Area in the Sudan, by Abdel Ghaffar M.Ahmed, 1978, published by the Executive Organ for the Development Project in the Jonglei Area.

وعدد من التقارير الأخرى عن الماشية ومناطق الرعى والقانون العرفى.

المـراجـع

P. C. W. Gutkind and P. Waterman (eds.). African Social Studies, 1977.
R. Palmer and N. Parsons (eds.). The Roots of Rural Poverty in Central and Southern Africa, 1977.
B. Magubane, A. Critical Look at Indices Used in the Study of Social Change in Colonial Africa. Current Anthropology, Vol. 12. No. 4
TY Shen. Macro Development Planning in Tropical Africa: Technocratic and Non-technocratic causes of Failure. The Journal of Development Studies. Vol. 13. No. 4,July 1979.

الفصل التاسع

الأسرة الممتدة والتنمية

فى السودان

الأسرة الممتدة والتنمية

فى السودان(*)

مقـدمـة:

يؤكد تعميم واسع الانتشار فى العلوم الاجتماعية أن الأسرة مؤسسة وجدت فى كل المجتمعات الإنسانية، وأنها أساسية فى كل أنساق القرابة[1]. وهناك جدال دائر حول ما تمثله الأسرة ووظيفتها. ففى المجتمع الغربى يمكن أن ينظر للأسرة عامة "كجماعة تقيم معاً وتتكون من زوجين وأطفالهما، وتعيش بعيـداً عـن الأقـارب الآخرين" (R.T.Smith 1968 : 301-302).

وتضطلع الأسرة بالأداء الكلى لوظيفة إعادة الإنتاج البيولوجى والاجتمـاعى الضرورية لاستمرار المجتمع الإنسانى. وفى إطار عملية التكيف يتعين على الفرد أن يرضخ لما يطلق عليه "روبن فوكس" Robin Fox "حقائق الحياة"[2]. ومن هنا كان التصور النظرى والإمبريقى بأن الوظيفـة الأوليـة للأسـرة هـى التنشـئة الاجتماعية، حيث تنشأ علاقة حميمة بين العمليتين البيولوجية والاجتماعية، وهـى العلاقة التى تنعكس فـى تبعيـة الاتجـاهـات الديموغرافيـة للعـرف الاجتماعى"(R.T.Smith 1968 : 304).

وبينما تشيع صورة الأسرة تلك فى المجتمع الغربى، ويمكن الإشـارة إليهـا بالأسرة النووية، توجد ثلاث صور أخرى فى معظم أجزاء العالم: الأسرة المركبة، الأسرة المشتركة، والأسرة الممتدة. ويستخدم اصطلاح الأسرة المركبة فى الإشارة إلى جماعة محددة تتكون من خلال اتحاد وحدات أسرية نووية أو أجـزاء منهـا. فتتكون الأسرة المعيشية متعددة الزوجات من: رجل، وزوجاته الثلاث أو الأربـع مع أطفالهن. وتدخل فى هذه الفئة أيضاً الأسرة التى تتكون بالزواج مـن أرامـل ومطلقات مع أولادهن من الزيجات السابقة، وليس شرطاً أن تقيم الأسرة المركبـة

(*) قدمت هذه الورقة لورشة عمل حول دور الأسرة فى مجتمعات الشرق الأوسط عقدت بجامعة الكويت فى نوفمبر 1976.

فى مكان واحد كما هو الحال فى الأسرة النووية. أما اصطلاح الأسرة المشـتركة فيشير إلى الإقامة فى مكان واحد لأقارب مرتبطين بالنسب، مع أزواجهم وذريتهم، وتحت سلطة رب أسرة واحد، ويضمن هذا المعيار الإضافى الأخير فى الاستخدام السوسيولوجى لمصطلح "الأسرة الممتدة"، حيث حق الملكية معقود لعضو رئيسى، ومن ثم يملك هذا الذكر الرئيسى السلطة على الأعضاء الآخـرين فـى الجماعـة (Harris 1969 :83). وتعتبر الأسرة الممتدة صورة مجزأة من الأسرة المشتركة، أى أن أعضاءها لا يقيمون جميعاً فى مسكن واحد، ولكنهم يعيشون عادة بـالقرب من بعضهم ويقومون بأنشطة مشتركة. وهى بمثابة بدنة صغيرة ويمكن مناقشـتها فى ضوء نظرية البدنة. ونظراً لأن المولد يمثل معياراً للعضوية فى البدنات، فإن هناك علاقة وثيقة بين البدنات والأسر (R.T.Smith 1968 :304).

ويعتبر دور الأشكال المختلفة للأسرة المذكورة سابقاً ذا أهمية كبيرة فى تنظيم وبنية المجتمعات فى الشرق الأوسط. وتحاول هذه الورقة التركيز علـى الأسـرة الممتدة وأنشطتها المشتركة فى ميدانى الاقتصاد والسياسة عند بعـض الجماعـات السودانية، وقد كان لطبيعة العمل الجماعى الذى تقدمه الأسرة الممتدة من خـلال القيام بالأنشطة المشتركة والتعاون مع الآخرين فى الموقع المحلى، كان لهذا مزاياه بالنسبة لدفع الإنتاج فى المنطقة موضع الدراسة.غير أنه وفى الوقت نفسـه تنشـأ حالة تبعية نتيجة العيش فى ظل هذه الشروط، كما أن تفتت الملكية فى حالة انقسام الأعضاء يعيق التنمية فى المنطقة. وسوف تقوم الورقة، بعمومية شديدة، بـالنظر فى آثار بنية الأسرة الممتدة على عملية التنمية فى السودان، مع إشـارة خاصـة للمناطق الريفية.

الأسرة الممتدة والنسق الاقتصادى

ينبنى الجزء الرئيسى من التنظيم الاجتماعى فى المناطق الريفية من السودان على المبادئ الأسرية بعمل كل أعضاء الأسرة تلقائياً وجماعياً فى وحدة واحـدة. ويحصل كل فرد فى هذه الأسرة على الضروريات الأساسية مثل الطعام والكسـاء والمأوى، قبل أى شيء آخر. وتكاد ملكية المـوارد المختلفـة أن تأخـذ الشـكل الجماعى وسط أعضاء الأسرة، أكثر من أن تكون ذات طابع فردى، خاصة فـى المراحل الأولى من دورة التطور. ويتمتع الفرد بمكانة واحترام داخـل الأسـرة،

حيث تعمل الأخيرة كمؤسسة للضمان الاجتماعى والاقتصادى، بل إنه فى بعـض الأماكن تكون ملكية بعض الموارد معقودة لمجمل الجماعة العرقية فـى الموقـع المحلى، مثل الأرض التى ينتفع بها الزارعون والرعاة بشكل مشاعى. وتحتجـز الأسر نفسها حقوقاً تقليدية باستخدام قطعة معينة من الأرض، وتنبنى شرعية هـذا الإجراء على وقوع حوادث تاريخية معينة، أو على قواعد موروثة فى المجتمـع. ولكن سائر أعضاء الجماعة العرقية يحصلون على حقوق متساوية فـى الحقـول الجديدة.

ومن الضرورى هنا ملاحظة أنه حتى فى إطار ذلك توجد بنية عدم المساواة، ولكنها تبرر من خلال مسئوليات أسرية أو اجتماعية أكبر. وتقسم المهام داخل هذا الإطار، فيكون على كل فرد التزام بالعمل ولا يعفى أحدهم من ذلك، وإن اختلـف العمل من فرد لآخر.

وفيما يتعلق بالمجالات التى تحولت فيها الأصول الأكثر أهمية مـن الملكيـة والإدارة المشتركة – مثل قطع الأرض المروية علـى ضـفاف النيـل وقطعـان الحيوانات فى المجتمعات الرعوية – تتولى الأسرة الممتدة التحكم فى الموقف عبر منح رب الأسرة سلطة خاصة، فهو الذى يتخذ قرار تحويل قطع الأرض من ملكية الأسرة إلى ملكية أفراد فى الأسرة، أو إعطاءهم حق استغلالها. وفى هذه الحالة قد يؤدى امتداد الأسرة خارج حدود معينة، وكذا عملية التقسيم التى قد تحدث فى حياة رب الأسرة، إلى حدوث نوع من التفتت الذى يعرقل الإنتاج. ويزيد حجم الأسـرة فى المديرية الشمالية – على سبيل المثال – بمعدل أكبر بكثير من الامتداد المحتمل فى المناطق المروية حيث تستخدم كل الأساليب التقنية(3). ويؤدى هذا إلى تشـكل نسق معقد فى استخدام وملكية الأرض، مثل استخدام الساقية وطلمبة الرفـع فـى دنقلا، وملكية قطع الأرض فى مديرية النيل(4).وتخلق الزيادة السكانية المتسـارعة فائضاً فى قوة العمل يجب توجيهه نحو مناطق أخرى. ولا يمكن ممارسة الإجبار على العمل فى حدود المنطقة فى ظل هذه الظروف لسبب بسيط هو نقص فـرص العمل.

وفوق هذا قد يؤدى وجود الأسرة الممتدة كمؤسسة ضمان خاصة إلى نقـص الانتفاع من قوة العمل المتاحة. وهو ما يحدث عندما يكتفى بعض الأفـراد داخـل الأسرة الممتدة بالقيام ببعض الأعمال الصغيرة فى الإنتاج الزراعى، ويعتمدون فى

الحصول على احتياجاتهم الضرورية على أعضاء الأسرة الأكثر نشـاطاً. ويبـدو التوجه نحو الهجرة مفيداً للنسق التقليدى الموجود فى الأرض المروية، حيث يساعد فى تخفيف الضغط السكانى[5].

بل والأكثر أهمية من هذا أن الفائض النقدى الذى يكونـه المهـاجرون قـد يستخدم فى تحسين قطع الأرض الكائنة فى موطنهم الأصلى. ويبدو أن هذا التطور قد تبعه تغير طفيف فى بنية الأسرة فيما يتعلق باتخاذ القرارات. إذ أن أولئك الذين يحصلون على دخول إضافية قد بدأوا فيما يبدو يحصلون على سلطة مـا، فحتـى وهم فى أماكن عملهم البعيدة أصبح لهم دور كبير فى اتخاذ القرار بشأن ممتلكات الأسرة بدلاً من رب الأسرة الذى ظل مقيماً فى الموطن. ومن ثم فمـن المعقـول افتراض أن بذور تغيير البنية فى كل المؤسسة قد وضعت فى هذه المرحلة.

والنقطة الجديرة بالملاحظة هنا هى أن الأسرة الممتدة – بأعضائها المهاجرين – لا تزال تزيد من تفتت الأرض عملياً وفيما يختص بالجانب القـانونى للملكيـة. وتواجه محاولات تجميع قطع الأراضى فى مشروع كبير صعوبة حل مشـكلات الحقوق على قطع الأرض، وتجميع الأفراد المختلفين لاتخاذ قرار ما فـى حـدود الوقت المطلوب، فمثلاً تعانى مشروعات كثيرة على النيل مـن التـأخير المفـرط بسبب هذا الجانب من المشكلة.

أما تنظيم الأسرة الممتدة فى الأراضى المزروعة بمياه الأمطار فى السودان، فهو لا يؤدى إلى تفتيت الأرض حيث أن نسق الزراعة هناك يعطى الأسرة فرصة زيادة حقلها بنفس معدل زيادة عدد أعضائها وربما أكثر. غير أن استخدام أساليب الزراعة التقليدية لا يمكن أن يسمح بزيادة قطع الأرض المنزرعة إلى ما لا نهاية. فيمكن للأسرة الممتدة أن تنتج لنفسها فحسب ما يسمح بالبقاء وفى حدود الفرصـة الممكنة لتحقيق الفائض. وتظهر هناك حاجة دائمة إلى طلب المساعدة فى مراحـل معينة من عملية الزراعة، إذ أن فترة الأمطار هى التى تحدد فترة وضع البذور أو التطهير، وفى هذه الفترة تطلب الأسرة الممتدة مساعدة أفراد وأسر الجيرة الذين قد يكونون مرتبطين بها بالنسب أم لا. ويعد هذا النوع من العمل الجماعى ممارسـة شائعة فى معظم مناطق السودان، بما فيها بعض المناطق ذات الأراضى المروية. ومع ذلك يظل من المهم ملاحظة أن الدفع لقاء هذا العمل يأخذ شكل حفلات ومآدب

يقيمها مالك الحقل للجماعة بعد الانتهاء من العمل. كما يستخدم الترتيب نفسه فـى أعمال أخرى مثل بناء البيوت.

وتنتمى إلى الاقتصاد المعيشى كل الأنشطة التى تتم بالطريقة المـذكورة فـى مجال الإنتاج الزراعى. غير أن المحاصيل النقدية لا يمكن انتاجها بهذه الطريقـة، حيث يعتبر العمل المأجور هو الوسيلة الوحيدة لاجتذاب الأفـراد للمشـاركة فـى الأنشطة الخاصة بهذا الإنتاج. ولكن الأسرة الممتدة تظهر هنا كعقبة أيضاً. فنادراً ما يقوم أفراد الأسرة ببيع قوة عملهم فى حدود موقعهم المحلى، إذ أن مـن يقبـل على نفسه القيام بهذا يفقد مكانته داخل المجتمع ويتحول إلى مجرد تـابع للأسـر الثرية، وتعد علاقة التبعية هذه، والموجودة فى كثير مـن المجتمعـات المحليـة بالمناطق الريفية، إحدى نقاط توليد اللامساواة.

وبينما يتزايد إنتاج المحاصيل النقدية بواسطة الأفراد، فإن الفوائد الناجمة عن ذلك تذهب إلى المنتجين الفرديين وأفراد أسرهم النووية، وليس إلى جميع أعضـاء الأسرة الممتدة. ويبدو أن الأخيرة لا تشجع مثل هذه المشروعات، فيتم التشديد على الحاجة إلى التضامن فى إطار مؤسسة الأسرة الممتدة، وكذلك النظر إلى الأنشطة الفردية باعتبارها انحرافاً عن القواعد الموروثة.

ولا يختلف الأمر عن ذلك وسط الرعاة، والذين تعتبر القطعان بمثابة الأصـل الرئيسى فى الحياة الاقتصادية عندهم، فبالرغم مـن الملكيـة الفرديـة لـرؤوس الحيوانات، يملك رئيس الأسرة الممتدة سلطة التصرف فى الـرؤوس الموجـودة بالقطيع. ويمكن من حيث المبدأ لأبنائه المتزوجين – والذين حصلوا بالفعل علـى نصيبهم المنفصل من القطيع الخاص بالأسرة – أن يتصرفوا فى الرؤوس المملوكة لهم، ولكنهم من الناحية العملية يجب أن يحصلوا على موافقة الأب.

ويلاحظ أن التأخيرات التى تحدث عند اتخـاذ معظـم القـرارات الخاصـة بالتصرف فى رؤوس الماشية تعطل عملية التسويق. بل إنه عند جماعتى الـدينكا والنوير فى جنوب السودان، وحتى إذا تقاعس الأب عن ممارسته سلطته فى إدارة القطيع، فإن الأشقاء داخل الأسرة يتكاتفون لوقف عملية التصرف التى يعتبرونهـا غير ضرورية، وينبثق هذا من حقيقة أن من مصلحتهم الحفاظ على نمـو القطيـع حتى يتمكنوا من الزواج، نظراً لأن الماشية تعتبر الطريق الوحيد نحو الزواج فى مجتمعهم(6).

ومن الصعب بالنسبة للفرد فى هذه الجماعات محاولة ممارسة طرق أخـرى فى الإنتاج، بسبب حقيقة أن جميع الأنشطة تدور على أساس وحدة الأسرة الممتدة وتعاونها مع الوحدات المماثلة فى إطار العشيرة. وتتغير الأمور ببطء فى النـوير الغربية والدينكا الشرقية[7] منذ فيضانات 61-1964. إذ أن الهجرة إلـى القسـم الشمالى من البلاد وترك الماشية المملوكة لهم فى الموطن قـد أعطـت الفرصـة لبعض الأفراد لتحقيق دخل خاص بهم خارج الحيز التقليدى. غير أن معظم هـذا الدخل يعود ثانية إلى النسق التقليدى فى شكل شراء ماشية لقطيع الأسرة. وحتـى فى هذه الحالة، يبدو الفرد عاجزا عن ممارسة سلطة كاملة فى التصرف فى القطيع الذى بناه، دون تدخل رئيس الأسرة الممتدة. وفى حالات نادرة، عاد بعض هؤلاء الأفراد من هجرتهم الشمالية وبدأوا يتاجرون بالماشية، وهو مـا يعتبـر مناقضـاً للمبادئ التى تحترمها الأسرة الممتدة. وبوجه عام فإن سلطة الأسرة الممتدة علـى القرارات المتعلقة بالقطيع – وهو الأصل الرئيسى فى هذا المجتمع – والتى يعبـر عنها رب الأسرة، تعتبر غير قابلة للنزاع. أما الحالات الاستثنائية التى ذكرناهـا فإنها لم تشمل عدداً هاماً من الأسر.

الأسرة الممتدة والحياة السياسية

رأينا فى الجزء السابق إحدى الطرق التى تتولد مـن خلالهـا اللامسـاواة. وبالنظر إلى تاريخ تنظيم الجماعات المختلفة فى السودان، نكتشف أن معظم هـذه الوحدات كان تحت سيطرة سلطة مركزية ما بدءاً من القرن الرابع عشـر. ومـع اطراد علاقاتهم بالسلطة المركزية اتضحت الحاجة إلى نوع من التمثيـل، وهـو الأمر الذى خلق جماعة مهيمنة وسط تلك الوحدات.

وأصبحت الوحدة الممثلة هى مركز القوة فى الإقليم، وحيث ينحـدر معظـم أعضائها من جد مشترك ويدعون بحقوق لهم على الموارد فى الأراضى المحيطة بهم. واجتذب هذا المركز الأتباع الذين يقفون على مسافة اجتماعية ومادية من قلب المركز، وتتوقف علاقتهم مع القلب حسب تلك المسافات. ولا يعدو قلـب مركـز القوة هذا أن يكون الأسرة الممتدة التى نجحت فى توطيد قواها وسطوتها والحفاظ على وضعها النخبوى فى إطار وحدتها، من خلال إقامة العلاقـات مـع السـلطة المركزية فى البلاد[8].

وتعطى مفاتيح السلطة لأفراد فى هذه الأسرة الممتدة التى أصبحت من خلال تاريخها بمثابة بدنة متميزة داخل جماعتها العرقية. ويمكننا من خـلال الدراسـات التى أجراها الأنثروبولوجيون على القيادة وسط معظم الجماعات السودانية إعطاء أمثلة لتوضيح هذه النقطة (أنظر: دراسة "إيفانز – بريتشارد" للنوير، ودراسة "أسد" للكبابيش، ودراسة "كنيسون" للبقارة، ودراسة عباس أحمد محمد للحسانية، ودراستنا لرفاعة الهوى).

ومن خلال تتبع تطور المؤسسات السياسية فى البلاد، وخاصة محاولة الإدارة الاستعمارية السماح ببعض المشاركة تحت سيطرتها، نكتشف أن القادة التقليـديين وأعضاء أسرهم الممتدة هم الذين كانوا دائماً ممثلى المناطق الريفيـة لـدى الحكومـة المركزية[9]. وحتى مع التطور الأخير للطبقة الجديدة من المثقفين الذين رشحوا أنفسهم للمنافسة على المواقع المختلفة بتقـديم أنفسـهم كممثلـين لسـكان الحضر، فإن النخبة التقليدية تمكنت من الحفاظ على سيطرتها من خلال الاسـتفادة بارتباطاتها مع المناطق الريفية.

غير أن النخبة الحضرية ذاتها لم تلعب دورها فى اللعبة السياسية ولم تـنظم علاقاتها الاقتصادية خارج سيطرة نسق الأسرة الممتدة. فإلى جانب العائلات الدينية التى لعبت الدور الأكثر سيطرة فى السياسة الوطنية، هناك أيضاً بعض العـائلات التجارية المستفيدة من نسق الأسرة الممتدة كجماعة تضامن، والتى حافظت علـى نفوذها فى الساحة السياسية ومجال التجارة. فقد ساهمت مالياً فى دعـم الأحـزاب السياسية التى تؤيدها، كما اضطلعت فيما بينها بتقسيم المصـالح التجاريـة بـين أعضائها.

وبالنسبة للتطور السياسى الأخير فى السودان والذى بدأ مع إلغـاء الأحـزاب السياسة غداة 25 مايو 1969 ، ومن ثم تصفية الإدارة الأهليـة وتـأميم بعـض الشركات الهامة .. فقد أدى هذا إلى إضعاف نفوذ النخبة التقليدية فـى المنـاطق الريفية والحضرية معاً، غير أنه من البعيد تماماً عن الحقيقة القول بالاختفاء الكلى للنفوذ المعتاد للأسرة الممتدة على الحياة الاقتصادية والسياسية. إلا أنه أصبح أمام الجماهير الآن فرصة أفضل لأن يكون لهم ممثلون فى مواقع كانت دائماً بعيداً عن منالهم. ومن ثم بدأت دورة مختلفة للنخبة، كما أصبح الحراك بين فئات المجتمـع المختلفة ممكناً.

الأسرة الممتدة والتنمية

إنه لمن قبيل الوهم تصور أن المجتمع الجديد الذى يوفر المساواة يمكن بناؤه من خلال الحفاظ على نسق التنظيم التقليدى – اقتصادياً كان أم سياسياً – أو على علاقات الأسر الممتدة. ولا شك أن للأسرة الممتدة مزاياها التى برهنت عليها، ولكن من الواضح أيضاً أنه نسق يطمس طبيعة العلاقات الاستغلالية الموجودة فى المجتمع تحت غطاء من مبادئ الجماعية والتعاون. كما يفضى هذا النسق إلى تفتيت الأرض مثلما فى حالة شمال السودان، ويخلق حالة من التبعية بين أفراد الشعب الذين يمكن إذا أتيحت لهم فرصة بناء وتطوير أنفسهم على نحو فردى، يمكن أن يرفعوا من إنتاجيتهم وكذا إنتاجية إقليمهم وبلادهم بشكل عام.

أما فى حالة السكان الرحل فإن سلطة رب الأسرة الممتدة فيما يتعلق بقرار التصرف فى رؤوس الماشية وإمكانية تأجيل ذلك نتيجة الجدل من جانب بعض أفراد الأسرة الذين يجدون من مصلحتهم الاحتفاظ بالرؤوس المقترح بيعها .. هذه السلطة تؤدى فى بعض الأحيان إلى الاحتفاظ بأعداد زائدة من الماشية، وهو ما يخلق عدداً من المشكلات البيئية.

إن الدعوة إلى تعديل النسق القائم بما يناسب الخطط الحالية للتنمية، هى محاولة للوصول إلى حل وسط بين التنمية والنمو من ناحية، ومراعاة جماعات المصالح من ناحية أخرى، ومن ثم الاحتفاظ بعدم المساواة المتضمن فى الأخيرة. أما المطلوب فى هذه المرحلة فهو التفكيك التام للنسق التقليدى من خلال تطوير المواقف الفردية الساعية نحو زيادة الإنتاجية والمشاركة الشعبية المتساوية قدر الإمكان فى صناعة القرار. كما يمكن للدولة أيضاً التحكم فى هذا الاتجاه الفردى من أجل ضمان ألا يؤدى هو الآخر إلى المزيد من استغلال الجماهير. ويمكن القول إن التغيرات التدريجية الحادثة فى داخل نسق الأسرة الممتدة ترجع أساساً إلى الهجرة وما تحدثه من آثار كبيرة. ولا يجوز بالطبع إنكار وقوع تلك التغيرات، إلا أنها تتم ببطء شديد. كذلك فإن التغيير الذى نحن بحاجة إليه بالنسبة للنسق التقليدى يجب أن يتم فى إطار الواقع المحلى وليس بعيداً عنه.

مــلاحــظات:

1- يتشكك عدد من الأنثروبولوجيين فى صحة هذا الافتراض. فعلى سبيل المثال يــرى "روبن فوكس" أنه بمثابة "افتراض بحقيقة مشكوك فيها وفى نفعها، ومن ثم تساق الحقــائق عنوة وبشكل مجافٍ للواقع حتى تتلاءم مع ذلك الافتــراض. ومــن المؤكــد أن التجمــع الاجتماعى الأساسى وغير القابل للتجزئة يتكون من الأم والأطفال. وبصرف النظر عــن أى طارئ يمكن أن يحدث، فإن هذه الوحدة عليها السعى والتنقيب عن الأنواع مــن أجــل البقاء". (Robin Fox 1967 : 37)

2- لخص "روبن فوكس" حقائق الحياة تلك فى العناصر الأربعة الآتية:

أ- النساء يجئن بالأطفال.

ب- الرجل يخصبون النساء.

ج- عادة ما يمارس الرجال السيطرة.

د- الأقارب المباشرون لا يتزاوجون فيما بينهم.

(Robin Fox 1967 : 31)

3- بينت الدراسات السكانية فى السودان المنطق القائم وراء ارتفاع الخصــوبة والقيمــة الاقتصادية للأطفال فى الريف السودانى. (M.A.Galal el Din 1976) ويؤدى ارتفاع معدل الخصوبة إلى الزيادة النسبية الملحوظة فى السكان فى هذه السنوات.

4- يعود إدخال الساقية فى السودان إلى الألف عام الأخيرة قبل المــيلاد. ومــع وجــود الساقية كان تنظيم الإنتاج قبل عام 1930 مبنياً أساساً على القرابة. وقــد كانــت الأســرة الممتدة تمتلك قطعة أرض من عشرة أفدنة (عمر 1976 : 8) وتروى قطعة الأرض نفسها حالياً وفى معظم المناطق باستخدام الطلمبات.

5-نركز فى هذه الورقة على مؤسسة الأسرة الممتدة وهجرة العمل، فى المناطق المروية والمزروعة بالأمطار على السواء، وحيث يجب تناول هذه الهجرة كعمليــة تســاعد فــى تخفيف الضغط السكانى. وليس معنى هذا أن آثار هذه العملية إيجابية دوماً على المنــاطق

الريفية. وتعد مشكلة "بلترة" السكان الريفيين- أى التحول من حائزين إلى عمالة زراعية- هى أهم جوانب هذه العملية، ولكن هذا ليس موضوع الورقة الحالية.

6-يمكن الحصول على تفاصيل أكبر عن دور الماشية فى مجتمعات جنـوب السـودان، وعن مكانة الأسرة الممتدة، فى الأعمال الكلاسية "لإيفـانز – بريتشـارد" عـن النـوير، و"لينهاردت" عن الدينكا. كما توفرت مادة حديثة فى التقرير الصادر عن فريـق البحـث الاجتماعى– الاقتصادى بشأن قناة "جونقلى" (1976) وفى: Abdel Ghaffar1976.

7-عانت منطقة النوير الغربية والدينكا الشرقية (المعروفة حالياً بمنطقة قناة جونقلى) مـن استمرار الفيضانات العالية فى الأعوام 61-1964، فيما عدا منطقـة صـغيرة مرتفعـة السطح، وقد أدت الفيضانات إلى خسائر كبيرة فى رؤوس الماشية.

8-النخبة معرفة هنا "من حيث وسائل القوة – مثل أولئك الذين يتولون مناصـب قياديـة" (Mills 1956 : 23) وتشير النخب هنا –على الأخص- إلى أولئك الذين يدعون لأنفسهم الأفضلية والتفوق، ومن ثم حقهم فى ممارسة النفوذ فى تقرير مصير الجماعـة. ويمكـن للنخبة فى هذا السياق أن تكون إحدى الأنماط الثلاثة التالية: مجموعة تستند أفضليتهم على امتلاك مهارات ومواهب خاصة، ومجموعة ذات أفضلية تقليدية وغير متخصصة تمامـاً، وأخيراً مجموعة تشكل احتياطياً من المهارات والمواهـب مـن كـل الأنـواع (Abdel Ghaffar 1974).

9-حول تطور الإدارة البريطانية فى السودان أنظر جعفر محمـد بخيـت ومحمـد عبـد الرحيم. ويجب هنا إيلاء اهتمام خاص لتطور الإدارة الأهلية (1922) وإنشـاء الجمعيـة التشريعية (1948)، وخاصة دور النخب التقليدية فى كلتيهما.

المـراجـع:

Abdel Ghaffar M. Ahmed, 1974. Shaykhs and Followers: Political Struggle

in the Rufa'a al-Hoi Nazirate in the Sudan. Khartoum University Press.

____. 1976. Anthropology and Development Planning in the Sudan: The

Case of the Jonglei Project, Economic and Social Research Council, Bulletin No. 50.

Abd al-Rahim, M., 1960. Imperialism and Nationalism in the Sudan: A Study in Constitutional and Political Development 1899-1956. Oxford, Claredon Press,

Amin, Samir, 1964. The Class Struggle in Africa, Africa Research Group.

Asad, Talal, 1970. The Kababish A'rabs: Power, Authority and Consent in a Nomadic Tribe, London, Hurst.

Bakheit, G. M. A., 1972. The British Administration and the National Movement in the Sudan 1919-1939. Translated to Arabic by Henri Riyad, Dar el Thagafa, Beirut.

Cunnison, lan, 1966. Baggara Araba: Power and the Lineage in a Sudanese Nomadic Tribs, Oxford University Press.

Evans-Pritchard, E. E. 1940. The Nuer: a description of modes of livelihood and Political Institutions of a Nilotic People. Oxford, Clarendon Press.

Fox, Robin, 1967. Kinship and Marriage, Penguin Books.

Jalal el Din, M. E., 1976. The Economic Value of Children in the Sudan (memio).

____. Rationality of High Fertility in Urban Sudan (memio).

Harries, C. C., 1969. The Family, George Alien and Unwin Ltd., London.

Junglei Socio-Economic Team, 1976. Report No. 2 Interim Report.

Lienhardt, G., 1961. Divinity and Experience: The Religion of the Dinka. Oxford, Glarendon Press.

Mills, C. W. 1956. The Power Elite, Oxford University Press.

Mohamed, A. A. 1972. Political Leadership Among Two Arabic-speaking Sudanese Tribes, the Hassaniay and Hissinat, Ph. D. London School of Economics.

Nadel S. F., 1956. The Concept of Social Elites, International Social 'Science Bulletin, Vol. VIII. No. 3.

Omer, E. A. B., 1976. Rural Traders and Soda-Economic Transformation in Dongola area. Northern Province, Bulletin No. 47, Economic and Social Research Council, Khartoum.

Smith, R. T., 1968. The Family: Comparative structure, International Encyclopedia of the Social Sciences, (Vol. 5 pp. 301-313), Macmillan Co. and the Free Press, New York.

الفصل الثامن

مناسبة أنساق تنظيم الإنتاج المحلية للتنمية الريفية (حالة من السودان)

مناسبة أنساق تنظيم الإنتاج المحلية للتنمية الريفية
(حالة من السودان)(*)

مقدمة : ملاحظات نظرية :

"لن تتحرر أفريقيا من خلال التنمية الميكانيكية للقـوي المادية، ولكن يد الأفريقي وعقله هما اللذان سوف يـدفعان ويحققان جدل تحرير القارة" .(Fanon 1970 : 183)

بمجرد أن يدخل المرء في أي مناقشة بشأن التنمية في العالم الثالث، يجـد نفسه محاطاً بكثير من الآمال والشكوك. أما الآمال فهي في مقاربـة جديـدة، مبنية علي أفكار سليمة وتوجه أيديولوجي واضح . وأما الشكوك فهي تتبـدي من الدائرة الجهنمية " للوم الضحية " والتي هيمنت لزمن طويـل علـي علـم الاجتماع. وبكلمات أخرى، يأمل المرء أن تتوطد اتجاهات ثورية بدأت تدريجياً تكتسب أرضية في حقل العلوم الاجتماعية عامة، وعلم الاجتماع بوجه خاص. ولكن هذا يبدو أمراً مشكوكاً في تحققه بسبب الجمـود الـذي وصـلت إليـه النظريات السوسيولوجية ، خاصة مع وجود قوي متنفذة وذات مصلحة خارج المجال الأكاديمي ، تتمني الإبقاء علي الأوضاع القائمة لأطـول وقـت بقـدر الإمكان .

ينبغي علي علماء الاجتماع أن ينظروا إلي التنمية علي أنها تعني إطـلاق طاقات السكان في سعيهم من أجل حياة أفضل. بيد أن " فانون " يخبرنا أنهـا حرية لن تتحقق من خلال تنمية ميكانيكية للقوى المادية، وإنما هي تحرير أيدي وعقول الشعوب، أي إطلاق الحرية لطاقتهم المادية والفكرية . وحتى تكون أي مناقشة للتنمية في العالم الثالث ذات جدوى، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار مفهوم " التنمية " نفسه . حيث هناك تنوع كبير في التعريفات التي أعطيت لها:

(*) نشر هذا الفصل عام 1974، دورية رقم 4 صادرة عن المجلـس القـومى للبحـوث مجلس الابحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم.

> "إنه كثيراً جداً ما يستخدم المصـطلح – التنميـة – بحس اقتصادي خالص. والتبرير الشائع في ذلك هـو أن نوعية الاقتصاد تمثل في حد ذاتها مؤشراً جامعاً للسـمات الاجتماعية" .(Rodney 1972 : 10)

وهناك خلط يقع كثيراً بين التنمية ومؤشرات النمو الاقتصادي، مثل نصيب الفرد من الدخل أو الإنتاج القومى، غير أن البلدان المختلفة قـد خبـرت فـي الماضي النمـو دون تحقـق التنميـة (Cockeroft, Frank and Johnson 1972) وهي المسألة التي أثارت أسئلة متزايدة يجب الإجابة عنهـا أولاً قبـل الدخول في مزيد من النقاش حول المسألة. ومن أهم هذه الأسئلة ذلك المتعلـق بتعريف التنمية الاقتصادية:

> "ينمو المجتمع اقتصادياً عندما يزيد أفراده معـاً مـن قدرتهم في التعامل مع البيئة . وهي القدرة التـي تعتمـد عـلي المـدى الـذي وصلوا إليه في فهم قانون الطبيعة (العلم) ، والمدى الذي حققـوه فـي وضـــع هـذا الفهم في الممارسة بأدوات مستنبطة (التقنية) ، وكـذلك علي طريقة تنظيم العمل."(Rodney, ibid:10)

لا يكتمل أي ذكر لقضية التنمية في العالم الثالث دون مناقشة حالة التخلف التي تعيشها معظم بلدان العالم الثالث . وقد نظر علماء الاجتماع التقليديون إلي حالة التخلف هذه علي أنها " مرحلة متأصلة في التاريخ سبق وأن مرت بها منذ زمن طويل البلدان المتقدمة الآن ". (Frank 1972:3). ولكن البحث الجاد قد بين مدي خطل هذه الفكرة . إذ إن تاريخ بلدان العالم الثالث يثبت أن تخلفها قد جاء نتيجة استغلال الدول التي أصبحت متطورة الآن، وذلـك علـي امتـداد مراحل تاريخية مختلفة. وهو ما وثقته جيداً الأعمال التي اقتطفنا منها هنـا، بدءاً من أفريقيا وانتهاء بأمريكا اللاتينية .

ودائماً ما يتم التشديد علي وجود ثنائية في البنية الاقتصادية والاجتماعيـة في العالم الثالث ، وهو ما يتبدى في استمرار نوع من ازدواجية بنية المجتمع : القطاعان الحضري والريفي، حيث يمتلك كل منهما خصائص وطبيعة مختلفة.

وبينما يعتقد أن القطاع الحضرى يتطور بمعدلات معقولة، يسود الاقتناع بـأن القطاع الريفي يواجه عدداً من العقبات التي تعرقل تنميته وإنتاجيته:

"تعتبر الإنتاجية مدخلاً مفهوميـاً نمطيـاً تسـتخدمه الدراسات الأفريقية فيما يتعلق بالفقر الريفي . وبالطبع هم لا يتطرقون أبداً للسؤال الرئيسي ، ألا وهو " إنتاجية لمن ؟"(Onage 1972:2)

ويغيب عن مثل هذه المناقشات مجمل فكرة التراتب الطبقي. ولا شك أن الإجابة عن سؤال " أوناغي" سوف تقودنا إلي صلب مشـكلة التخلـف . ولا يجوز الاكتفاء عند تناول هذا السؤال بمناقشة بنية الجماعات العرقية المختلفـة التي يتشكل سكان هذه البلدان منها والتراتب الاجتماعي داخلها، وإنمـا يجـب الاهتمام أيضاً ببحث موقع الاقتصاد الوطني لتلك البلدان من التكتلات السياسية والاقتصادية الرئيسية في عالم اليوم .

إن بلدان العالم الثالث تدور في فلك الاقتصاديات المتروبوليتانية المسيطرة الآن. وتتأثر إنتاجية أكثر المناطق بعداً في هذه البلدان- علي نحو مباشـر أو غير مباشر- باحتياجات المراكز المتربوليتانية. بل حتى عندما تزيد إنتاجيتهـا فإن الفوائد من ذلك تعود عادة علي القوي الخارجية المسيطرة أكثر من السكان المحليين . أما أكثر القطاعات تخلفاً في اقتصاديات هذه البلـدان فهـى تلـك القطاعات التى كانت محل اهتمام واستغلال المراكز المتروبوليتانيـة ولكنهـا أصبحت مهملة الآن بعد استنفاد مواردها . ومن الواضح أن الخلل الأساسي في الدراسات التي تتناول التنمية الريفية في أفريقيا اليوم يكمن في عـدم قـدرتها علي استيعاب تاريخ عملية التخلف في القارة .

لقد اتبعت الخطط المطروحة للتنمية اتجاه جعل هذه البلدان مساهمة نشطة في تنمية المجتمعات المتقدمة بالفعل، ومن ثم تقود سكان البلدان الموضوعة لهم هذه الخطط نحو المزيد من الفقر . حيث يتم إهمال الطلب المحلي علي سـلع معينة ، مقابل تصدير حتى المواد نفسها إلي البلدان المتقدمة . ورغم الحـديث عن المعونات والمساعدات الآتية إلي العالم الثالث ، فإن ما يتكشف من التحليل النهائي هو إسهام بلدان العالم الثالث في دعم اقتصاديات المتروبول حيث ترسل إليها أكثر مما تتلقي منها.وإمعاناً في ضمان استمرار هذا الموقف يجري توجيه

اللوم للضحية بدعوى عدم قدرتها علي استخدام التقنيات والمواد التقنية المرسلة إليها عن طريق المساعدات. ومن المعروف أن الأدوات التقنية الحديثة ، وحتى تعطي النتيجة المتوقعة منها، تتطلب طرقاً جديدة فى تنظيم العمـل أو إعـادة تكييف النسق التقليدي . فهي عنصر جديد في الإنتاج لا يكون كفؤاً إلا بإحداث تغيير فى علاقات الإنتاج في المجتمع الذي يتم إدخالها فيه. وبدلاً من البحـث الهادف إلي تحديد المواقع التي يجب فيها رفض تلك المعونـة التقنيـة، وهـو المعيار الموضوعي الوحيد في هذه الحالة ، يتم إطلاق الأحكام القيميـة عـن كسل " السكان المحليين" و " الافتقار إلي القـدرة العقليـة " اللازمـة لإدارة عناصر تقنية معقدة .

ويجب علي "السكان المحليين" أولاً – وقبل قبول أو رفض المساعدة التقنية – أن يتمعنوا في دراسة آثارها المحتملة علي علاقات الإنتاج عندهم، وعلـي مجمل بنيتهم الاجتماعية. فإذا نتج عن هذه المساعدة زيادة التجانس والتضامن داخل المتجمع المحلي ، يصبح من السهل قبولها ومن ثم تكييف التنظيم التقليدي بما يتمشي معها تدريجياً. أما إذا كان العكس هو المتوقع فيجب رفـض هـذا التدخل حتى لو بدا إجبارياً. لقد ساعد انتشار وسائل الاتصال الحديثة مثلا علي التواصل بين مختلف المجتمعات المحلية وتبادل الخبرات . وكذلك فإن خبـرة أولئك الذين قبلوا إدخال العناصر الجديدة في نسقهم الإنتاجي ونتج عنها تفكـك المنظومة التقليدية ، يتم استخدامها دائماً من جانب الباحثين المعنيـين لـرفض هذه المساعدة.وفي الوقت نفسه إذا لم تؤد هذه العناصر الجديدة إلـي حـدوث صراع رئيسي داخل التنظيم الاجتماعي، وكان النسق التقليـدي قـادراً علـي التكيف مع التعديلات المطلوبة ، فإن هذا الموقف يقود إلي تنمية حقة ولـيس مجرد نمو .

مناهج بديلة للتنمية

(حالة من السودان)

عرف تاريخ السودان الحديث بدائل مختلفة اقترحـت لمواجهـة مشـكلة التنمية، بل وعرف بعضها طريقه إلي التطبيق. ولكن الحديث عـن السـودان إجمالاً في هذا الموضوع يتطلب حيزاً أكبر من المتاح هنا ، كمـا أن إجـراء

نقاش مفصل بهذا الشأن ليس من أهداف هذه الورقة. ومن أجل إعطاء فكـرة واضحة عن بعض هذه المناهج، سوف أتحدث عن إقليم واحد، حيث أراجـع بعض جوانب الأساليب المقترحة والمطبقة لتنميته .

يقع إقليم الفونج الجنوبى بين النيلين الأزرق والأبيض، ويعتبر أكثر أجزاء السودان تخلفاً، ومن ثم يمكن أن يفيد كمثال جيد. كان هـذا الإقلـيم تاريخيـاً مصدر الكثير من السلع في تجارة مملكة الفونج (1504-1821) ، حيث كان المصدر الرئيسي للذهب والرقيق اللذين هيمنا علي تجارة المملكة. وبعد مرور سنوات قليلة من الحكم التركي (1821-1885) بدأ الأقليم يفقد أهميته تدريجياً بسبب الاستغلال الذي تعرضت له موارده الرئيسية من جانب نظـام الحكـم الجديد. فقد وجد فيه الأتراك ساحة سهلة للحصول علي العبيد من الجنـوب ، كما توصلوا في الوقت ذاته إلي أن عمليات استخلاص الذهب في منطقة " بني شنقول " ليست مربحة اقتصادياً . ومن ثم فقد انسحبوا منها في عهد سعيد باشا.

وكان من أثر العلاقات التي أقامها مركز مملكة الفـونج، وبعـده مركـز السلطة التركية، مع سكان الإقليم أن تراكمت عواقب خطيرة علي تنمية الإقليم. فمن ناحية أدت أشغال استخلاص الذهب إلي فرض السخرة وسيطرة العناصر الأجنبية علي السكان المحليين ، ومن ناحية أخرى قادت تجارة الرقيـق إلـي إشاعة عدم الاستقرار وتفكيك البنية الاجتماعية للجماعات العرقيـة المختلفـة الموجودة بالمنطقة (James 1968). وبدون العـودة إلـي هـذه الأحـداث التاريخية لن يتسني فهم حالة الفقر الماثلة في الإقليم، أو البنية غير المسـتقرة لعلاقات الإنتاج، أو نشأة نمط الإنتاج الحالي في هذه المجتمعات .

ولدي التصدي لعملية تحليل الوضع الاجتماعي في الإقليم يمكننا التمييـز بين جماعتين. أولاهما تلك التي يمكن اعتبارها الجماعة المسيطرة في المجالين السياسي والاقتصادي، والثانية هي الجماعة المسيطر عليها . وتتكون الجماعة الأولي من التجار السودانيين الشماليين الذين جاء أجدادهم إلي المنطقـة فـي الحقبة الأخيرة من عهد مملكة الفونج ، أو الفترة الأولي من الحكم التركـي- هرباً من الانتقام لمقتل إسماعيل باشا – وأقاموا علاقات مصاهرة مع السـكان المحليين ، ونتج عن هذه المصاهرات نشأة جماعة عرقية جديدة (تعرف الآن بالوطاويط) اعتنقت الدين الإسلامي، دين آبائهم ، إلى جانب معظم المعتقـدات

والممارسات الموروثة من ناحية الأم. وسمحت هذه الجماعة الجديدة لأفرادها بالزواج من قريباتهن من تلك الناحية إلا أنه لم يتم السماح للإناث بنفس الحق. فلم يكن يسمح بإعطاء البنات للزواج إلا لأعضاء من الجماعة نفسها، أو لوافدين جدد بهدف استقطابهم للإقامة في المنطقة ومن ثم بناء قاعدة قوية من الأنصار السياسيين .

وقد تمكن التجار الأوائل القادمون من شمال السودان من اكتساب مواقع للقوة والسلطة في ظل حكم " مكوك " الفونج . وحسبما يخبرنا الرحالة، فإن تلك المواقع كانت معقودة سابقاً للسكان المحليين، وقد شرح كثيرون الطريقة التي تم بها هذا الانتقال (Whitehead 1934) فمن خلال كون السكان المحليين يتبعون النظام الأمومي، وكذلك مصاهرة الأسر الحاكمة، تمكن التجار السودانيون الشماليون من الوصول إلي مواقع القوة. وقد سعي هؤلاء بمجرد تولي المناصب إلي كسب تأييد الأقارب من ناحية فرع الأب وتأييد جميع التجار الآخرين، ومن ثم مدوا سلطاتهم إلي المناطق المحيطة. وأعطوا التجار حرية كاملة في التجارة، وأشرفوا علي حماية قوافلهم. وفي الوقت نفسه قاموا ببناء جيوش خاصة تستخدم في حملات أسر الرقيق وجمع الإتاوات من السكان المحليين. وعلي وجه الإجمال شكل السودانيون الشماليون الممسكون بمواقع السلطة مع أقاربهم التجار وأنصارهم السياسيين الجماعة المهيمنة في الوحدات الصغيرة (الدويلات) التي نشأت قبيل نهاية القرن التاسع عشر في أنحاء الإقليم . وهي جماعة ذات تراتب عال يوجد في قمته الحاكم وقادة جيشه ومؤيدوه الخلصاء من التجار الأثرياء. أما أغلبية "الوطاويط" فيمثلون جمهرة أنصار هؤلاء الزعماء، ويحتلون وضعية أعلي من كل السكان المحليين، ولكنهم يطبقون نفس الوسائل والقواعد التي يطبقها السكان المحليون.

أما الجماعة الأخرى التي يمكن تمييزها فهي جماعة "البرته" (وتعني "السود") و "الأودوك" و " البورون". وتمثل " البرته" إحدى الجماعات الرئيسية لما قبل النيليين، ويمكن تلخيص وضعهم كما يلي :

"يوجد بين الكتلة الحامية والسامية (الغالة والأمهره)
والكتلة النيلية والنيلية – الحامية في السودان الكثير من
الشعوب المحطمة التي لا تنتمي ثقافياً أو لغوياً لأية كتلة .

والكثير منهـا لا يعـ ـ ـرف عنهـا – حتـى بالنسـبة للإثنوغرافيين الأفارقة- أكثر من أسمائها: برته ، ماس ، ماسونغ ، كوما ....الخ" (Grottanelli 1966: 23).

ويوجد لدى " البرته " معتقداتهم الخاصة ، ولكن القرون الأربعة الأخيـرة شهدت كسب الإسلام بعض الأرض وسطهم ، كما أن صـلاتهم مـع التجـار المسلمين من شمال السودان قد جعلتهم يجرون تعديلات هامة علـى نظـامهم التقليدي. لقد كان على كل من الإسلام والمعتقدات التقليدية عند " البرتـه " أن يكونا من المرونة للقبول بحلول وسط تسمح بتعايشهما معاً.

و" البرته" أهل زراعة ، فهم يزرعون الذرة ومحاصيل أخرى مـن أجـل المعاش. كما اعتادوا أيضاً على الاحتفاظ بأعـداد صـغيرة مـن الحيوانـات (الماشية أساساً) التي كانت تقدم للحكام . وخلال موسـم الأمطـار يقومـون باستخلاص تراب الذهب. وقبل نهاية القرن التاسع عشر قام الحكام الأقوياء في الإقليم بتغيير وضع السكان المحليين إلي " بليب" ، أي عبيـد، يعملـون فـي زراعـة الحقول بالمحاصيل اللازمة لتغذية الجيوش (ويقـوم الحـاكم ببيـع الفائض)، أو في استخراج الذهب (Marno 1874) أما أولئك الذين يعيشـون بعيداً عن مركز سلطة أحد الرؤساء، أو تحت سلطة أحد خصومه، فقد كـانوا يتعرضون من وقت لآخر لغاراته. وظل الأمر هكذا حتى بداية العشرينات من القرن العشرين ، حينما اتفقت الحكومتان الإثيوبية والإنكليزية- المصرية علي إنهاء وجود هذه الوحدات (الدويلات) حتى يتحقق نوع من استقرار الأمـن. ولكن حتى بعد هذا الاتفاق استمرت سيطرة التجار السودانيين الشماليين، ذلـك أنهم تمكنوا من التحكم في تجارة البن مع إثيوبيا ، كما استمروا فـي أشـغال استخراج الذهب وإن بكميات قليلة. وأيضاً دانت لهم السيطرة السياسية واحتلوا جمع مواقع السلطة التي أنشأتها الحكومة الإنكليزية – المصرية ، وحكـ ـومة السودان فيما بعد (العمد ، أعضاء المجالس المحلية ...الخ) ولم يكـن هنـاك تراتب اجتماعي ملحوظ وسط جماعة " البرته " . ففي ظل الاقتصاد المعيشـي الذى تتوقف منتجاته بشكل أساسي علي المطر ، وجد " البرته" من الضروري أن يكون لهم نسق في تنظيم العمل، فكانوا ينتجون ما يحتاجونه قبـل توقـف المطر. وهو ما دعا إلي قيام نوع من العمـل الجمـاعي . (انظـر: Abdel Ghaffar 1974)

خلاصة القول أن الوضع في إقليم الفونج الجنوبي قد اتسم بوجود جماعتين متمايزتين من التجار السودانيين الشماليين و " الوطاويط" ، إلي جانب السـكان المحليين الذين مثلنا لهم "بالبرته". وهناك اختلاف بين النسـقين الاقتصـاديين للجماعتين. فبينما كان الحكام السودانيون الشماليون وحلفاؤهم التجار منخرطين في التجارة ، كان السكان المحليون يمارسون الاقتصاد المعيشـى ويعتمـدون بدرجة كبيرة على العمل الجماعي كنسق خاص بهم في تنظيم إنتاجهم. وهـو الوضع الاجتماعي الذي يجب أخذه في الاعتبار في أية خطة رامية إلي تنميـة الإقليم .

ومن المهم عند هذه النقطة أن نلقي نظرة علي أنواع الخطط التي طبقـت في السودان، والسياسة (أو السياسات) التي اتبعتها. استهدفت خطـط التنميـة الاقتصادية للبلاد ككل – بعد استعماره عام 1900- جعله مساهماً فعـالاً فـي المنتجات الأولية اللازمة لاقتصاد المتروبول الاستعماري . وهذه هي المرحلة التي تم فيها إدخال الرأسمالية كنسق اقتصادي . ويمكن رؤية هذا بشكل خاص في إنتاج القطن الذي بدأته أولاً شركة قطن كسلا وغيرها في شمال السـودان ومنطقة " القاش" ، ثم تحولت زراعته بعد ذلك إلي الجزيرة. وتم ادخال نظـام إنتاج جديد ، وإن كان يجب ملاحظة أن الاستعمار لم يكن يرادف التحديث. فقد أدخل منظومة قيم جديدة مدعمة باستخدام القوة المادية ومتناقضة غالبـاً مـع المفاهيم المستقرة في المجتمع الخاضع للاستعمار.

ولم يكن النظام الاقتصادي الذي أدخله الاستعمار (النظام الرأسمالي) يعمل بأي شكل من أجل تنمية البلد، وإنما استهدف أساساً استغلال موارده الطبيعيـة والبشرية. وتم إهمال أقاليم مثل إقليم الفونج، لأنها لم تكن في الحقيقة ذات فائدة كبيرة للقوة الاستعمارية وللنظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تبنته . فكان على هذه الأقاليم أن تعاني الإهمال حتى يتم التفرغ لاستغلال الموارد المتاحة بيسر في أجزاء أخرى من البلاد. وهناك سبب هام آخر وقف وراء الإهمال وتجدر بنا هنا الإشارة إليه، ألا وهو هامشية الإقليم من زاويـة السياسـات المختلفـة المرسومة للشمال والجنوب.(انظر: Beshir 1968)

ومع بداية الخمسينيات تم إعمال منهج لتنمية الإقليم علي أساس من النظام الرأسمالي . فسمح لصغار الرأسماليين باستغلال أحد الموارد الرئيسـية فـي

الجزء الشمالي من الإقليم (أي الأرض) من خلال إقامة مشـروعات إنتـاج المحاصيل الآلية ، وذلك لإنتاج الذرة والتي تزايد الطلب الداخلي عليها، وكذلك الطلب الخارجي (لمزيد من المعلومات حـول هـذه المشـروعات انظـر : Abdel Ghaffar 1972,73) . وقد أدى هذا إلي حدوث نمـو سـريع فـي ثروات أفراد قلائل هم ملاك رأس المال، بينما السكان المحليون المقيمون فـي المنطقة والذين استخدموا في زراعة الأرض قد تدهور وضعهم من جماعـات مالكة للأرض ويقوم أفرادها بالعمل لحسابهم إلي عمالة زراعية تعـاني مـن شروط عمل غير مواتية. وشهدت أوائل الستينيات عملية إبعاد للـريفيين مـن قراهم الأصلية للمساعدة في إدخال هذه المشروعات ذات الاستخدام المكثـف للميكنة الزراعية، الأمر الذي قلص فرص أغلبية السكان المحليين المطرودين من الأرض حتى في التحول إلي عمال زراعيين .بل إن حتى الإنتاج من أجل البقاء أصبح مهمة شديدة الصعوبة في ظل تلك الظروف، وسجل وقوع مجاعة في الجزء الجنوبي من الإقليم عامي 70-1971 عانت منها أعداد كبيرة مـن السكان .

ومن العواقب الأكثر أهمية لهذا المنهج : زيادة هجرة العمال من المناطق الريفية، والتى كان لها آثار خطيرة علي البنية الاجتماعيـة فـي المجتمعـات الريفية . ومن ناحية أخرى أدت هذه الهجرة إلي زيادة معدلات الجريمة فـي المناطق الحضرية (كنتيجة للفقر). ولقد برهن هذا المنهج إجمالاً علـي عـدم قدرته على تحقيق التنمية ولكن الأمر الملاحظ فـى التقيـيم الرسـمي لهـذه المشروعات إلقاء اللوم علي الضحية واتهام السكان المحليين بعدم التعاون .

ومنذ خمس سنوات مضت جرى طرح نهج بديل ويمثل اتجاهاً نحو إنشاء مشروعات جديدة تستهدف فائدة السكان المحليين. وتبني هـذه المشـروعات الجديدة على افتراض أن فشل النهج السابق (الرأسمالى) لا يرجع إلـي عـدم قدرة السكان المحليين علي التمشي مع طرق الإنتاج الحديثة والآليـة (علـي الرغم من أن هذه النقطة لا يمكن التغاضي عنها كلية) . وإنما ينبغي النظـر إلي هذه المشروعات من زاوية مختلفة ، فهي مشروعات أقيمت بهدف استغلال كل من الموارد البشرية والطبيعية، كما لم يكترث القائمون على إدارتها بمعرفة ما يفكر الناس فيه فعلياً بشأن التنظيم. ولم يأخذوا في الاعتبار الطرق المحليـة في تنظيم الإنتاج، ولم يحاولوا الإفادة منها لأنها لا تدعم الأهداف الاسـتغلالية

التي يعمل لحسابها المديرون. وكان الافتراض عند أنصار النهج الجديـد هـو الاستفادة قدر الإمكان من طرق تنظيم الإنتاج المحلية بهدف دفع نوع ما مـن التنمية الحقيقية يستند إلي قيم ومعتقدات السكان المحليين، ويمكنهم من استخدام مواردهم بأقصي قدرة ومن خلال الاستعانة بالميكنة. ومن المتوقع أن تكـون محصلة هذا هي تحقيق ظروف حيـاة أفضـل. وإذا تركـت الإدارة للسـكان المحليين، مع قليل من التدخل قدر الإمكان من جانـب المؤسسـة المركزيـة المعادلة ، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلي تحسين الوضع الاقتصادي ورفع مستوي المعيشة. والفرضية الرئيسية هنا هي تكييف التسهيلات الجديدة لتتمشـي مـع النسق التقليدي بقدر الإمكان ، وعدم إعطاء العناصر الاستغلالية أيـة فرصـة لتعزيز مواقعها ومصالحها. وهكذا يمكن تحقيق المكاسب وتوزيعها بين مجمل أعضاء الجماعة وعلي أساس من التساوي .

يمكن لمثل هذا النهج أن يجد قاعدة خصبة في المناطق الريفية الشاسعة في السودان، خاصة تلك التى يشتغل سكانها بالإنتاج الزراعي. ولعل أبرز المبادئ التنظيمية للإنتاج في المناطق الريفية هو العمل الجماعي والملكيـة المشـاعية للأرض . فالعمل الجماعي هو الطريق الوحيد لتحقيق أقصى منفعة جماعيـة ممكنة أثناء موسم الأمطار. ولما كان رب الأسرة المعيشية لا يستطيع القيـام منفرداً بكل أعمال تهيئة وزراعة وتطهير الأرض وحصاد المحصول في قطعة أرض (كبيرة بما يكفي لإنتاج ما يسد احتياجات الأسرة حتى الحصاد القادم) خلال أقل من أربعة أشهر حتى لو شاركه في العمل جميع أعضـاء الأسـرة المعيشية (بغض النظر عن تقسيم العمل علي أساس الجنس والذي يعد ملمحـاً بارزاً لتنظيم الإنتاج في الإقليم) ، فإنه في هذه الحالة يطلب العون من أفـراد آخرين في جماعته المحلية.

إن العمل الجماعي كوسيلة لتنظيم العمل وتعظيم الفوائد المستخلصة مـن قوة عمل أعضاء المجتمع ، هو أسلوب شائع في عدد كبير مـن الجماعـات القروية في السودان، سواء على ضفاف النيلين الأزرق والأبـيض ، أو فـي السهول. وبالإضافة إلي الفوائد بعيدة المدى التى تنتج عن هذا العمل ، هنـاك أيضاً فوائد مباشرة من خلال حفلات المريسة (الجعة المحلية) ومآدب الطعـام التي يقيمها الشخص الذي يجرى العمل الجماعي لصالحه. ويشـترك جميـع العاملين في تناول المريسة والطعام المقدمين. أما الأرض، وهي العنصـر أو

المكون الهام في الإنتاج، فإنها ليست مورداً نادراً في السودان. فبإمكان المرء في معظم أجزاء السودان – خاصة في سهول جنوبي إقليم الفونج- أن يستزرع أقصي ما يستطيع من الأرض الكائنة خارج القرية، والتـى تعد ملكية مشاعية (باستثناء قطع الأرض الصغيرة علي ضفاف الأنهار والتى يستخدمها التجـار الآن لزراعة الفاكهة).

يمثل العنصران السابقان قوة الإنتاج التي تعطينا (إلي جانـب علاقـات الإنتاج الموجودة في أي منطقة) نمط الإنتاج الذي يتبين من خـلال تحليلـه مستوي التطور أو التنمية في منطقة كهذه. وتختلـف علاقـات الإنتـاج فـي السودان من منطقة لأخرى . ومن المناسب لمناقشتنا هنا التعرض للموقف في منطقة جنوب الفونج. ولقد تبين من الوصف الذي أسلفناه وجـود جمـاعتين متمايزتين، إحداهما تتكون من التجار أساساً، والأخرى من المزارعين. وقـد قاست الجماعة الثانية من استغلال الأولي لعهود طويلة، ولكنها اليـوم تعتبـر حرة نسبياً. وهي الجماعة التى تمارس العمل الجماعى مع بعض " الوطاويط" الذين يمثلون الشريحة الدنيا من الجماعة السودانية الشمالية. ورغـم أن عـدداً صغيراً من أفراد جماعة التجار يعيشون في القرى مع " البرتـه" إلا أنهـم لا يشتركون في العمل الجماعي. فهم لا يزرعون ، ويعتمـدون علـي السـكان المحليين في شراء طعامهم . كما بدأوا أخيراً في اسـتخدام العمـل المـأجور لفلاحة بساتينهم.

صحيح أيضاً أن علاقات الإنتاج في النظم التقليدية قد تنطوي في منـاطق كثيرة علي طبيعة استغلالية . كانت هذه هي الحال في جنوب إقلـيم الفـونج خلال عهود الدويلات التي استمرت حتى العشـرينيات . وجـدير بالـذكر أن علاقات القرويين – التجار مازالت تكتسي بهذا الطابع، وحيث يـتلخص هـم التجار في استخلاص الأرباح من القرويين . ولكن فيما يتعلق بتنظيم القرويين لإنتاجهم نجدهم يستخدمون نظماً لا يشترك فيها التجار، وهـي مبنيـة علـي التعاون من أجل صالح جميع الأعضاء، ويمتنـع فيهـا وجـود أى عناصـر استغلال. وقد فصلت في مكان آخر الحديث عن العقوبات بحق القرويين الذين لا يشتركون في العمل الجماعي (انظر :Abdel Ghaffar 1974)

يكاد كل العمل الزراعي في الإقليم يتم من خلال منظومة العمل الجماعي هذه. ومن ثم فإن أي خطة لتنمية الإقليم يجب أن تأخذ هذا في اعتبارهـا،ومع هذا فلم يتم الانتباه إلي ذلك إلا حديثاً (عام 1972) حيث فكر بعض المخططين في الاستفادة من هذا التنظيم فى إقامة مشروعات أكبر لإنتاج محاصيل مختلفة يمكن زراعتها في المنطقة . وكانت الفكرة التي بدأوا بها مشروعهم التجريبي العام الماضي بسيطة للغاية، فأخذوا ثلاث قرى قريبة من بعضها وتعاملوا معها كوحدة ، ووجدوا بها مائة أسرة معيشية راغبة في الانضـمام إلـي مشـروع مشترك، وهي تمثل أكثر من نصف سكان القرى الثلاث. وقامت هيئة التنميـة الريفية بتطهير قطعة أرض مساحتها 1500 فدان باسـتخدام الآلات والعمـل اليدوي المأجور. وتم الحصول علي جرار زراعـي بغـرض إعـداد الأرض للزراعة ، وكذلك تم توزيع ألف فدان بالتساوي حيث حصلت كل أسرة معيشية علي عشرة أفدنة لاستخدامها في زراعة الذرة والسمسم . وجنبت الـ ـ 500 فدان الأخرى للاستخدام المستقبلي كمزرعة تابعة للمشروع ويملكها أعضـاؤه ملكية مشتركة . وتم تطهير كل قطع الأرض الموزعة بانتظار وصول الجرار لإعداد الأرض للزراعة. ولما كان الحجم الأقصي للأرض التى اعتادت الأسرة المعيشة زراعتها مع الاستعانة بالعمل الجماعي هو ستة أفدنة أو أقل، فقد بـدا من المستحيل بالنسبة لها أن تزرع القطعة الجديدة من الأرض والتـي تكـاد مساحتها تصل إلي الضعف. ولكن في هذه المرحلة قسمت الوحدات إلي عشر وحدات كبرى تمارس كل منها العمل الجماعي الداخلي بينهـا، أي بالطريقـة التقليدية التي اعتادوا عليها، مع الاستفادة من الجرار الزراعي وغيـره مـن التسهيلات الأخرى المقدمة من الهيئة الحكومية .

ومن المتوقع في مشروع كهذا أن يعطي إنتاجـاً يزيـد عـن احتياجـات المعيشة بالنسبة للقرويين ، ومن ثم يتم تسويق الإنتاج الزائد تحـت إشـراف الهيئة . وتدفع نسبة مئوية من حصيلة البيع للهيئة الحكومية لتغطيـة نفقـات تنظـيم المشـروع ، ونسبة أخرى تستثمر في آلات جديدة ومشروعات أخرى (طاحونة مثلاً). ومن المنتظر أن يصبح المشروع مملوكـاً ملكيـة كاملـة للقرويين خلال ثلاث أو أربع سنوات . هذا وقد أبدت قرى مجـاورة كثيـرة اهتمامها باعتماد الأسلوب نفسه في التنظيم، وأخذ هذا النهج يكتسـب شـعبية واسعة في الإقليم. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلي أن القرويين شعروا أن

هذا الأسلوب يتفق مع طريقتهم التقليدية في تنظيم الإنتاج ، وأنه سوف يقـود نحو تحسين حياتهم دون أي أثر ضار علي التوزيع ، وبعبارة أخرى: أن أثره لن يكون سلبياً علي العلاقات الاجتماعية والبنية الاجتماعية للوحدات الأسـرية بشكل عام .

ومن الجوانب الهامة في هذه المقاربة أنهـا لا تسـمح بنشـوء حـائزين رأسماليين صغار قد يضطلعون مستقبلاً باستغلال زملائهم. فالأرباح توجه نحو الاستثمار الجماعي الذي تعود فوائده علي الجميع. وهكذا بـدلاً مـن توجيـه الاتهامات إلي النسق التقليدي واعتباره عائقاً أمام التنمية، يمكن تحويله لخدمـة التنمية الحقيقية من خلال إجراء بعض التعديلات الصغيرة عليه . أما الخطـر الوحيد فقد تمثل لي أثناء آخر زيارة قمت بها للمنطقة (1971) ، حيث لاحظت السماح لبعض التجار بأن يتملكوا قطعاً في المشـروع القـديم وأخـرى فـي المشروع المزمع إقامته. وقد عبر هؤلاء التجـار (حينمـا التقيـتهم) عـن اهتمامهم باستخدام العمل المأجور في أراضيهم، وهو ما يعني تخريب منظومة العمل الجماعي ، إذ إن بعض أولئك الذين يحتاجون إلي النقـود أو المـدينين للتجار قد يلحقون أنفسهم بهم ويهملون أرضهم التي يجب أن تـزرع بطريقـة تعاونية. ومازلنا بحاجة لانتظار نتيجة ما سوف يحدث من جراء هذا. ولكـن بوجه عام يمكن القول إن السنوات الخمس الأولي من المشروع كانت ناجحـة رغم حدوث بعض الصعوبات الفنية (تعطل الجرار، ولم تكن البذور من النوع السليم حسبما يقول القرويون ، حيث استلزمت فترة أطول حتى تنضج..الخ).

ملاحظات ختامية :

> "يجب أن نستخلص – بإيجاز- أن التخلف ليس مبعثه بقاء مؤسسات عتيقة، أو نقص رأس المال في أقاليم ظلـت معزولة عن مجرى التاريخ العالمي . وإنما هو علي العكس كان ولا يزال يتولد من خلال العملية التاريخية نفسها التـي ولـدت التنميـة الاقتصاديـ ـة، أي تنمية الرأسمالية نفسها" (Osipov 1969 : 8-9).

نلاحظ أن المقاربة الأولي التي طبقت في السودان قد استمدت جذورها من النظام الرأسمالي ، وأنها أهملت تماماً الطريقة التى ينظم بها الناس إنتـاجهم،

وهي قد أدت -بلا ريب – إلي تحقيق النمو الاقتصادي وليس التنميـة، إذ إن فوائده لم يتمتع بها سوى القلة . وليس من المستغرب أن نرى هـذه المقاربـة تولد التخلف والإبادة الريفية. أما التنظيم الواعي للإنتاج فهو غائب تماماً فـي هذا الموقف. وبالتالي فإن تطوير العلاقات الاجتماعية والعلاقات بـين أفـراد المجتمع ليس متناقضاً فحسب مع تنمية العلاقات الاقتصادية ، وإنما هو يتصادم علي الدوام مع تلك التنمية. ولا تتوافق علاقات الإنتاج الرأسمالية مع طريقـة التفكير والتنظيم عند الناس هناك، ومن ثم تتصارع مع أنساقهم القيمية . فهـي تؤكد اللامساواة وتؤيد الاستغلال الذي خبرته بالفعل بعض الجماعات واكتشفت أنه السبب الرئيسي في شروط المعيشة السيئة التي يعيشونها.

وبنيت المقاربة الثانية علي الانتفاع بالأنظمة التقليدية في تنظـيم العمـل الجماعي ، وتحويل بنية العلاقات التي خلقتها بهدف تحقيق حياة أفضـل لكـل أفراد المجتمع المحلي . وقد تم هذا في إطار فهـم "أن الأشـكال الاجتماعيـة للتفاعل الإنساني تتخلق علي أيدي أناس يعملون عمداً أو يسـتلهمون تحقيـق أهداف معينة". وفي التنظيمات التقليدية لا يتم فعل شئ بدون هدف مأمول .

إن المقاربة الناجحة الوحيدة في التنمية هي تلك التي تأخذ في الاعتبار – وقبل انطلاق أي برنامج – النية الواعية والهدف المرغوب للسكان المعنيـين ولعل هـذا هو سبب الشعبية التي تلقاها المقاربة الثانيـة فـي إقلـيم الفـونج الجنوبي .

المـراجـع:

Abdel Ghaffar M. Ahmed. 1972. Rufa'a al Hoi Economy, in Essays in Sudan Ethnography. Cunnison, I. and W.R. James (ed.) Hurst, London.

____. 1973. Nomadic Competition in the Southern Funj region, Sudan Notes and Records.

____, 1974. The Nafir: collective labour in the Kurmuk District, the Bulletin of Sudanese Studies, Vol. 4 No. 2 (in Arabic).

Beshir, M. Omer. 1968. The Southern Sudan: Background to Conflict. Hurst, London.

Cockeroft, Frank and Johnson. 1972. Dependence and Underdevelopment in Latin America's Political Economy, Anchor Books, New York.

Fanon,Frantz. 1970. Toward the African Revolution - Pelican Book.

Frank, Andre Gunder. 1972. The Development of Underdevelopment in Dependence and Underdevelopment. Cockeroft, Frank and Johnson (ed.) Anchor Books, New York.

Grottanelli, V.I.. 1966. The Vanishing Pre-Nilotes Revisited, Bulletin of the International Committee on Urgent Anthropological and Ethnological Research No. 8.

James, W. R. 1968. A Crisis in Uduk History, Sudan Notes and Records Vol. 49. Marno, E. 1974. Extracts of translation in private correspondence with. J. Spaudling from Reisen in Gebiete des Blauen and Weissen Nil, Wien.

Onage, F. Omafume. 1973. Capitalism and Rural Genocide in Africa: ATheoretical Note, paper presented to the Second Nigerian Anthropological and Sociological Association Conference at Nusukka, December 4-7, 1973.

Ospiov, G. 1969. Sociology: Problems of Theory and Method. Progress publishers, Moscow.

Rodney, Walter. 1972. How Europe Underdeveloped Africa Tanzania Publishing House, Dar es Salaam.

Whitehead, G.O.. 1934. Italian Travellers in Berta Country, Sudan Notes and Records Vol. 17, Part 2.

الفصل السابع

النخبة "القبلية"

كقاعدة للتراتب الاجتماعى في السودان

النخبة "القبلية"

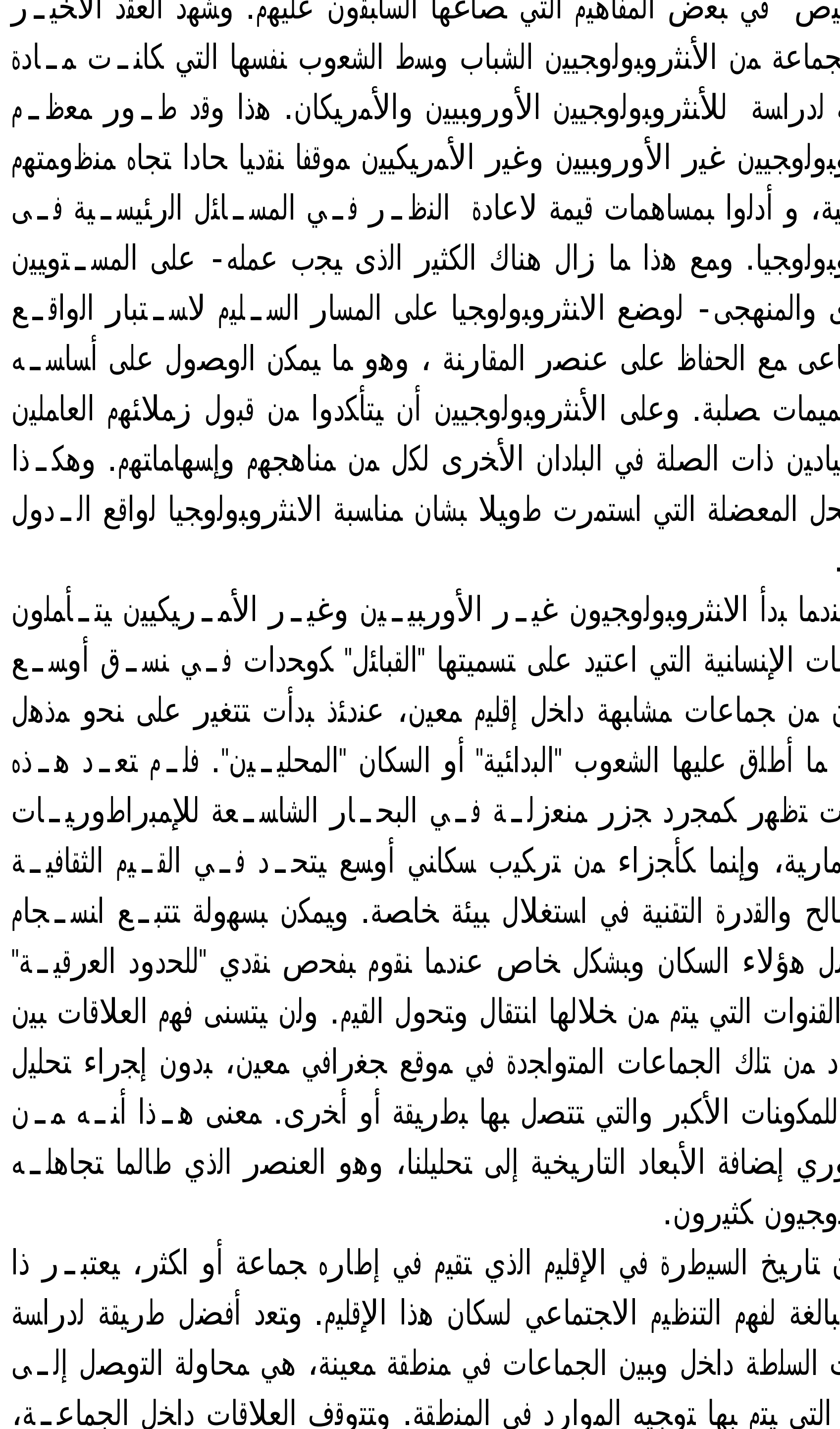
كقاعدة للتراتب الاجتماعى في السودان(*)

ان أية محاولة لفصل النظريات الاجتماعية عن استخدامها العملى تعد أمرا غير مقبول في هذه المرحلة من تطور العلوم الاجتماعية. اذ ان هذه النظريات ذاتها جاءت نتاجا للعلاقات الاجتماعية في نقطة محددة من الزمن. وتنظر أكثر هذه النظريات مناسبة الي التغيرات الاجتماعية كعملية متواصلة، ومن ثم فهى تقدم الافتراضات التى يمكن استخدامها كخطوط موجهة للتنمية الممكنة.

وقد أصبحت مساهمة الأنثروبولوجين من الأمور الهامة في هذا الصدد، حيث حاولوا من خلال تطوير مفاهيم معينة بلورة صورة العلاقات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى لمن يدرسونهم. هذا وفي إطار عملية تطور الانثروبولوجيا كمنظومة معرفية تمت صياغة عدد من المفاهيم كما تم جمع مادة ضخمة عن الشعوب في العالم غير الأوروبى. ولقد كان الأنثروبولوجى - أوروبيا أو أمريكيا- وهو يحلل هذه المادة واقعا تحت تأثير الأيدولوجيات السائدة في مجتمعه هو. وأدى هذا إلى تبلور موقف معين من الشعوب موضع الدراسة ،مثل السماح بالاستخدام المنتظم لمفاهيم محملة بمواقف قيمية خاصة مثل "الهمج" و"المتوحشين". وجرى هذا كله فى سياق الاستعمار والفكر الاستعمارى. ولكن بعد أن تراجع الاستعمار ولم يعد قوة رئيسية، حان الوقت لفحص العلاقة بين المفاهيم التى طورها الانثروبولوجيون والأيديولوجيا السائدة فى زمنهم. وهو أمر صعب، ولكنها مهمة شديدة الإلحاح تقع أساساً على كاهل الأنثروبولوجيين غير الأوروبيين وغير الأمريكيين، والذين يعملون وسط شعوبهم.

تنبثق الصعوبة أساسا من السمعة المحافظة التى اكتسبتها الانثروبولوجيا، وحيث لم يكن بعض أوائل المشتغلين بها أكثر من "خدم للإمبريالية ". ولهذا فإن محو الاساءة التى ألحقها هذا النوع من العلماء بكل من الانثروبولوجيا والشعوب التي درستها، قد تطلب من الجيل الجديد من الأنثروبولوجيين إعادة النظر

(*) نشر هذا المقال فى مجلة Sudan Journal of Economic and Social Studies المجلد الأول العدد الثانى 1974 صادرة عن كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم.



والتمحيص في بعض المفاهيم التي صاغها السابقون عليهم. وشهد العقد الاخير تبلور جماعة من الأنثروبولوجيين الشباب وسط الشعوب نفسها التي كانت مادة رئيسية لدراسة للأنثروبولوجيين الأوروبيين والأمريكان. هذا وقد طور معظم الأنثروبولوجيين غير الأوروبيين وغير الأمريكيين موقفا نقديا حادا تجاه منظومتهم المعرفية، و أدلوا بمساهمات قيمة لاعادة النظر في المسائل الرئيسية في الانثروبولوجيا. ومع هذا ما زال هناك الكثير الذى يجب عمله- على المستويين النظرى والمنهجى- لوضع الانثروبولوجيا على المسار السليم لاستبار الواقع الاجتماعى مع الحفاظ على عنصر المقارنة ، وهو ما يمكن الوصول على أساسه إلى تعميمات صلبة. وعلى الأنثروبولوجيين أن يتأكدوا من قبول زملائهم العاملين في الميادين ذات الصلة في البلدان الأخرى لكل من مناهجهم وإسهاماتهم. وهكذا يمكن حل المعضلة التي استمرت طويلا بشان مناسبة الانثروبولوجيا لواقع الدول النامية.

عندما بدأ الانثروبولوجيون غير الأوربيين وغير الأمريكيين يتأملون الجماعات الإنسانية التي اعتيد على تسميتها "القبائل" كوحدات في نسق أوسع ويتكون من جماعات مشابهة داخل إقليم معين، عندئذ بدأت تتغير على نحو مذهل صورة ما أطلق عليها الشعوب "البدائية" أو السكان "المحليين". فلم تعد هذه الوحدات تظهر كمجرد جزر منعزلة في البحار الشاسعة للإمبراطوريات الاستعمارية، وإنما كأجزاء من تركيب سكاني أوسع يتحدد في القيم الثقافية والمصالح والقدرة التقنية في استغلال بيئة خاصة. ويمكن بسهولة تتبع انسجام وتواصل هؤلاء السكان وبشكل خاص عندما نقوم بفحص نقدي "للحدود العرقية" وبفهم القنوات التي يتم من خلالها انتقال وتحول القيم. ولن يتسنى فهم العلاقات بين أي عدد من تلك الجماعات المتواجدة في موقع جغرافي معين، بدون إجراء تحليل عميق للمكونات الأكبر والتي تتصل بها بطريقة أو أخرى. معنى هذا أنه من الضروري إضافة الأبعاد التاريخية إلى تحليلنا، وهو العنصر الذي طالما تجاهله أنثربولوجيون كثيرون.

إن تاريخ السيطرة في الإقليم الذي تقيم في إطاره جماعة أو اكثر، يعتبر ذا أهمية بالغة لفهم التنظيم الاجتماعي لسكان هذا الإقليم. وتعد أفضل طريقة لدراسة علاقات السلطة داخل وبين الجماعات في منطقة معينة، هي محاولة التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توجيه الموارد في المنطقة. وتتوقف العلاقات داخل الجماعة،

بين الجماهير والنخبة القائدة، على مدى تحكم النخبة في الموارد السياسـية مثـل الضرائب وتوزيع الارض في المنطقة. كما تتوقف العلاقة بين الوحدات السـكانية الكبيرة والصغيرة على قدرة الوحدات الكبيرة على التحكم في الموارد في مجمـل الإقليم، واعتماد الوحدات الصغيرة عليها في الوصول إلى تلك المورد.

وفي تاريخ السودان الحديث عملت نخب كل من الوحدات الصغيرة والكبيـرة كممثلين للجماهير في علاقتهم بالسلطات المركزية في البلاد، وكانت بمثابة الجسر عند الحاجة إلى الاتصال بين الوحدات المختلفة داخل وخارج الإقليم. وعلى الرغم من أن معظم مراكز السلطة القائمة الآن قد قلت من درجة ومدى سـيطرة هـذه النخب أو لعلها ببساطة اختفت، فان الجماعات النخبوية في كثير من تلك الوحدات تمكنت من البقاء رغم التغيرات العاصفة. ويرجع هذا بشكل أساسـي إلـى فعـل عاملين رئيسيين:(أ) أن السلطة المركزية الجديدة قد احتاجت إلـى هـذه النخـب كوسيلة اتصال بالسكان؛(ب) أن الجماهير قد اعترفت بالخبرة التاريخية للنخب التي اكتسبت شرعيتها على أساس النسب أو أية أيديولوجيات أخرى.

ومن الممكن إرجاع أصل النخبة في السودان اليوم إلى أيام الفـونج الأولـى. ولكن مع نشوء المدن والتحولات التي حدثت في العلاقات التقليدية بين المنـاطق الحضرية والمناطق الريفية،بدأ في التغير شكل دورة الجماعات النخبوية، وأخـذت وحدات جديدة تدخل فيما اعتيد اعتباره دائرة مغلقة. ومن ثم فإن مفهوم النخبة لـم يعد ملائماً، ويجب أن يحل محله مفهوم "الطبقة". ومع هذا فـان النسـق الحـديث للتراتب الاجتماعي يتأثر تأثرا عميقا بنفوذ النخبة الريفية. وفي الوقت نفسه تغيرت بنية النخبة الريفية ذاتها، وخاصة منذ 1964 حينما تحالفت النخبة القبلية مع التجار لدعم مصالحهما المتبادلة على حساب الجماهير التي تزعم أنها تمثلها.

إعادة النظر في مفهوم "القبيلة"

بدأ "ماغوبانى" (Magubane 1971) الجدل حول "المؤشرات المستخدمة في دراسة التغير الاجتماعى في أفريقيا المستعمرة"، وانضم إليه بعض أولئـك الـذين اشتركوا في هـذا النوع من الدراسـات (ومـنهم: Mitchell 1971, Epstein 1971) حيث ألقوا الضوء على نقاط كثيرة درج على التغاضى عنها حتـى ذلـك الوقت.

وتجلت في هذا الجدل أهمية مراعاة أن الكثير من المفاهيم المستخدمة في دراسة كل من المجتمعات الريفية والحضرية في أفريقيا قد تبلورت إبان الحقبة الاستعمارية، وهو ما فرض عراقيل معينة على كل من الأنثروبولوجيين والشعوب الخاضعة للدراسة. وقد أوضح البعض على نحو جلى أن الأنثروبولوجيين الذين اشتغلوا في هذه المناطق "قد أخذوا الموقف الاستعمارى كحقيقة وجودية، وسعوا إلى تفسير السلوك الأفريقي في إطار هذا السياق" (Mitchell 1971: 428)

ومن المهم بنفس الدرجة إعادة النظر في مفهوم "القبلية" في المناطق الريفية، إذ أن الكثير من الأنثروبولوجيين الواعين بالصعوبات الكامنة في استخدام هذا المفهوم قد اجتهدوا في محاولة إعادة صقله. بينما حاول الآخرون تجاهل المسألة برمتها. وتوجد أمثلة لهذه المقاربات عند كل من "هيلم" (Helm1968) و"غاليفر" (Gulliver 1969) و "غوتكند" (Gutkind 1970) ويلاحظ أن تعريف "القبيلة" كان المشكلة الرئيسية في هذه المقالات، وهى المشكلة التى لم تحل قط. فوفقاً للتعريف الذى بدأ به "لويس" مقالته عن "المجتمع القبلى" في "الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية" (Lewis 1968:146) يستخدم تعبير "القبيلة" : "للإشارة إلى تجمع أولى للناس يعيشون حالة بدائية أو همجية تحت رئاسة شيخ أو زعيم". أى أنهم بعبارة أخرى قد اعتمدوا التعريف الوارد في قاموس أكسفورد. ولكنهم اضطروا إبان عملية صياغة طرحهم إلى إجراء بعض التعديلات وإدخال متغيرات إضافية لجعل هذا التعريف قابلاً للتطبيق على نطاق واسع. وكان من بين تلك المتغيرات الإضافية: القرابة واللغة والحدود الإقليمية.

ورغم أنهم اكتشفوا أن تعريفهم – حتى بعد إجراء التحديدات والتعديلات- ليس قابلاً للتطبيق العام، وأن الاستثناءات أكبر بكثير من الحالات المؤيدة (Lewis 1968) مازال الانثروبولوجيون الأوربيون والأمريكيون يصرون على استخدامه وبشكل جعل بعض الأنثروبولوجيين من غير الأمريكيين والأوربيين يتشككون في دوافعهم الحقيقية. إلا أن هؤلاء من غير الأوروبيين والأمريكيين بدوا – بسبب خلفيتهم الثقافية والاجتماعية – كمن يصدرون حكماً قيمياً يشدد على الإيحاءات الأخلاقية في مفهوم "القبيلة"، رغم تفسيراتهم المتواصلة لاستخدام المصطلح. وتعد مساهمة "ماير" (Mair 1962) جديرة بالذكر هنا، ليس بسبب توضيحها للنقطة التى نناقشها، وإنما لأن الاستنتاجات التى توصلت إليها تقدم توضيحات لكيف يمكن للموروث الثقافى أن يؤثر على التحليل الأنثروبولوجى. افترضت "ماير" أنه لما

كان مصطلح "القبيلة" جزءاً لا يمكن الاستغناء عنه في اللغة الرسمية للبلدان الواقعة تحت سيطرة الأوروبيين، فإنه مصطلح فنـى تقليـدى يمكـن للأنثروبولـوجيين استخدامه، وفى الوقت نفسه اقترحت "ماير" أن بعض الشعوب التى يشـار إليهـا كقبائل "يمكن تسميتها بالأمم"، إلا أنها في عملها الخاص أنكرت عليهم عملياً هـذا الحق. ومع استمرار هيمنة هذه الافتراضات النظرية على تحليل الحياة السياسـية للشعوب الأفريقية حتى وقت قريب جداً، لا يملك المرء سوى التعاطف مـع قـول "دافيدسون":

"إزاء هذا الغموض لا يستطيع المرء التهرب من الشـعور بأن جزءاً ليس قليلاً من خطأ الأنثروبولـوجيين عامـة هـو اعتيادهم – عند الكتابة عن المجتمعات الأفريقية – على التسلل من الأبواب الخلفية للواقع السياسى بدلاً من التقدم بجسارة إلى الأمام" (Davidson 1964 : 22).

إلا أن إخفاق الانثروبولوجيا ليس على تلك الدرجة من القتامة التى يقول بهـا كثرة من أولئك الذين عملوا بالدراسات الأفريقية. وقد بذلت في السنوات الأخيـرة محاولات جديدة لإعادة تقييم المفاهيم، وتغيير وجهة الدراسات الأنثربولوجية نحـو الاهتمام بميادين جديدة. فقد وضعت مقالة "مافيجى" عن أيديولوجية القبلية الأساس لإعادة التفكير في المسائل الجوهرية التى بنى عليها مفهوم القبيلة، حيـث أرجـع المشكلة برمتها إلى الاستعمار الأوربى:

"يزعمون عادة أن السلوك الاجتماعى في أفريقيـا شـديد التنوع وعديم الانسجام وبالغ السيولة إلى حد يصبح معه مـن الصعوبة بمكان تصنيفه أو التعامل معه بأى قدر من التماسك. إننى أميل إلى التفكير بأن المشكلة في أفريقيا ليسـت أساسـاً مشكلة سلوك متنوع إمبريقياً، وإنما هى مشـكلة أيديولوجيـة، وبالذات أيديولوجية "القبلية" التى أحضـرها معـه الاسـتعمار الأوروبى إلى جانب طرق معينة لإعادة بناء الواقع الإفريقـى، فقد نظر الاستعمار إلى المجتمعات الأفريقيـة بشـكل خـاص كمجتمعات قبلية". (Mafeje 1971 : 253)

وقد سار "طلال أسد" على خطوط مشابهة لما سبق حينما كتـب عـن عـدم المساواة في بنية رعاة "الكبابيش" في السودان، حيث أوضح المغزى الأيـديولوجى لمفهوم القبيلة. وقد انطلق من حقيقة أن:

"... عدداً قليلاً من الأنثروبولوجيين هم الذين حاولوا تحديد المغزى الأيديولوجى لمفهوم القبيلـة أو أشـباهها، أى مغـزاه كمفهوم – بالإضافة إلى تمثيله هوية وطموحاً وطريقة مشتركة في الحياة - يغطى على تقسيمات وتناقضات فـي المصـالح وأشكال للاستغلال وأنماط متصارعة في الخبرة الاجتماعيـة. (Asad 1972:127)

ثم تقدم للبرهنة على استحالة تفسير عدم المساواة بدون تقييم نقدى للمفهوم يساعد في الحفاظ عليه. ووجه انتقادات إلى:

".. الأطراف الثلاثة المتصلة فيما بينها في علاقة ثلاثيـة متساندة – الإدارة الاستعمارية، الكبـابيش، والأنثروبولـوجى. فبالنسبة للأول تعتبر "القبيلة" تسهيلاً إدارياً يمثل وحدة مصالح أصلية، ويمكن للحكومة الاستعمارية تنظيمه وليس تشكيله. أما بالنسبة للطرف الثانى وهو "القبيلة"- كممارسة لعدم المسـاواة البنيوية- فقد ظهـرت كجـزء مـن عـالم طبيعـى للحكـام والمحكومين. أما الطرف الثالث وهـو الأنثروبولـوجى فـإن "القبيلة" تمثل عنده تصوراً نظرياً لمقاربـة مشـكلة السـيطرة السياسية، وقد بنى على افتراضـات معينـة تتنـاول طبيعـة الإنسان، افتراضات يشترك فيها معه القـائمون علـى الإدارة الاستعمارية إلى حد تمثيلهما معاً لتقليد ثقافى مشترك. فالطرف الأول إذن يعمل بنية عدم المساواة ممثلة في القبيلـة، والثـانى يحافظ عليها، والثالث يضطلع بتقويتها" (Asad 1972:128).

ولما كنت أجد نفسى متفقاً مع كل من "مافيجى" و"أسد"، في آرائهما تلك، فإننى سوف أبدأ من حقيقة أن بنية عدم المساواة في معظم الوحدات العرقية في السودان لها تاريخ أبعد كثيراً من الحكم الثنائى الإنكليزى-المصرى، فقد وقع الكثير من هذه الوحدات تحت سيطرة سلطة مركزية بدءاً من القـرن الرابـع عشـر. وتطلبـت علاقاتها مع السلطة المركزية أن تطور شكلاً لتمثيلها لديها، وهو ما أدى إلى خلق

جماعات مسيطرة داخل هذه الوحدات. ومن النقاط المهمة التى أود توضيحها قبل بيان ماذا أعنى بالعلاقة بين الوحدات العرقية والسلطة المركزية، المغزى من كلمة "قبيلة" التى استخدمت عادة للإشارة إلى هذه الوحدات العرقية. وعادة ما يترجم هذا المصطلح إلى tribe بالإنكليزية ظناً أنه مناظر للكلمة العربية التقليدية. ويشـرح "لين" ترجمة "قبيلة" بأنها "تجمع أناس ينحدرون من عدة أسلاف" (Lane 1893 : 29). وفى الحقيقة أن كلمة "قبيل" في العربية الفصحى تعنى "نوعاً". ولكـن فـي السودان ورغم تشارك أغلبية أعضاء القبيلة في الخصائص المتضمنة عامـة فـي مصطلح tribe ، يوجد هناك أيضا عدد من الأشخاص الآخرين. وقـد أظهـرت الدراسات التى أجريت على مجموعة بعد أخرى كبر عدد الأشـخاص مـن هـذا النوع، وأنه كان لهم في معظم الأحوال آثار معينـة علـى التنظـيم الاجتمـاعى والسياسى للوحدة موضع الدراسة. وكانت دراسـة "إيفـانز-بريتشـارد" للنـوير (Evans-Pritchard 1940) إحدى الدراسات المبكرة التى وصفت وجـود مثـل هؤلاء الأشخاص. وفـى عملـى الخـاص عـن "رفاعـة الهـوى" (Ahmed 1971,1972a) ناقشت دور من هم من غير "رفاعة الهوى" ويلتحقون بالجماعة.

إن أولئك الذين على علاقة هامشية بالوحدات الموجودة بالإقليم لا يبقون فـي منطقة واحدة لفترة طويلة. فهم يتنقلون من مكان لآخـر سـعيا وراء مصـالحهم ومطالبهم، ولكنهم يلحقون أنفسهم دائماً بالوحدة المسيطرة في كل إقليم يتحركـون إليه. ولأنهم لا ينتسبون من الناحية السلالية لهذه الوحدات، فهم يشـكلون مشـكلة خطيرة لأولئك الذين يصرون على أن رابطة القرابة تمثل عاملاً رئيسياً في تعريف "القبيلة"، حيث إنهم في معظم الحالات يعدلون سلسلة نسبهم بهدف التطـابق مـع الوحدة المسيطرة، ومن ثم يبررون حقهم في استخدام الموارد الموجودة بالمنطقة. وحتى بالنسبة للثقافة واللغة فإن معظم الجماعات الهامشية قادرة على التكيف مـع عادات وقيم أكثر من وحدة واحدة في الأقاليم التى تتحرك فيها، وهم في حـالات كثيرة ثنائيو اللغة.

ونظراً للافتقار إلى المواد التاريخية "المكتوبة" وسط معظم جماعات السـكان الأفريقية التى درسها الانثروبولوجيون، وكذلك اتجاهات استخدام التـاريخ التـى تبلورت تحت تأثير "رادكليف-براون" Radcliff-Brown، ركز الانثروبولوجيون على دراسات المرحلة الزمنية التى تتناول جماعة ما كما لو كانت حياتها قد بدأت في لحظة وصول الأنثروبولوجى. ومن ثم لم يفحصوا قط أثر البعد الزمنى الـذى

اعتبروه قليل إن لم يكن عديم الأهمية في حياة تلك الجماعات. ومع هذا فقد تمكـن عدد قليل من الدراسات من تحقيق اختراق في هذا المجال، حيث أعطى اهتمامـاً أكبر للقرابة والتاريخ الشفاهى. فالقرابة حينما تستخدم في تفسير العلاقـات بـين الأجداد والسكان المتفاعلين حالياً في إقليم واحد، حينئذ يمكن النظر إليهم كنوع من التاريخ. والتواريخ من هذا النوع "تدور حول العلاقات بين أناس ممثلـيهم أحيـاء اليوم، وتتمركز تلك العلاقات حول ملكية الأرض" (Cunnison 1951:42) أو أية موارد أخرى تعد ضرورية لأولئك السكان. وإذا أمكن بناء هذه التواريخ فإنها قـد تفيد في تفسير العلاقات القائمة بين سكان الإقليم المعنى قبـل مجـيء السـيطرة الاستعمارية.

إذن، بدلاً من الحديث عن جماعات السكان "كقبائل" تكونت على أساس القرابة واحتلال الأرض، ستتحقق فائدة أكبر بالتحول إلى الاهتمام بالعلاقات التى تحكـم توجيه واستخدام الموارد في المنطقة. ومن المهم أن نفهم الكيفية التى يتنافس بهـا الأفراد والجماعات في الإقليم، وعند أى مستوى تصل مصـالحهم إلـى مرحلـة الصراع، وما هى أنواع الفرص البديلة المتاحة أمامهم، وهو ما يعطينـا صـورة أوضح للطرق التى ينظمون بها أنفسهم. وهكذا فإن نوع الوحدة الاجتماعية الناشئة من أنماط العلاقات هذه- بما فيها علاقات القرابة- هو ما أعتقد بأهميته.

وقد تبدو هذه المقاربة شبيهة بعض الشيء بمقاربة "بارث" في مقدمتـه لـ ـ "حدود الجماعات العرقية" (Barth 1969) إلا أن هناك اختلافاً فيما يتعلق ببـؤرة الاهتمام. إذ أننى أزمع التركيز على المركز، وليس الحدود، لأن السلطة تنشأ فيه. أما على الأطراف، حيث تبدأ السلطة المركزية في الاضمحلال، تصـبح الحـدود ذات الطابع العرفى أو المرسومة أكثر وضوحاً.

وبالنسبة لحالة السودان، أرى أن طريقة تنظيم الوحدات المختلفة تتبع نمطـاً بسيطاً. ويبدو لى أن العملية تتم هكذا: في كل إقليم هناك مركز قـوة- مخـيم أو قرية- ينحدر الجزء الرئيسى من سكانه من جد مشترك، ويزعم امتلاكه الحقـوق على الموارد الكائنة في المنطقة المحيطة بالمركز. ويجتذب المركز الأتباع الـذين يظهرون على مسافة اجتماعية أو مادية قريبة ممن يشكلون قلب المركز، وتتبـاين علاقاتهم مع المركز وفق تلك المسافات. ويستطيع بعض أولئك الاتباع – وخاصة أكثرهم قرباً – الزعم بالأصل المشترك أو علاقات القربى. وقد يدعى الآخـرون

الأكثر ابتعاداً عن قلب المركز وجود مثل هذه العلاقات حتى ينتفعوا من وضـعية المحالفين للسلطة المركزية.

ويوجد بين أى مركزين أو أكثر للقوة في إقليم ما أناس هامشيون يرغبون في تبديل تحالفاتهم حسب المنافع التى يتوقعون الحصول عليها. وهكذا فإن الجماعات السكانية في أى إقليم ليست مقسمة على أساس مفهوم "القبيلة" المقترح. فليس هناك مسوغ كامل لوجود الحدود التى يفترضها هذا المفهوم، ويمثل القائد أو قادة مركز القوة السكان المرتبطين بهم أثناء الاتصالات مع القوة المركزية في البلاد، ومـع مراكز السلطة الأخرى. ومن الناحية التاريخية يبدو أن تلك العملية قد حدثت مـع كثير من الجماعات السائدة في السودان. وهناك مثال آخر يوضـح ذلـك قدمـه "أوفاهى" و "سبولدنغ" من الفترة السابقة على السيطرة الاستعمارية:

> "جرى استخدام الأسماء "القبلية" كما لو كـان لـه معنـى مستمر عبر الزمن، وذلك لدى جميع أولئك الـذين اسـتخدموا المصطلح، وهو ما كان بمثابة مصدر للغموض في مناقشـة التاريخ السودانى. فمثلاً اسم "المسبعات" كان له ثلاثة معـانى مختلفة. فهو أولاً يشير إلى جماعة قرابية نشأت في دارفـور وارتبطت بسلالة "كيريا" الملكية هناك. والجماعة الثانية التـى تدخل تحت هذه التسمية تشمل مؤيدين للجماعة الأولى يحتمـل أن يكونوا قد نسبوا أنفسهم دون سند إلى العشـيرة الحاكمـة. وأخيراً فإن المؤيدين السياسيين للجماعتين الأوليين- بصـرف النظر عن تحديدهم لهويتهم الذاتية- قد عرفـوا أيضـاً بـذات الاسم، وخاصة عند المراقبين البعيـدين أو ذوى المعلومـات الضعيفة (O’Fahey and Spaulding 1972:318).

وتظهر مثل هذه الوحدات بكثرة في تاريخ السودان الأوسط، وخير ممثل لهذه العملية "العبدلاب" و"الفونج"، وعادة ما كانت تلك الوحدات تختفى حينما يتم تـدمير مركز القوة، ومن ثم تصبح الجماعة المهيمنة غير قادرة على حماية حقوق أتباعها في الحصول على الموارد الكائنة بالمنطقة. وعندئذ فإن الجماعة بأكملها قد تفقـد هويتها، ويبتعد عنها المتحالفون سابقاً معها ليقيموا علاقات جديدة مع مراكز قوى أخرى، قائمة كانت أم ناشئة حديثاً. وفيما يختص بالعمليات التى نشأت من خلالها مراكز قوة جديدة في الإقليم، وضع "نيـوكمر" فرضـية معقولـة (Newcomer

(1972. فبعد إعادة بنائه للعلاقات بين "النوير" و"الدينكا" بالاستفادة من المادة الإثنوغرافية المتاحة، افترض أن النوير قد نشأوا فعلياً من جماعة الدينكا. وربما كانت الوحدة النووية للنوير إحدى الجماعات الصغيرة من الدينكا والتى "نجمت عن طفرة اجتماعية اتخذت ما يماثل تصور "ساهلنز" عن البدنة المنقسمة (Sahlins 1961 وهى بمثابة تكيف من أجل التوسع فى السلب" (Newcomer 1972:7) .

نلاحظ في ضوء المادة المتوفرة عن دولتى سنار ودارفور أنه مع تراجع السلطة في المركز قد نشأت وحدات جديدة فرضت سيطرتها على النقاط التى شعرت بالأمن فيها، أى شمال السودان أو كردفان. وهناك مثال آخر لجماعة ممسكة بالسلطة في المركز وتوسع سيطرتها إلى حد تدمير مراكز القوة الصغيرة التى تحول دون تحقق أهدافها، ألا وهو مثال علاقة الدولة المهدية بالشكرية والكبابيش ورفاعة الهوى. فقد أدى الخلاف إلى التدمير العنيف لمراكز القوة الصغيرة هذه. ولكن فيما بعد، أخذت الدولة المهدية نفسها في التفكك، لتبدأ في النمو ثانية مراكز للقوة مبنية على أساس الولاء لعائلات قائدة أو مراكز قوة إقليمية أقدم. وتمكن المؤيدون الذين لهم مصالح خاصة في هذه الوحدة أو تلك من عبور الحدود بسهولة بين مراكز السلطة المبعثرة تلك، ودأبوا على تبديل تحالفاتهم.

وفى الوقت الحالى تضم معظم الوحدات التى تعترف بها الحكومة "كقبائل"عدداً ممن تتطابق علاقتهم بالوحدة مع العلاقة السابقة ذكرها. وقد برهن عملى الخاص وسط رعاة رفاعة الهوى على أن أفراداً ومخيمات تنتمى سلالياً إلى جماعات أخرى خارج الإقليم تدخل في إطار تنظيم رفاعة الهوى (Ahmed 1972a, 1972b) .

ولا يمكن لمفهوم "القبيلة" في ظل تعريفها النمطى أن يطبق بسهولة على الوحدات السكانية المتواجدة في مختلف أجزاء السودان الأوسط. وقد كان جزءاً من السياسة الاستعمارية في السودان تثبيت مراكز القوة القائمة، حتى يظهر ما يبرر بناء وحدات جديدة. وقد حاول الحكام الاستعماريون من خلال هذا إقامة حدود مادية بين هذه الوحدات على أساس مفهوم "الدار".

كان الهدف الأساسى للسلطة الاستعمارية هو استمالة الجماعات المختلفة، والتيقن من عدم نشأة زعامة تحاول القيام بتمرد على المستوى القومى. وهكذا جرت إعاقة إمكانيات الاندماج الوطنى، وعمل على تحويل مسار السخط والنضال

ضد السلطة الاستعمارية، إذ أن القائمين على الإدارات الاستعمارية في أفريقيا كلها قد اختزنوا في أذهانهم:

"الهول الذى كشفت عنه تجربتا مملكتى زولولاند وروانـدا حينما يدمج الأفارقة قبلياتهم في كيانات أكبر. خذ مثلاً المهدى وجيشه المكون أساساً من الزنوج أو العـرب- الزنـوج فـي السودان، وهو ما لا يمكن نسيانه". (Kiernan 1969:247) .

إن مفهوم "القبيلة" المستخدم في الدراسات الأنثربولوجية هو من صنع الإدارة الاستعمارية، وقد زاده الانثروبولوجيون قوة. ولكن الآن، وبعد أن اختفت السيطرة الاستعمارية من معظم أجزاء القارة، بات من الواجب إزالة كـل العقبـات التـى وضعها هذا المفهوم في طريق تطور البحث الأنثروبولوجى.

أهمية الحوادث التاريخية
في تطور جماعات النخبة في السودان

بدأ أفضل أجزاء تاريخ السودان توثيقاً مع مطلع القرن الرابـع عشـر. إذ أن عملية بناء مركز السلطة قد أفضت إلى إقامة سلطة مركزيـة مسـيطرة نشـرت سلطتها على معظم المناطق المتضمنة اليوم في الجزء الأوسـط مـن جمهوريـة السودان. كما أن النفوذ الخارجى الذى جاء مع الفتح العربى وعملية أسلمة القسـم الأكبر من السكان قد أديا إلى إدخال وسائل إدارية وثقافية جديدة في فرض سيطرة السلطة المركزية.

ولجأت مراكز القوة الأصغر إلى استخدام أعيانهـا لتمثيـل الجمـاهير فـي التعاملات مع السلطة المركزية. وتمكنت هذه النخب من استخلاص مزايا معينـة لنفسها مثل تحويل جزء من إيراد الضريبة إلى استخدامها الخاص، أو منح أخصب الأراضى لأقاربهم الوثيقين وأولئك الذين كان ضرورياً ضمان تأييدهم في لحظـة بعينها.

ويمكن تمييز نوعين من الجماعات النخبوية وسط السـكان المتـوطنين فـي السودان الأوسط: النخبة الدينية، والنخبة التى بنت دعواها علـى أسـس سياسـية واقتصادية فقط. ففى الأيام الأولى لدولة "الفونج" كانت النخبة الدينية هـى الأكثـر سيطرة وسط السكان المستقرين، كما مارست النفوذ وسط الرعاة لبعض الوقـت. وفيما بعد تراجعت مكانة هذا القسم من النخبة لصالح التجار الذين حلوا محلهـم.

وقد تحقق هذا مع نمو التجارة في أنحاء الأقاليم، وإنشاء الطرق التجارية شمالاً باتجاه مصر، وشرقاً عبر البحر الأحمر باتجاه شبه الجزيرة العربية. وقد كان للنخبة الدينية سلطة تجارية إلى جانب سلطتها الدينية، وتمكنت في الوقت المناسب من تطوير سلطة لها من خلال لعب دور الوسيط.

وقبل نهاية حكم "الفونج" كان عدد الجماعات الدينية المتنازعة قد زاد إلى حد نشوب صراع المصالح بين زعاماتها، كما افتقرت إلى التأييد الفعال من جانب السلطة المركزية، ومال ملك الفونج أكثر فأكثر إلى الاعتماد على التجار للحصول على التأييد، وقد أثبت هذا التحالف فعالية كبيرة مع نمو التجارة. وتواصلت سيطرة التجار في ظل الحكم التركى أيضاً.

تشكلت جماعة نخبوية أخرى من العائلات الكبرى وسط البدو. وقد بنت هذه النخبة دعواها في الزعامة على أساس أيديولوجية النسب الأبوى والاعتقاد بأن أجدادهم هم من أدخلوا الجماهير العربية تحت السلطة المركزية إبان حكم الفونج. وفى فترة الحكم التركى للسودان اختيرت النخبة البدوية من جانب الإدارة المركزية لجمع الضرائب وحل الصراعات الصغرى بين الجماعات المختلفة في الإقليم.

لقد شكلت كل من النخبة الدينية والتجار والعائلات البدوية الرئيسية فئة عليا وسط سكان السودان الأوسط خلال فترتى حكم كل من الفونج والأتراك. هذا وقد تطابقت مصالح تلك الجماعات في بعض الأوقات مما جعلها تزجى الولاء للسلطة المركزية طالما أن الأمور تسير بالنسبة لها على ما يرام. ولكنها في أوقات أخرى تصارعت فيما بينها مما أدى إلى التمرد على السلطة المركزية وأنصارها، حيث ساد شعور بأن السلطة لا تعمل فيما يبدو على ضمان السلم والرفاهية للمنطقة بأكملها، وقد لعبت سياسات السلطة المركزية دوراً رئيسياً في تحقيق استقرار العلاقات بين هذه الجماعات.

فأثناء حكم الفونج اكتسبت النخبة الدينية وكبار التجار خصائص شبه إقطاعية، من جراء السماح لهم بزراعة الأراضى على ضفاف النيل، وقد أنعمت عليهم الدولة بحقوق على الأرض، وحمتها أيضاً، أما وسط البدو فقد اعتبرت الأرض ملكية مشتركة.

وجاءت الثورة المهدية كرد فعل على سياسات الحكومة التركية (أنظر: Holt 1958) وقامت بتغيير النظام القائم في كل المجالات تقريباً: الاقتصادية والسياسية والدينية. فدعت إلى العودة إلى الأيديولوجية الإسلامية، سواء على

مستوى المعتقدات أم على مستوى بنية الدولة. وقد أدى هذا بالطبع إلى حدوث تحول في مواقع الجماعات النخبوية المختلفة، فتلك النخب التى أيدت الحكم التركى، أو رفضت فيما بعد سيطرة زعماء المهدية، تم حرمانها من السلطة وقتل معظم أعضائها. ولما كانت الحركة المهدية معارضة لكل الأجنحة الدينية الأخرى، فإن النخب الدينية قد اضطرت إما إلى تنفيذ تعاليم المهدى أو التوقف عن نشاطها كزعامات دينية، وهو ما أفضى إلى إضعاف مواقعهم وتلاشى مجالات نفوذهم، أما التجار فقد تراجع نفوذهم لبعض الوقت، ولم يتقلدوا أى سلطات على السكان في أقاليمهم ولم يكن لهم أى نفوذ على الإدارة المركزية، أما الدور الذى كانت تلعبه العائلات البدوية فقد حل محلها فيه موظفون اختارهم خليفة المهدى.

وهكذا، ولمدة ثلاث عشرة سنة تقريباً، أصبحت الجماعات النخبوية التى كانت مسيطرة في الماضى لمدة تزيد عن ثلاثة قرون، أصبحت بلا حول أو طول، وفقدت الجماهير الشكل التقليدى لتمثيلها، وتحتم عليها البحث عن أشكال بديلة في إطار نسق تشكل حديثاً ولم يكن بوسعها أن تفهمه. وإنه لمن التعقيد والصعوبة بمكان شرح أسباب انهيار الدولة المهدية، إلا أنه لا يجوز بشكل عام تجاهل دور النخبة التقليدية في هذا الانهيار. ففى السنوات الأخيرة من حكم المهدية تم تخطى النخب التقليدية من خلال نوع جديد من السلطة المركزية حاول إدماج البلد كله في نسق أحادى، وبدون مساعدة جماعات وسيطة (أى النخب التقليدية). وعند هذه النقطة كانت النخب التقليدية جاهزة للترحيب بأى تغير يسمح لهم باستعادة مراكز القوة.

ومن ثم نجد أن النخبة التقليدية – وليست الجماهير- كانت أول من أيد الحكم الثنائى. ومنذ اللحظة الأولى لهذا الحكم استعادت هذه النخبة مواقعها المفقودة وأضافت إليها مواقع جديدة. وقد سعت الحكومة إلى الحصول على تأييدها واستخدمتها في إرساء منظومتها الإدارية. وكسبت العائلات الكبرى وسط البدو مكاسب كبيرة من خلال تولى مناصب حكومية حصلوا من خلالها على رواتب شهرية، أو سمح لهم باحتجاز نسبة مئوية من الضرائب التى طلب منهم تحصيلها. كما منحوا السيطرة على تخصيص موارد اقتصادية معينة مثل الأرض وأشجار الصمغ (Ahmed 1972b).

وبدأ التجار يكتسبون سطوة اقتصادية بالتدريج وسط السكان المتوطنين مع بدء انتعاش التجارة في مختلف الأقاليم. وتمكنوا من تحويل سيطرتهم الاقتصادية تلك

على القرويين إلى سلطة سياسية حينما تم إدخال نظام الحكم المحلى، فحصلوا على فرصة اقتسام السلطة مع العائلات البدوية الكبرى- في المجـالس المحليـة. أمـا الزعماء الدينيون، فعلى الرغم من السماح لهم بممارسة الدعوة، فقد ظلـوا تحـت الرقابة خشية أن يظهر وسطهم من يفكر في قيادة ثورة تشبه الثورة المهدية.

وهكذا من خلال تتبع الأحداث المأسوية في تاريخ السودان الأوسط نكتشـف كيف تمكنت الجماعات النخبوية من البقاء. ولم تحدث على بنية هذه النخب سـوى تغيرات طفيفة، وفيما يبدو لم تحدث أى دورة للنخبـة وسـط العـائلات البدويـة الكبرى، بينما حدث القليل من ذلك وسط التجار والنخبة الدينية.

أصل النخبة الحديثة

بدأت المراكز الإدارية والتجارية بالسودان الأوسط في النمو المتسـارع بعـد عام 1900، لتأتى معها بأعداد كبيرة من البشر ذوى خلفيات عرقية وقيم مختلفـة. وفى الوقت نفسه أنشئت وظائف وصناعات صغيرة على أيدى الإدارة الجديدة، ولم يكن الوصول إليها يتطلب وساطة النخبة التقليدية. وقد كانت وظـائف منخفضـة الأجر، وحصل عليها أناس كانوا لا يزالون في الدرجات السفلى من هرم التراتب الطبقى. وكان على الحكومة أن تنشئ المدارس في شمال السودان لتحصل علـى العاملين المؤهلين لشغل وظائف هامة وهناك حاجة إليها من أجل التنمية المستقبلية للإقليم، وكذلك للحصول على ملاكات تصلح للإدارة المحلية.

أما في الجزء الجنوبى من السودان فقد ترك التعليم فـي أيـدى الإرسـاليات الدينية الأجنبية، ومن الملامح الهامة التى اتصفت بها المدارس الجديـدة- سـواء أكانت تدار من جانب الحكومة أو الإرساليات- أنها قد اجتذبت أبنـاء العـائلات البدوية الكبرى والتجار، وبدرجة أقل أبناء رجال الدين. وفى حالات كثيـرة لـم يرحب سكان السودان بالمنظومة التعليمية الجديدة والتى تختلف عـن المنظومـة التقليدية التى اعتادوا عليها (أى الخـلاوى أو المـدارس القرآنيـة). واضـطرت الحكومة إلى إجبار السكان على إرسال أطفالهم إلى المدارس الجديدة، وهـو مـا تطلب مساعدة النخب التقليدية لتشجيع الجماهير على هذا. وكان علـى جماعـات النخبة أن تضرب المثل بإرسال أطفالها إلى هذه المدارس. ويجب التشديد هنا على أن الدور المستقبلى للجماعات المتعلمة لم يكن واضحاً ولا مخططـاً مـن جانـب الشعب السودانى. فقد احتاجت الحكومة إلى موظفين للإدارة المحليـة نظـراً لأن

مساعيها في استجلاب موظفين مصريين إما أن تكون قد تعرضت للفشـل أو أدت إلى إثارة عدم الارتياح في بعض الأوقات وفى أجزاء معينة من البلاد. وقد تنامى الخوف- خاصة بعد التمرد الذى قام به ضباط في الجيش السودانى عـام 1924- من أن أى زيادة في أعداد الموظفين المصريين قد تساعد الجماعات المؤيدة لوحدة وادى النيل فى الحصول على المزيد من الدعم السياسى وربما التفكير في التمرد، ولعله كان هناك توقع بحدوث تطور مشابه لما حدث في شرق أفريقيـا (بالنسـبة لاستقدام الأسيويين)، ولكن يبدو أن ما حال دون وقوع ذلك هو التجـانس النسـبى لسكان السودان وخبرتهم التاريخية.

ولذلك فإن نسبة عالية من النخبة الحضرية الجديـدة، وخاصـة فـي الإدارة الحكومية، كانت في أوائل الأربعينيات على صلة وثيقة بالنخبة التقليدية. وقد أدت تطورات السياسة العالمية فيما بعد، ومن ثم التطورات السياسية في السودان، إلـى تهيئة الفرصة أمام النخبة الحضرية لقيادة البلاد نحو الاستقلال. وتوجهت النخبـة الحضرية نحو كسب تأييد السكان الريفيين من أجل تدعيم سلطتها السياسية، وكان من الطرق الميسرة لنيل هذا التأييد الاستفادة من ارتباطاتها مع النخبـة التقليديـة. ويمكن تلمس الشواهد على هذه الممارسة في مجريات العملية الانتخابية، فأعضاء النخبة الحضرية الذين رشحوا أنفسهم خارج دوائر المدن ادعوا أنهـم يرشـحون أنفسهم في "مواطنهم"، وفى الوقت نفسه فإن أعضاء النخب الريفيـة أو التقليديـة ظهروا كممثلين "لأبنائهم" –النخب الحضرية- وحيث دعوا في مناطقهم إلى الحزب السياسى الخاص "بالأبناء".

تغيرات في وضع النخبة

أدى التطور الاقتصادى اللاحق في السودان، واتساع المنظومة التعليمية، إلى توسيع قاعدة النخبة الحضرية. أكثر من هذا فإن جمهرة السكان الريفيين- مستقرين كانوا أم رحلاً – انفتحت أمامهم فرص إرسال أطفالهم إلى المدارس الموجودة في مناطقهم. ففيما سبق كانت المدارس مقصورة على المدن الكبرى مثل الخرطوم وأم درمان والأبيض، وكان إرسال الابن إلى إحدى هذه المدارس يعنى التضحية بعضو نشيط في الوحدة الإنتاجية، وهى الأسرة المعيشية عادة. وأدى نمو أعداد المتعلمين إلى تزايد الانتقادات الموجهة لسيطرة النخبة، إذ أخذ أولئك المتعلمـون يشـرحون للجمهور في جماعاتهم أن أيديولوجية النسب والخبرة التاريخية ليست كافية لتبرير

هيمنة مجموعة قليلة العدد على مناطق شاسعة وأقسام كبيرة من السكان. فضلاً عن أن النخبة كانت تحقق مكاسب مالية من خلال تمثيلها للجماهير، وهـى المكاسـب التى لم تكن الجماهير تعرف عنها الكثير، بل لم تكن لتعطى الفرصة أن تعلم بها. كذلك كانت النخبة- من التجار والعائلات البدوية الكبرى ورجال الـدين- تخـدم مصالحها المتبادلة وعلى حساب الجماهير.

ونتج عن أنشطة المتعلمين في المناطق الريفية حدوث بعـض التغيـر عـام 1964، بعد نجاح الثورة ضد الحكم العسكرى، إذ أيدت المناطق الريفيـة خطـط الجبهة الوطنية في تصفية النسق الإدارى التقليدى، والذى كان بمثابة قلب السـلطة النخبوية الريفية (للحصول على تفصيلات بشـأن دور الجبهـة الوطنيـة أنظـر: Ahmed 1971).

من النخبة إلى الطبقة

يرتكز مفهوم "النخبة" المستخدم في هذه الورقة على التعريفـات الكلاسـيكية للنخبويين (أنظر : Bottomore 1964) والتعريف الذى قدمه "نـادل" (Nadel 1956). وفى الحقيقة أن الجماعات النخبوية الصغيرة قد استخدمت وسائل مختلفة لفرض سيطرتها على مجمل السكان، سواء كان ذلك في عهد "الفـونج" أو الحكـم التركى أو الدولة المهدية أو الأيام الأولى للحكم الإنكليزى – المصرى، أمـا عـن القبول بهذه السيطرة فقد تم تحليله على نحو ممتاز في عمل "أسد" عن "الكبـابيش" (Asad 1972) ، وفى اعتقادى أنه قد وضع يده على أهـم سـمات الجماعـات العربية البدوية في السودان.

وحينما نربط بين الأسس الأيديولوجية للسيطرة في المناطق الريفيـة وبـين تطور السياسة والتنظيم في المناطق الحضرية بالسودان، سوف نكتشـف القواعـد الضيقة جداً التى جاءت منها النخب. غير أن الجماعات النخبوية قد اضطرت فيما بعد إلى توسيع قواعدها وسط كل من السكان الريفيين المستقرين وفـى المنـاطق الحضرية. ومن ثم أصبحت مفتوحة أمام أفراد لـم يكـن بإمكـانهم – تقليـدياً – الوصول إلى مواقع القوة والسلطة. وهو ما يقود تدريجياً نحو خلق فئات اجتماعية يمكن تحديدها بدقة أكبر، وبالتالى إمكانية اطراد عملية واضحة للتكوين الطبقـى. ووجدت الطبقة العليا جذورها- كما بينا- في النخبة الريفية. وما يمكن استخلاصه

من هذا النقاش أن النخب التى تطورت خلال القرون الثلاثة الأخيرة تشـكل نـواة نسق التراتب الطبقى القائم الآن في السودان.

المـراجـع

Asad, Talal. 1972. "Political inequality in the Kababish tribe," in Essays in Sudan Ethnography. Edited by lan Cunnison and W. James. New York: Humanities Press.

Barth, F., (ed.). 1969. Ethnic groups and boundaries. Oslo: Universitets Forlaget.

Bottomore, T.B. 1964. Elites and society. London: E. A. Watts.

Cunnison, lan. 1951. History of the Laupula. The Rhodes-Livingstone Papers 21. London: Oxford University Press.

Davidson, Basil. 1964. Which way Africa? Baltimore: Penguin Books.

Epstein, A. L. 1971. Comments on "A critical look at indices used in the study of social change in colonial Africa," by B. Magubane. Current Anthropology 12 (4-5): 431-432.

Evans-Pritchard, E. E. 1940. The Nuer, Oxford: Clarendon Press.

Gulliver, P. H., (ed.). 1969. Tradition and transition in East Africa. Berkeley: University of California Press.

Gutkind, P. C. W., (ed.). 1970. Special number on the passing of tribal man in Africa. Journal of Asian and African Studies, 1-2.

Helm, June, (ed.). 1968. Essays on the problem of tribe. Seattle: University of Washington Press.

Holt, P.M. 1958. The Mahdist state in the Sudan. Oxford: Clarendon Press. Kiernan, E. V. G., 1969. The lords of human kind. London: Weidenfeld and Nicholson.

Lane, Edward W. 1893. y-1/2 Arabic-English lexicon, two volumes, New York: Ungar.

Lewis, I. M. 1968. Tribal society. International Encyclopedia of Social Science, volume 16..

Ahmed, Abdel Ghaffar. 1971. The role of the sedentary population in the Rufa'a al-Hoi politics. Sudan Notes andRecords 52: 33-45.

____1972a "Shaykbs and followers: political struggle in the Rufa'a al-Hoi Nazirate in the Sudan." Mimeographed paper, Department of Social Anthropology, University of Bergen. 1972b "The Rufa's al-Hoi economy," in Essays in Sudan ethnography, edited by lan Cunnison and W. James, New York: Humanities Press.

Mafeje, A. 1971. The ideology of tribalism. The Journal of Modem African Studies 9(2).

Magubane, B. 1971. A critical look at indices used in the study of social change in colonial Africa. Current Anthropology 12 (4-5): 419-431.

Mair, Lucy. 1962. Primitive government. Baltimore: Penguin Books.

____. 1963. New Nations. Chicago: University of Chicago Press.

Mitchell, J. C. 1971. Comments on "A critical look at indices used in the study of social change in colonial Africa," by B. Magubane. Current Anthropology 12 (4-5): 434-436. Nadel, S. F. 1956. The concept of social elites. International Social Science Bulletin): 413-424.

Newcomer, P. 1972. The Nuer are Dinka: an essay on origins and environmental determinism, Man 7(1).

O'Fahey, S., J. Spaulding. 1972. Hashimm and the Musabba'at. Bulletin of the School of Oriental and African Studies 35, part two.

الفصل العاشر

المراكز الحضرية الصغيرة
كمواقع للاستغلال
(دراستا حالة من السودان)

المراكز الحضرية الصغيرة
كمواقع للاستغلال
(دراستا حالة من السودان)[*]

مقدمة ضد الثنائية:

تجد الشروح القائمة على الثنائيات فى نظريات التنمية صعوبة فى تناول أصل وديناميةالنسق الذى يبدو – على السطح- ثنائياً [1]. ومن ثم فإن القبـول بوجـود خط فاصل بين القطاعين " الريفى " و " الحضرى " فى المجتمعـات الأفريقيـة ، وكذا المقاربة القائمة على الانقسام القطاعى ، لا يعنى سـوى اسـتمرار هيمنـة الفروض الثنائية فى دراسة تلك المجتمعات. بينما من خلال إدخال عنصر التمايز فى الحجم، بين " مراكز حضرية " و "مراكز حضرية صغيرة " و " مناطق ريفية"، نجد أنفسنا فى موقف يسمح بقبول فكرة التواصل بين المناطق الريفية والحضرية :

"تكون المجتمعات فى فترة الانتقال مصدراً للغط، إذ تكتسى بخصائص ملتبسة من حيث الشكل والمضمون، وهى تمثل من الناحية التاريخية لقـاء دراميـاً بـين الاستمرار والتغير [2].

وتعد المراكز الحضرية الصغيرة هى المواقع الأكثر التباساً فى ثنائية الريـف – الحضر، حيث تمثل النقطة الرئيسية للالتقاء بين الاستمرار والتغيـر. ونظـراً لخصائصها التى تؤكد الطبيعة المتناقضة اللصيقة بها ، يمكن التوصل إلى صعوبة إدراجها تحت أى من القطاعين. وهكذا فإن وجود المراكز الحضـرية الصـغيرة كعنصر ثالث يبين عدم ملاءمة الثنائية الحادة التى يطرحها النمـوذج والنظريـات الثنائية .

فعلى مستوى المراكز الحضرية الصغيرة يمكن رؤية انخراط واشتراك القطاع المعيشى فى تنمية " الجيوب" التصديرية فى اقتصاد البلدان الأفريقية. وهى كمراكز تسويق تعد بمثابة نقاط تبلور مساهمة الفلاحين الأفارقة فـى إنتـاج المحاصـيل النقدية، وحيث تنشأ الرابطة بين المناطق الداخلية فى أفريقيا والاقتصاد العـالمي.

---

[*] نشر هذا المقال فى مجلة Africa المجلد 49 العدد 3، عام 1979.

وحينما نراعى دينامية التداخل بين المؤسسات والعوامل الموجودة فى كل من قطبى الثنائية، يتضح مدى تكامل القطبين وليس تعارضهما .

المراكز الحضرية الصغيرة:

لا يعتبر تجمع السكان من جماعات عرقية مختلفة فى مراكز حضرية صغيرة شكلاً جديداً للتنظيم مثلما أرجعه البعض إلى الحكم الاستعمارى فى القرنين التاسع عشر والعشرين. فقد نمت تلك المراكز فى أفريقيا عبر قرون، حيث ارتبطت ومنذ أيامها الأولى بالتجارة. ففى حالة السودان الأوسط يمكن تتبع تاريخ هذه المراكـز الحضرية الصغيرة حتى المملكة المروية. بينما ظهر على نحو تام الوضوح دورها الهام فى فترة حكم الفونج (1504-1821) وبوصفها ممثلـة للتوسـع الإدارى للدولة ، وكذا كمحطات توقف رئيسية فى طرق القوافل التجارية[3] .

ومع نمو التجارة بين أفريقيا جنوب الصحراء والبحر المتوسط، تحولت تلـك المراكز إلى نقاط استراتيجية على طرق القوافل ، وتجمعت جماعات كبيـرة مـن السكان حول الأسواق التى نشأت فيها . ويصف " بوركهاردت" Burckhrdt بلدة " شندي" (على النيل بين عطبرة والخرطوم) بقوله: إنها " تقدم اللوحة الأكثر اكتمالاً التى صادفناها للحياة فى السودان الأوسط عشية الغزو الذى قام به محمد علي[4] . فقد كانت سوقها العجيبة تقام يومى الجمعة والسبت من كل أسبوع وتجذب أعـداداً كبيرة من السكان، حيث تباع فيها: التوابل وخشب الصندل الوارد من الهند، وكحل العيون والأدوية ، والسيوف والقواطع الألمانية، والسروج والسـلع الجلديـة مـن كردفان، وأوراق الكتابة والخرز من جنوه وفينسيا، والملابس والأوانـى الخزفيـة والصابون من مصر، والقطن والملح والذهب الأثيوبي، والقرود المدربـة علـى الألعاب السحرية، والأوانى الخشبية، والحمير من دنقلا، والجمال وغيرهـا مـن الحيوانات المفيدة فى السفر عبر الصحراء. وقد ربطت " شندي" أفريقيـا بـالبحر المتوسط من اتجاه الشمال- الجنوب. وفى الوقت نفسه تقع على الطريـق باتجـاه الشرق – الغرب والذى يقطعه الحجيج فى طريقهم إلى مكة ومنها. وبالإضافة إلى التواصل الكثيف مع الريف الداخلي، حيث تزوده بسلع المعيشة الحرفية والتجارية والغذائية، فإنها تمثل أيضا مركزاً للأنشطة السياسية والإدارية والدينية والحربية.

وكان سكان " شندى " أخلاطاً يغلب عليهم الأغراب، ومن ثم كان هناك تنوع كبير فى الجماعات العرقية التى تعيش فيها. وقد وجدت هجرة داخلية إلى هذا المركز قادمة من أطرافه الريفية، ولكنه لم يكن بمثابة سوق عمل فعالة نظراً لحقيقة أن معظم قوة العمل المطلوبة كان يقوم بها الرقيق وصناع السلع فى أكثر من مكان. وهكذا فقد انحصرت الهجرة الداخلية فى الأفراد الذين التحقوا بالمركز حتى ينتهى العمل الذى جاءوا لأدائه. وكانت معظم السلع بضائع ترفية تجئ بها القوافل من مناطق بعيدة. وكان الغذاء هو أهم ما يقدمه الريف للسوق إلى جانب منتجات الصناعات الحرفية المحلية . ونظراً لتعقيد التحويلات فقد انتهت سلع الرفاهية إلى أيدى سكان المركز نفسه ولم تتغلغل فى الريف، اللهم إلا وسط بعض الزعماء المحليين .

وعلى النقيض مما سبق ، استطاعت المراكز الصغيرة فى عهد الاستعمار أن تمد هيمنتها على الريف. وبدأت تتخلق علاقات جديدة عبر الضرائب وامتلاك الأرض فى المركز نفسه، إلى جانب إدخال النقود لتصبح الوسيط الوحيد للتبادل. وهكذا تسربت هذه العلاقات تدريجياً إلى أنماط الإنتاج القائمة فى المناطق البعيدة والنائية، وهو ما كان له أثره الكبير على العلاقات التى كانت سائدة فى أقاليم ريفية أكثر بعداً . ولأول مرة بدأت الأرض (التى كانت ملكية مشتركة بوصفها وسيلة الإنتاج الرئيسية لغالبية سكان الريف) تصبح ملكية خاصة، أى استبعاد قوة العمل من إمكانية حيازة هذا المورد. أما الضرائب (والتى مثلت الإيراد المحلى الأساسى للإدارة الاستعمارية) فقد توجب أن تدفع نقداً ، كما تحولت النقود إلى ضرورة، وحيث خلقت بالمقابل احتياجات لسلع وأدوات أخرى حلت محل الصناعات المحلية .

ومع إنهاء العبودية قبيل نهاية القرن التاسع عشر بدأت الحاجة إلى الأيدى العاملة تتزايد. ومن ثم فمع اطراد الملكية الخاصة للأرض والضغوط الناجمة عن جباية الضرائب ، تغير العمل ليصبح سلعة، خاصة فى تلك المراكز الحضرية الصغيرة، ولكن هذا امتد أيضا ليشمل الريف نفسه. وعند هذه النقطة حدث الاختراق الحقيقى من قبل نمط الإنتاج الجديد – النمط الرأسمالى – حيث أكمل سيطرته على الاقتصاد فى المركز وغالبية المناطق الريفية. ومن خلال هذه المراكز تعمقت الطبيعة الاستغلالية لعلاقات الإنتاج، ومن ثم أصبحت بمثابة

مواقع متقدمة لاستغلال الريف نظراً لكونها المركز الأول والأقرب لشـراء قـوة العمل .

وتمكنت جماعات النخبة، التى تحكمت فى مختلف مواقع القوة والسلطة فـى الريف، من تعزيز مكانتها فى تلك المراكز الحضرية الصغيرة من خلال إرسـال ممثلين لها للبقاء هناك. وبهذه الطريقة أقام هذا الممثل تحالفا مع ممثـى الدولـة والمشتغلين بالتجارة، مما سمح له بخدمة مصالحة ومصالح من يمثلهم وحلفـائهم، بدلاً من خدمة مصالح جمهور السكان فى الريف . وسرعان ما أدرك الأخيـرون الطبيعة الاستغلالية الملازمة للدور الذى تلعبه النخبة فى هذا الصدد، ولكـنهم لـم يتمكنوا من رفضه نظراً لعجزهم عن إقامة صلة مباشرة مع الإدارة [5] .

من الواضح أن المراكز الصغيرة تلعب دوراً بالغ الأهميـة بوصـفها نقاطـاً استراتيجية لتوصيل الخدمات والرعاية إلى الريـف. بيـد أن هـذا الـدور يـتم الاضطلاع به فى إطار بنية علاقات السيطرة ، وبهدف توطيدها، حيـث إن كـل الخدمات المقدمة تهدف إلى خدمة غرض رفع كفاءة الاستغلال. وفى الوقت نفسه يتم تقويض نسق علاقات الإنتاج المحلية، فيما عدا تلك التى يمكن تطويعها لخدمة الاستغلال: فعلى سبيل المثال لا تشجع أوجه العمل الجماعي، ويتم تدعيم السيطرة السياسية للزعامة النخبوية الاستغلالية. ويتوقف العمل بنظام إعادة التوزيع الملازم للعمل الجماعي، وتفسح الطريق أمام نسق للتراكم يقوم على أساس فردي. وهـى نتيجة حتمية لبيع قوة العمل ومكافأتها على أساس فردى .

وفى غمار عملية تحويل العمل الاجتماعى إلى سلعة، بدأت موجات الهجـرة الداخلية من الريف باتجاه المراكز الصغيرة. ولكن مع تواصل عمليـة الامـتلاك الخاص للأراضى الجيدة ، فإن حركة الهجرة الداخلية للسكان مـن الريـف إلـى المدينة قد وصلت إلى نقطة لم تعد المراكز الصغيرة معها قـادرة علـى الوفـاء بالاحتياجات، حيث لم تعد تقدم خدمات كافية ولا الوظائف الضرورية . ومع بلوغ هذه المرحلة تحول المركز الصغير ليصبح بمثابة محطة توقف فى إطـار عمليـة الهجرة بين الأقاليم. وجدير بالملاحظة هنا أنه حتى لو وجدت إمكانية (سواء فـى المراكز الحضرية الصغيرة أو فى المراكز الكبيرة) لتوفير خدمات ووظائف كافية، فإن هذا لم يكن متوقعاً حدوثه قط. ويرجع هذا إلى نمط الإنتاج الرأسـمالى الـذى يهتم بالحفاظ على تدفق المهاجرين، وبقاء الريف على تأخره حتى يظل مصـدراً

للعمالة الرخيصة بأعداد أكبر من فرص العمل المتاحة، وبالأحرى ضمان استمرار انخفاض الأجور[7] . وهكذا يصبح إجمالى السكان فى الريف إما مهاجرين أو على قائمة الانتظار، وهو ما يمثل الجسم الأساسى من جـيش العـاطلين الاحتيـاطي. ويمكن فى هذا الإطار فقط فهم الهجرة الموسمية إلـى مشـروعات كبيـرة مثـل مشروع الجزيرة الذى داوم عبر السنين على اجتذاب هذه العمالة فى فتـرة جنـى القطن فقط .

وقد ساعد فى هيمنة المراكز الصغيرة: موقعهـا الطبيعـي، وكـذا موقعهـا الاستراتيجى من حيث وقوعها على طرق الاتصال وبالقرب منها. وأصبح سـكان الريف ينظرون إلى هذه المراكز بوصفها " مركزاً للقوة" حيث يوجد بها كبـراؤهم أنفسهم ، وحيث يوجد بها المحكمة وممثلو الحكومة . وإلى جانب هذا هناك دورها كمراكز للتعليم حيث تنشأ بها المدارس عادة. ولمـا كانـت المنظومـة التعليميـة موجودة بالمراكز الحضرية الصغيرة ، وحيث تخضع لتنظـيم وإدارة المـوظفين الكبار، فقد أصبحت أداة مفيدة جداً لدعم السيطرة السياسية والأيديولوجيـة لـنمط الإنتاج الاقتصادى الذى يتحكم فى المراكز. وهكذا تضـطلع المـدارس بحرمـان الريف من الأجيال الشابة الضرورية لتنميتها، إذ تهتم أساساً بتـدبير الاحتياجـات للعمالة فى المراكز الحضرية الصغيرة ثم المراكز الكبيرة فـى النهايـة[8] وتعـد المراكز الحضرية الصغيرة ذات أهمية استراتيجية فيمـا يتعلـق بتـدفق العمالـة والمعلومات والحصيلة الضريبية من القرى إلى المراكز الحضرية الأكبـر، كمـا تساعد أيضاً فى نقل الأوامر والقرارات والسلع فى الاتجاه المعاكس.

دراسة الحالة رقم (1):

قرية " الردوم "

تقع قرية " الردوم " على مبعدة 23 كيلومتراً جنوب " نيالا" العاصمة الحاليـة لمديرية جنوب دارفور. وهى توضح لنا كيف تتطور موارد منطقة نائية لتصـبح مركزاً إدارياً وتجارياً. وإذا كانت هذه المنطقة تنقطع عـن العـالم إبـان موسـم الأمطار، فإنها مع ذلك توفر فرصاً جيدة للزراعة وصيد الحيوانـات والأسـماك وجمع ثمار الغابات والنشاط الرعوى أمام السكان المحليين من " الدونقو- كريش"، وكذلك " الكارا" و " البينقا" الذين هاجروا إلى هناك منذ عدة قرون .

وقد اعتاد " الدونقو" التجمع حول جبل دونقو الذى يقع على بعد 14 كيلو متراً شمال النهر (انظر الشكل رقم 2) ، واعتاد " الكريش" احتلال المنطقة الجنوبيـة حيث يتركزون حول قرية " كفيا كنجي" كما يقيم فى المنطقة نفسها " البينقـا" و " اليولو" و " الكارا" وآخرون . وقد دفعهم إلى المجئ إلى هذه المنطقـة الغـزوات المتكررة من " الزاندى " صوب الجنوب الشرقى ، وكذلك حملات تجار الرقيق من وسط أفريقيا ومن شمال السودان. وهم يعيشون فى مستوطنات بالغة التناثر ، حيث يوجد فى كل جماعة شيخها وكبراؤها. وخلال عهد "سلطنة الفور " تعرضوا للغزو من جانب سلاطينها وأصبحوا رعايا لهم ويدفعون الإتاوات سنوياً . فقـد مكنـت الموارد الموجودة بالمنطقة السلطان من الحصول على مائة من أنياب العاج، وكذا الرماح والنحاس وريش النعام والأسماك. أما الشباب فكانوا يؤخذون للعمل كجنود لدى السلطان . هذا وقد تطورت قرية " كفيا كنجي" لتصبح مركـزاً تجاريـاً بـه حوانيت بنيت بالطوب والطين. .

وحينما جاء البريطانيون وأرسوا سلطتهم على أنقاض حكم سـلطان الفـور، قاموا بتغيير الحدود الإدارية وجعلوا تجارة العاج حكراً على الدولة. وتمكن التجار فى هذه الفترة من توطيد أوضاعهم وبناء سوق للسلع الاستهلاكية والحلى ، خاصة الخرز . ودأب التجار على رشوة رؤساء الجماعات من أجل اسـتخلاص أربـاح كبيرة. وفى أعوام 28-1930 قرر البريطانيون إخلاء "كفيـا كنجـي" وترحيـل السكان العرب (وهم أساساً من "قبيلة " " الهبانية") إلى شمال نقطة التقاء نهرى " أمبلاشا" و " أدا ". وأجبرت هذه الجماعات على التوطن فيما يعرف الآن بقريـة " الردوم" وحولها. واختارت معظم الجماعات السابقة الانتقال مع العرب شمالاً. وتم إلحاق المنطقة من الناحية الإدارية " بنظارة الهبانية" (مركز ما كان يعرف باسم " كالاكا" أو " بورام") وكان عمدة " الردوم" من الهبانية" ولكن خلفه عمـدة مـن " الدونقو". وأدى تحريك السكان هذا إلى حدوث خلل حتمى فى التركيبة العمريـة، بسبب هجرة الأصحاء إلى بلدات أخرى، مع انخفاض معدل المواليد وزيادة وفيات الأطفال.

من الواضح إذن أنه قد أخذ فى التشكل نسق من الخضوع للقوى الخارجيـة، ويتواكب مع بناء مركز إدارى وتجارى جديد . وقد أدت الضـرائب والإتـاوات الجديدة إلى التفكير فى مد الخدمات إلى المنطقة. ففى الخمسينات أنشئت مدرسـة ابتدائية، وتبعتها مدرسة للبنات فى الستينات ، وأقيمـت نقطــة بـوليس فـى " الردوم" مع وكيلين لها فى " كفيا" و"سونقو". وتشـكلت محكمـة ذات صـلاحيات محدودة، ومكونة من الشيوخ التقليديين برئاسة العمدة " الهبانى" ، وذلك للنظر فى قضايا محددة. كما أنشئت مكاتب حكومية أخرى لشئون الصيد والغابـات ، وكـذا عيادة طبية صغيرة مكونة من مساعد طبى واثنين من الممرضين الذكور. وأقيمت أيضاً عيادة بيطرية يرأسها مساعد بيطرى ومعه اثنان آخران من الموظفين، حيث اضطلعوا بتقديم الخدمات البيطرية لجماعات الرعاة التى تزور المنطقة فى موسـم الصيف. ونتيجة لهذا النوع من الحضور الحكومى – رغم ضـعفه – حصـلت " الردوم" على صورة المنطقة شبة الحضرية.

وكان من نتائج التعليم أن تشكلت فئة من المتعلمين رأوا أن الحياة فى الردوم لا تلبى تطلعاتهم ، فقرروا الهجرة إلى بلدات أو مدن أخرى مثـل " بـورام" و " الضعين" و " نيالا" و " والابيض" و " الخرطوم" ، وعملـوا كسـعاة أو التحقـوا بالشرطة والجيش . وقد أدى هذا إلى حرمان منطقتهم الأصلية من الشباب المتعلم والقادر بدنياً ، وإن كانوا قد أسهموا فى دعم أسرهم بقليل من المال. كما وفـرت الإدارة الحكومية لشئون الغابات والصيد بعض فرص العمل فى فصل الصـيف. وقد وظفت إدارة الغابات عدداً أكبر من العمالة الدائمة ، على العكـس مـن إدارة الصيد التى تستخدم العمالة المؤقتة فى بدايات فصل الصيف لإعادة فتح الطرق إلى المناطق المحمية المختلفة ، وإن كانت قد عينت أيضاً بعض محترفى الصيد وعلى أساس جغرافي. وكذلك أسست طاحونة تعاونية، ومجلس لشيوخ القرية هيمنت عليه العناصر التقليدية والتجار ذوو الأصول المحلية. أما هيئات منظمة الشباب والاتحاد الاشتراكى السودانى فقد سيطر عليها المتعلمون الذين خاضوا تجربة الهجرة.

الإنتاج المعيشى التقليدى :

كان لتبلور أشكال التجارة والإدارة الجديدة[9] أثر ضار على أنشطة الإنتـاج التقليدى المبنى على الاستهلاك المعيشي، مع المساواة فـى النفـاذ إلـى الأرض المشتركة ، والعمل الجماعى بين الأقارب والأصدقاء فى الزراعة والصيد وجمـع الثمار البرية فى الغابة. وهى أنشطة ما تزال مستمرة رغـم ذلـك. كمـا تقـوم الزوجات بجمع ثمار جوز " اللالوب" ويستخرجن منها الزيوت للاستهلاك المباشر. وتملك الزوجات أيضاً مزارعهن المسماة "جبركا" والتى توجـد حـول البيـوت ، ويزرعن فيها أصنافاً سريعة النضج مثل الذرة والدخن والقمح والسمسم والباميـة والقرع .

الإنتاج للسوق :

(أ) كانت الموارد الكائنة بالمنطقة حافزاً للباحثين عن الـربح والـذين بـدأوا تجارتهم فى الرقيق والعاج والريش وجلود الحيوانات البرية (مثل الأسود والفهـود والثعابين والتماسيح) وبعدما ألغيت تجارة الرقيق استمروا فى التجارة فى العناصر الأخرى وإن اتخذت صورة غير شرعية فى الغالب، حيث أصـبح ذلـك يتطلـب الحصول على تصاريح تسمح للتجار بالتعامل فى عدد محدد من جلود الحيوانات .

وقد ظهرت أهمية تنظيم هذا النشاط فى الخمسينيات عندما أنشئت مدبغة خاصة به فى الخرطوم. وكان الممولون يدفعون مبالغ مقدماً لوكلائهم فى الردوم مقابل الاتفاق على حملات الصيد والطعام اللازم والحمير والفخاخ. ويطلق على هذا الائتمان المقدم لفظ "عقد"، وهى عملية لا تزال تجرى على الأسس التقليدية. ويتوقع من الحاصلين على هذه المبالغ أن يقوموا بردها نوعياً، أى فى صورة كمية محددة من الجلود. ولما كان هذا الاتفاق يعقد مقدماً ، قبل الصيد، فإن المحصلة عادة ما تأتى لصالح المقرض الذى يحصل على كل هامش الربح الذى كان يجب أن يذهب للمنتج. وهو ما يمكن توضيحه من خلال مقارنة النقد الذى حصل عليه الصيادون بأسعار المنتجات التى ذهبت للممولين. فالمبلغ المدفوع مقدماً لكل من حصل على " عقد" هو ثمانية جنيهات سودانية (الجنيه = 2.5 دولار أمريكى) مقابل تقديم ما يساوى قيمة جلد تمساح واحد ، ويبلغ سعر جلد التمساح فى السوق 14 جنيها وسعر جلد الثعبان 7.5 جنيه. ويتراوح هامش الربح فى القطعة بين 6 و11 جنيهاً سودانياً . معنى هذا أن رحلة الصيد التى تستغرق ثلاثة شهور بمقابل شهرى من 8 إلى 10 جنيهات سودانية تعود على الصياد بعائد حوالى ثلاثين جنيهاً سودانياً . والشئ نفسه ينطبق على اللحوم والعسل. وهكذا فإن الممول يحصل على ثلاثة أضعاف ما دفعه لتمويل الرحلة وربما أكثر .

(ب)المنتج الثانى للسوق هو " البنغو" حيث أصبحت الردوم منذ أواخر الستينات مركزاً مزدهراً فى هذه التجارة. فقد عاد بعض المهاجرين الشباب إلى مواطنهم لزراعة هذا النبات والتعامل فى هذه التجارة غير الشرعية . ويقوم الزارعون بتسويق المنتج بأنفسهم، حيث يحملونه لبيعه فى بلدات ومدن أخرى. وغالباً ما تكون الأسعار التى يبيعون بها غير كافية لتغطية نفقات الرحلة والإقامة فى أماكن البيع، وحتى إذا حصلوا على أرباح مجزية فإنهم ينفقونها على شراء سلع استهلاكية ترفية (ملابس غالية- دراجات – راديوهات – وأجهزة تسجيل) . وهناك أيضاً منتجون آخرون للبنغو فى المنطقة يحصلون على سلف مقدمة من التجار وعلى نفس الأسس التى تتم بها عقود الصيد . إذ يتلقون جنيها سودانياً أو ما يساوى قيمته من السلع الاستهلاكية مقابل رد السلفة فى صورة رطل من البنغو.ويتراوح سعر الرطل فى السوق بين نصف جنيه فى سبتمبر وأكتوبر وثلاثة جنيهات ونصف فى ديسمبر ويناير . وينسب هذا التباين فى السعر إلى حقيقة أن الفترة الأخيرة يصعب فيها وصول التجار إلى المنطقة، وهى الفترة التى تصل فيها

حاجة المنتجين إلى ذروتها. ويمكن استنتاج الأرباح الضخمة التى يحققها التجـار من خلال مقارنة سعر السوق للرطل من البنغو فى " نيـالا" وهـو 10 جنيهـات بسعره فى الخرطوم الذى يتراوح بين 15و 25 جنيهاً (وقد يصـل فـى بعـض الأوقات إلى 45 جنيهاً) . ويترافق هامش الربح الكبير هذا مع نظام السلفة المقدمة التى تضع المنتجين فى وضع شبيه بالعمال الأجراء حيث تزداد أحوالهم المعيشية سوءاً على مستوى الفرد والجماعة، إذ لا يستخدم أى جزء مـن هـذه الأربـاح للاستثمار فى المنطقة .

(ج) وهناك اتجاه ناشئ حديثاً ولكنه يتقدم بقوة، ويتمثل فى إنتاج المـزارع الكبيرة المملوكة للتجار. وتتكون المحاصيل المزروعة أساساً من الفول السـودانى والدخن والسمسم. ويزرع الأول والأخير لتلبية الطلب المتزايد عليهما بعد إنشـاء معامل الزيوت فى " بورام" و " الضعين" و " نيالا" . وتوجد هذه الزراعات بشكل رئيسى فى الأرض المحيطة بجبل " دونقو". وقد بدأ بعض التجار بزراعة مساحات تتراوح بين 10 و 15 " مخمة " .

وفى عام 1962 بدأ الاتجاه نحو زراعة البساتين ، فتم شراء الأراضى مـن السكان السابقين مقابل خمسة جنيهات سودانية عن كل قطعة أرض على ضـفاف النهر، وتحتم على البائعين أن يوجدوا لأنفسهم أراضى فى أماكن اخرى. وتـزرع فى هذه الأراضى المانجو والجوافة والبطيخ والليمـون والطمـاطم، والتـى يـتم تصديرها أساساً إلى سوق "بورام" . ويتم فيها استخدام العمال الأجراء من مهاجرى الدينكا ، ولكن الوقت الحالى يشهد قيام النساء المحليات وبعض الرجال يبيع قـوة عملهم فى هذه المزراع.

خـلاصـة :

حاولنا فى الرصد السابق توضيح كيف نشأت هذه المنطقة أو تطورت بفعـل العوامل الخارجية إلى مركز إدارى وتجاري. وقد أسهمت هـذه التغيـرات فـى الإضرار بتنمية المنطقة، حيث وقع المنتجون فى " الردوم" فى قبضة نظام التسليف المعروف باسم "الشيل" فى مناطق أخرى من السودان الأوسط. وكانت النتيجة هى اتساع الإنتاج النقدى أو المتوجه نحو السوق ، وتحقق رابطة قويـة بـين سـكان المنطقة والنسق الاقتصادى الأوسع من خلال إدخال السلع الاستهلاكية واسـتنزاف موارد المنطقة .

دراسة الحالة رقم (2):

قرية " كنقور "

يعتبر مركز " كنقور " نقطة استراتيجية على طريق " ملكال – بـور" الـذى يتسم بالمناخ الجاف ، وفى المنطقة الشرقية من أرض " الدينكا" المتوقع أن تتضرر من إنشاء قناة " جونقلى " (انظر الشكل رقم (1) سابقاً)[10] . وتخـدم محكمتهـا قرابة 36 ألفاً من "الدنيكا تويك" ، ومقرها المجلس القروى فى " كنقـور " المنشـأ حديثاً . وتوجد على أطراف المنطقة – التى تقع كنقور فـى وسـطها – سـهول "التوج" التى تمتد حتى النهر ، وتوفر المراعى فى موسم الجفاف لسكان كنقور ، وفى الشرق توجد سهولة عشبية شاسعة وغير مأهولة يطلق عليها " الدينكا" اسم " أينغ" وقد استخدمها سكان " كنقور" فى رعى ماشيتهم بعيد انتهاء موسم الأمطـار وفى أوائل موسم الجفاف، وكان هذا قبل ازدياد غارات "المورلى "[11] . وتحـيط بكنقور السهول المنخفضة أساساً ، مع وجود مساحة محدودة الارتفـاع تعـرف " بالمرتفعات"، وتوجد بها المستوطنات الدائمة " للدينكا" وكذلك فى مراكز " كنقور ".

وتخضع المنطقة خلال موسم الأمطار للفيضانات التى تكون كارثية فى بعض السنوات ، حيث تلحق خسائر هائلة بالأرواح والممتلكات ، وكان من أشدها قـوة فيضانات 1918 ، 1950 ، 1961- 1964. ونتج عن هذه الفيضانات، وخاصـة الأخيرة ، كشف الغابات ، واختفاء الأدغال الكثيفة نسبياً مـن أشـجار الأكاشـيا وغيرها التى كانت تغطى المنطقة. وقد أدى هذا إلى ندرة الأخشاب اللازمة للوقود والبناء ، كما أدى إلى إزالة الكثير من الأعشاب المحلية وحلت محلهـا أعشـاب أخرى ضارة بالزراعة.

ويعتبر اقتصاد " الدينكا الكنقور" بالدرجة الأولى اقتصاداً معيشـياً وموسـمياً ويعتمد على الهجرة . فهو مبنى على الذرة واللحم واللبن والسمك، إلى جانب صيد الحيوانات البرية وجمع النباتات البرية الصالحة للطعام. وتعانى الزراعة من عدم الاستقرار بفعل عاملى المناخ وطبيعة الأرض، أما المحصول الرئيسى فهو الذرة . وبالنسبة للماشية فهى تمثل وسيلة الأمان الرئيسية فى السـنوات العجـاف ، كمـا تستخدم كوسيلة للتبادل فضلاً عن دورها فى التعبيـر عـن المكانـة الاجتماعيـة لأصحابها.

وخلال الفترة من 1899 إلى 1919 تجنـب الحكـم الثنـائى الإنكليـزى – المصرى فى السودان التداخل مع الأعراف والقيم المحلية، واختار الحكم مباشـرة

من خلال القادة العسكريين وتسهيل ودعم عمل البعثات التبشيرية. هذا وقد نشـأت "كنقور" كمركز بعد 1919 حينما تم الاعتراف بالوحدات " القبلية" كأساس للإدارة. وفى عام 1922 أصبحت تملك محكمة وسوقاً، ثم صيدلية عـام 1935 ، وبئـراً ارتوازياً واستراحة بعد عام 1949، ولكنها لم تحصل على مدرسة حكومية إلا عام 1953 حيث كان التعليم حتى ذلك الوقت قاصراً على الإرسـاليات التـى يوجـد مركزها فى " ملكال". وقد توقفت هذه الخدمات تقريباً فى الفترة من 1955 حتـى 1972 بسبب الفيضانات والاضطرابات السياسية الناجمة عن الحرب الأهلية. فقـد تعرضت القرى الكائنة بين "جالي" و"كنقور" للـدمار الكامـل بفعـل الفيضـانات الخطيرة فى الفترة من 1961-1964 وانقطعت الإمدادات عن المدارس ووحدات الإسعاف ونقاط البوليس، ومن ثم هجرت كلية. وعادات الحياة ثانية فى " كنقـور" وغيرها من المراكز بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا عام 1972.

والخدمات المقدمة الآن هناك تشمل: الخدمات الإدارية والقضائية والأمنيـة (مجلس قروى، محكمة أهلية، نقطة بوليس)، مدرسة أولاد ابتدائية وفصل للبالغين، صيدلية ومركز إسعاف، كنيسة ومركز بيطرى وسوق ريفية ذات حوانيت وسوق للمحاصيل وثالثة للماشية. ويعكس توزيع هذه الخدمات على نحو واضح ترتيـب أهمية المواقع الموجودة بها. ففى " كنقور" توجد عشر من هذه الخدمات، مقابـل تسع فى " دك فاويل" و " دك باديت"، وثمانى فى " أنيدي"، وسبع فـى " باليـاو" ، وست فى " باكر" بينما توجد خمس خدمات فى كل من مواقع ثمانية أخرى، كمـا يوجد عدد آخر قليل من المواقع توجد به أربع خدمات فأقل.

الطبيعة الاستغلالية للمركز:

يتسم الاقتصاد المعيشى عند سكان " الكنقور " بغلبة نمط الإنتـاج القرابـي. وللقرابة مظهر كبير حيث تتضمن التزامات قضائية وسياسة، فضلاً عن الجوانـب البيئية والاقتصادية والتنظيمية. وبدلاً من المساواة تنبنى مجتمعات الدينكا على نمط قرابى مضمونه اللامساواة الفعلية ويثير الكثير من المشاحنات . وحسب تعبيـر " ولف" Wolf هم :

> "يحاولون مواجهة الصراعات مـن خـلال تفتيتهـا أو تعميمها أو إحالتها إلى قوى غير طبيعيـة ، أو بالانفصـال والانقسام. وهم يفتقدون القدرة على تنظيم العمل الاجتمـاعى

مثل المجتمعات القائمة على النمط الخراجى أو الرأسـمالي، ومن ثم فهم يفتقرون أيضاً إلى وسائل لقيادة المجتمـع معـاً باستخدام العنف الداخلى والخارجى لضمان استمرار السيطرة والتناقضات الطبقية"[12].

غير أن الفيضانات والحرب الأهلية قد أديتا إلى حدوث بعض التغييرات فـى إطار هذا النمط . وكذلك أنتجت الهجرة والتواجد الحكومى فى "كنقـور" عناصـر جديدة فى المجتمع. وفى الوقت نفسه حدثت صراعات أخرى مع التغيير الذى طرأ على وحدة الإنتاج والاستهلاك الأولى ، أى الأسرة الممتدة. فأولئك الذين هـاجروا ثم عادوا بمدخراتهم أو أرسلوها إلى بيوتهم -حيث استثمر جزء منها فـى رؤوس الماشية – يطالبون بحقوقهم الكاملة فى التصرف فى هذه الـرؤوس ، وهـو مـا يتناقض مع القيم والأعراف الراسخة التى تضع السلطة كاملـة بـين يـدى رب الأسرة. بل إن بعضهم قد انخرط فى تجارة الماشية على نطاق واسع، وهو تطور جديد فى الدينكا الشرقية. كما بدأ آخرون يفتتحون حوانيت صغيرة فى مـواطنهم ويرتبطون بمركز التسويق فى كنقور.

وعند هذه النقطة من التحول وتغير العلاقات داخل نمط الإنتاج القرابي، أصبح دور مركز كنقور بالغ الأهمية فينظر إليه "الدنيكا توبك" بوصفه مركـز للسـلطة توجد به المحكمة ويعيش فيه ممثلون آخرون للحكومة. وبالنظر إلى المخطط فـى الشكل رقم (4) يتضح جلياً أن المنطقة السكنية تتركز حول بناء المحكمة وغيرها من المقار الخدمية.

تجتذب المحكمة والتسهيلات السوقية السكان للذهاب إلى المركز. وقد قامـت المحكمة – من خلال نظام دفع الغرامات- بإدخال النقود إلى اقتصاد الدينكا، ولـم يكن هذا يتم من خلال قيام الأفراد بالبيع المباشر فى السوق وإنما من خلال مـزاد علنى بعد قيام الفرد بتسليم الحيوان إلى المحكمة وشرطتها. أما النقدية المتبقية بعد استيفاء الغرامة فتستخدم فى شراء سلع استهلاكية من الحوانيت أو شـراء عـرق محلى .

ومما أدى إلى خلق فرص عمل جديدة: تواجد النخب مثل موظفى الحكومـة المسئولين عن الخدمات وكذلك التجار (وغالبيتهم من شمال السودان). ولما كـان بعض السكان قد فقدوا قطعانهم خلال الفيضان، وكذلك اضطرار آخرين للـذهاب

إلى المركز بحثاً عن الأمن خلال الحرب الأهلية، فإن عدد الوظائف المتاحـة قـد تقاص كثيراً قياساً إلى العدد الكبير من أولئك المضطرين إلى بيـع قـوة عملهـم. ويبدو من خلال مراجعة معدل الهجرة أن "كنقور" تعمل كمحطة لتوقف المهاجرين، وهى أيضاً نقطة جذب لأولئك المهاجرين العائدين لبعض الوقت حيث إنها المكان الوحيد الذى يمكنهم أن ينفقوا فيه جزءاً من مدخراتهم .

ومع العلاقات الجديدة التى نشأت وتطورت وسط قاطنى المركـز ، وبيـنهم وجيرانهم فى المعسكرات وأماكن السكن، يمكننا رؤية الاخـتلاف الواضـح بـين نمطين سائدين فى الإنتاج ويتفاعلان فيما بينهما: نمط الإنتاج القرابى الآخذ فـى التغير الان، والعلاقات الرأسمالية الناشئة حديثاً فى المركز وتتمتع بدعم تام مـن خارج الإقليم، ليس فحسب فى صورة مواقع القوة والسلطة وإنمـا فـى القطـاع التجارى أيضاً.

تسهيلات التسويق:

توجد فى معظم المراكز بالمنطقة أسواق يجرى فيها نشاط اقتصادى محدود . وهى بمثابة بؤر للتفاعل الاجتماعى يجتمع فيها السكان من الجماعة الواحدة للتداول والتقاضى والاشتراك فى المناسبات والاحتفالات الاجتماعية. وإلى جانب الحوانيت التى تعد علامة على النشاط الاقتصادى توجد أماكن لبيع رؤوس الماشية فى معظم هذه الأسواق .

تقع سوق " الكنقور" وسط تجمعات صغيرة من الأكواخ التى تتشـكل منهـا القرية، وهى محاطة ببعض المنشآت الخدمية مثل المحكمـة والوحـدة الصـحية والمدرسة وسبيل المياه ونقطة البوليس. وقد بنى فى السوق خمسـة عشر حانوتاً ، تعمل منها حالياً ثمانية (انظر الشكل رقم 4) وحتى عشر سنوات مضت كانـت التجارة فى هذه المنطقة حكراً كاملاً على تجار من شمال البلاد، غير أن التغيير قد لحق بهذا الجانب مؤخراً حيث دخل عدد أكبر من المواطنين بالمنطقة هذا المجال . فمن بين المحلات الثمانية المذكورة يدير التجار الشماليون ستة منها، أما المحلان الآخران فمملوكان لعناصر من الدينكا.

وفى أحد الحوانيت الذى أخذناه كعينة وهو مملوك لأحد تجار الشمال، وجـدنا الأصناف المعروضة التالية وأسعارها بالقرش: الذرة 50 ق ، زيت الطهى 30 ق للرطل، التمر 15 ق للرطل ، أجولة فارغة 25ق ، ثقاب 2 ق للباكو ، خيط حياكة 25 ق ، سردين 25 ق للعلبة ، صابون غسيل 9 ق ، شـاى 100 ق للرطـل ، بسكويت 2 ق للباكو ، حلة طهى ألومنيوم 160ق ، لبن بودرة 75 ق للعلبة، قماش مصبوغ60ق للمتر، موقد 60ق ، دمور 25 ق للمتر ، صندل 250 ق ، سكر 17 ق للرطل ، قماش كاكى 65 ق للمتر ، ملح مائدة 5 ق للرطل ، زهرة غسيل 1 ق ، مرآة صغيرة 5 ق ، حبال 10ق ، شفرة حلاقة 2 ق.

ومعظمها كما نرى سلع ضرورية للاحتياجات اليومية للسكان المقيمـين فـى المركز، ولكنها أقل أهمية فى الأماكن المحيطة. وبالنسبة للأسعار فهى أعلى مـن الأسعار المعمول به فى بلدتين مثل "ملكال" و"بور"، ويعزى هذا الفرق إلى تكلفـة النقل.

ويلاحظ أن المحال المملوكة للتجار ذوى الأصول الشمالية أكبـر مـن تلـك المملوكة للتجار الجنوبيين، ويرجع هذا إلى حقيقة أن جميـع التجـار الشـماليين مرتبطون بشركاء فى أحد أو كل مراكز الإمداد. فبالنسبة للتـاجر الـذى أخـذنا الأسعار المذكورة سابقا من محله فقد جاء إلى المنطقة من منطقـة النيـل الأزرق بوسط السودان، وبدأ نشاطه فى "كنقور" عام 1973. وهو يدير محله بالمشاركة مع تاجر آخر مقيم فى ملكال، وكان الأخير قد أقام فى "كنقور" منذ عدة سنوات. وقـد بدأ هذا المحل برأسمال قدره 3 آلاف جنيه سـودانى تقريبـاً، وتضـاعف هـذا الرأسمـال خلال السنوات الأربع الأولى. ويحصل مالك المحل فى "كنقور" علـى 50% من الأرباح. وعادة ما تأتى البضائع إلى المحل بكميات كبيرة وذلك تحسـباً لإغلاق الطرق فى موسم الأمطار وللندرة التى تحدث فى السلع آنذاك حتـى فـى "ملكال". ويؤدى وجود الوسطاء إلى ارتفاع أسعار السلع، حيـث يحصـل بعـض التجار على بضائعهم من الخرطوم من خلال نظام المشاركة، وأياً كانت الزيـادة فإنها تحمل على المستهلك النهائى.

وبصرف النظر عن الماشية لا يبيع السكان المحليون للتجار فى هذه المحلات سوى أصناف قليلة مثل الجلود والدخان. وقد علمنا أن 600 رأس من الماشية قـد بيعت عام 1977 إلى تجار فى سوق "كنقور" وحدها، بل وتؤخذ أيضاً إلى الأسواق البعيدة فى "بور" و"جوبا" و"يامبيو"، وعموماً فإن تجارة الماشية آخذة فـى النمـو،

ويضطلع بجزء منها تجار الدينكا الذين بدأوا يكونون رؤوس أموالهم من المدخرات فى المهجر. وإلى جانب مزادات بيع الماشية التى تقوم بها المحاكم، فـإن موسـم بيعها يتركز عادة فى شهر يوليو عند عودة القطعان من "التـوج" إلـى مـواطن الإقامة، وحينما يكون هناك نقص حاد فى مخزون الذرة.

الهجرة للعمل:

تزيد نسبة المهاجرين للعمل وسط ذلك القطاع من السكان الأكثر قدرة علـى النشاط الاقتصادى، وهو ما كان له أثر ضار على الاقتصاد المحلى ونمط الإنتـاج القرابى السائد فيه. وقد تبين من متابعة نشاط المدرسة التى بدأت عـام 1953 أن التلاميذ الذين يذهبون إلى المدرسة تتم خسارتهم كقوة عمل فـى المـوطن وفـى المعسكر، وبينما تملك الغالبية الساحقة من الناشطين اقتصادياً أعمالاً داخل إقليمهم فإن 17.8% من الفئة العمرية (20-29سنة) يعملون خارج الإقليم.

ملاحظات ختامية

لما كان اقتصاد المنطقة لا يزال اقتصاداً معيشياً فإنـه يولـد قـوة شـرائية محدودة، ومع ذلك فإن أسعار السلع المختلفة تميل إلى الارتفاع مقارنة بـالأجزاء الأخرى من البلاد، فإلى جانب العوامل الاقتصادية التى تحكم كلا مـن العـرض والطلب (مثل ندرة السلع وتكاليف النقل والتخزين) هنـاك نـزوع لـدى التجـار المحليين نحو الاحتكار واستغلال السكان. ويتساوى فى هذا النزوع الاستغلالى كل من التجار الشماليين والجنوبيين، وقد زاد عدد الأخيرين نتيجة اشتراك جزء مـن النخبة الحضرية فى الأعمال التجارية، ومع تقدم العمل فى مشروع قناة جـونقلى يتزايد دور التجار والرؤساء التقليديين فى استغلال السكان، كما يتسع مركز كنقور ونفوذه على الأطراف المحيطة به.

خلاصة عامة:

يتضح من دراستى الحالة السابقتين عدم وجود ذلك الخط الفاصل المتخيـل بين القطاعين الريفى والحضرى. وقد كان دور المراكز الصغيرة هـو اجتـذاب الأطراف المحيطة به نحو المشاركة النشطة فى الاقتصـادين القـومى والـدولى،

ويجرى الآن التحول عن نمط الإنتاج القرابى، لصالح تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالى بعلاقاته الاستغلالية تحت قيادة النخبة التجارية و "التقليدية".

ويساهم توسيع الخدمات فى تسهيل عملية الاستغلال، حيث إن جميـع تلـك الخدمات تستهدف على المدى البعيد خدمة مصالح الطبقات السائدة فى المراكـز. وتوحى الطريقة التى يتم بها التخطيط للتنمية فى أفريقيا باستمرار المراكز الريفية فى ممارسة دورها الاستغلالى، وهو ما يساعد القوى الخارجية على القيام بالمثل.

مـلاحظـات:

* كتب هذا الفصل بالاشتراك مع الأستاذ مصطفى عبد الرحمن.

1. Dualism and Rural Development in East Africa, Institute for Development Research, Denmark, 1973.

2. Mafeje, Science, Ideology and Development: Three Essays on Development Theory, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, 1978, p.47.

3. S. O' Fahey and J .L .Spaulding, Kingdoms of the Sudan, Methuen and co.,1974.

4. Moorehead, The Blue Nile, 1973, see J .L. Burchardt, Travels in Nubia 1819.

5- قارن:

Talal Asad (Kababish), I. Cunnison (Baggara), Abdel Ghaffar M. Ahmed (Rufa'a al-Hoi).

6- على سبيل المثال: تستهدف الخدمات البيطرية والزراعية زيادة إنتاج المنطقة فى إطـار الاقتصاد القومى، قبل تحقيق صالح السكان المحليين.

7- تعتبر جنوب أفريقيا الحالة الأكثر وضوحا فى هذا الشأن، ولكن الممارسة القائمـة فـى البلدان الأفريقية تكشف عن الشيء نفسه.

8- استهدفت نظم التعليم الاستعمارية خدمة سياسة خلق قوة العمل الرخيصة، أما أنظمة اليوم فيجب أن تستهدف تحقيق المساواة والاعتماد على الذات. ولكن للأسف حدث تغيير طفيـف فى هذا الصدد.

9-بنى هذا الجزء على عمل فريق المسح الاجتماعى – الاقتصادى الذى يعمل فى المنطقـة منذ عام 1976. ومن أهم التقارير التى استخدمناها هنا: دراسـة محمـد عثمـان السـمانى وآخرين عن الخدمات الموجودة فى مركزى "كنقور" و"بور" والخصائص السكانية فى منطقة "كنقور"، ودراسة عبد الغفار محمد أحمد (1978) عن التنمية الريفية المتكاملة – مشـكلات واستراتيجيات: حالة الدينكا والنوير وجونقلى.

10-يهدف مشروع قناة جونقلى إلى تقليل الفاقد من المياه فى إقليم "السد" بجنوب السـودان، ومن ثم زيادة إيراد النيل والقدرة على التنمية الزراعية فى إقليم جونقلى، وهو المشروع الذى تكتمل جدواه الاقتصادية بتجفيف المستنقعات الناجمة عن الفيضانات العالية. وقـد بوشـرت الدراسات منذ بداية القرن العشرين حول الانتفاع بمستنقعات أعالى النيل، وفى عـام 1938 تقدمت الحكومة المصرية باقتراح إلى الحكومة السودانية لشق قناة جونقلى، وتضمن الاقتراح تخزين المياه فى البحيرات الاستوائية وشق القناة بقدرة تصريف 55 مليـون متـر مكعـب يومياً، ويمكن الحصول على 7 مليارات متر مكعب فى العام تلبية للاحتياجات المصرية فى مواسم الفيضانات المنخفضة، ومن الطبيعى أن يؤدى مشروع كهذا إلى إحـداث تغييـرات جذرية فى سبل معيشة السكان فى الإقليم. وقد تم تعديل المشروع عام 1948 بتخفيض طاقة التصريف إلى 35 مليون متر مكعب فى السنوات العادية، و55 مليون متر مكعب فى سنوات الفيضانات العالية، وعدل المشروع مرة ثانية عام 1974 بعـدم التخـزين فـى البحيـرات الاستوائية. وكان من أهم الأعمال الطبيعية التى أجريت فى الفتـرة الماضـية شـق القنـاة الرئيسية بقدرة تصريف 20مليون متر مكعب يومياً، وبطول إجمالى 280 كيلو متر من قرية جونقلى إلى مصب نهر السوباط بالقرب من ملكال. وحديثا تم تعديل نقطـة البـدء لتصـبح "بور".

11- يحتل "المورلى" المنطقة الجنوبية – الشرقية للدينكا، وقد بدأت الصـراعات بـين الجماعتين منذ وقت طويل، واستغلت الحكومة هذه الصراعات أثناء الحـرب الأهليـة 1955-1972، فأمدت المورلى بالأسلحة الحديثة فى الستينيات للقتال ضد قوات "أنيا – نيا". وشن المورلى غارات دموية على الدينكا والجماعات الأخرى الموجودة فى هـذه المنطقة، فقتلوا الرجال وأسروا النساء والأطفال. وقد حرم هذا الموقـف الـدينكا مـن استخدام سهولهم الشرقية.

12. Eric R. Wolf, 'The mills of inequality,' paper presented to the Burg Wartenstein Symposium No. 80 p.m. Social Inequality: Comparative and Developmental Approaches, held in Austria, 25 August to 3 September 1978, sponsored by the Wenner-Gren Foundation for Anthropological Research.

الفصل الحادى عشر

سبل المعيشة والتنافس على الموارد فى السودان

سبل المعيشة والتنافس على الموارد فى السودان

يتسم الموقف الحالى فى الأراضى الجافة بالقرن الأفريقى بالتعقيد الشديد. وتنجم المعضلة التى تواجه سكان هذه البلدان عن تفاعل مجموعة من العوامل لها جذورها فى الاقتصاد والتنظيم الاجتماعى والسياسات المطبقة والبيئة. كما يواجه سكان بلدان القرن الأفريقى سلسلة من الكوارث. فقد أدت الحروب الأهلية وموجات القحط والمجاعات خلال العقد الأخير إلى نقص فادح فى الغذاء ومعاناة إنسانية حادة تمثلت فى الوفيات الكثيرة، خاصة وسط الأطفال والنساء والشيوخ، بسبب سوء التغذية وما ينجم عنه من أمراض (Ahmed and Abdel Ati 1996: 1).

وتوجد فى بلدان القرن الأفريقى أربعة أنساق رئيسية للانتفاع بالأرض، وهى: النسق الرعوى، والزراعى- الرعوى، والزراعة بمياه الأمطار، والزراعة المروية. ومع ذلك يجب التأكيد على أن هذه الأنساق الأربعة وثيقة التداخل فيما بينها عبر علاقات تكاملية. وبالنسبة للأراضى ذات الطاقة الإنتاجية العالية المستخدمة عادة فى الزراعة بالأمطار أو المياه المروية فهى توفر فرصة أفضل فى دعم أنساق الانتفاع بها. غير أن الطلب المتزايد على إنتاج الغذاء فى هذه البلدان قد أدى إلى إنهاك حاد للأراضى الهامشية، ومن ثم حدوث تدهور متواصل لها. وينجم عن تدهور الأرض هذا – إلى جانب فقدان الماشية والحركة السكانية المتواصلة والتهميش الزائد للجماعات الريفية – أن أصبحت هذه المظاهر جميعاً بمثابة اتجاهات سائدة يصعب صدها. وفى هذا الإطار لم تعد استعادة الحيوية – أى ببساطة استعادة سبل المعيشة المستدامة والمعتمدة على الذات – خياراً قابلاً للتحقيق (Shazali and Ahmed 1999).

ويمثل الرعاة والرعاة الزارعون – وهم محور هذا الفصل – نسبة كبيرة من سكان الإقليم، وهم يعملون أساساً فى الانتفاع بالأراضى الجافة وشبه الجافة. وتظهر الإحصاءات اشتراك عدد كبير من سكان القرن الأفريقى فى النشاط الرعوى Salih and Ahmed 1993)). ويرجع هذا أساساً إلى حقيقة أن الكثير من أراضى هذا الجزء من القارة هى أراضى جافة تعطى القليل من الفرص، أولا تعطى فرصة على الإطلاق، لسبل أخرى من المعيشة غير تربية قطعان الماشية.

ويسكن الرعاة فى البيئة الأكثر جدباً، حيث تتسم بمعدل أمطار شـديد الانخفـاض وندرة كبيرة فى النباتات. وفى أواخر السبعينيات كانت السودان والولايات المتحدة والصومال وتشاد وإثيوبيا وكينيا ومالى وموريتانيا والهند والصين أكثر بلدان العالم من حيث أعداد الرعاة (Sandford 1983: 2) وربما اختلف الأمر بعض الشىء الآن، ولكن الجدير بالذكر أن أربعة من البلدان العشرة المذكورة تقع فى إقليم القرن الأفريقى، وهو ما يوضح أهمية النشاط الرعوى بالنسبة لسبل المعيشة، وكوسـيلة للانتفاع بالأرض فى الاقليم. ويعطينا الجدول رقم (1) فكرة عن عدد الرعاة فـى كل بلد من بلدان القرن الأفريقى ونسبتهم إلى إجمالى السكان.

جدول رقم (1)

أعداد الرعاة ونسبتهم المئوية لعدد السكان

البلد	تعـدد السـكان (بالمليون)	تعـداد الرعـاة (بالمليون)	النسبة المئويـة للرعـاة إلـى السكان
جيبوتى	0.54	0.16	25.00
إريتريا	3.50	1.16	33.30
إثيوبيا	49.20	3.90	7.90
كينيا	24.00	3.50	14.50
الصومال	7.50	4.50	60.00
السودان	25.20	3.50	13.80
أوغندا	16.58	2.40	14.47

Source: Salih and Abdel Ghaffar 1993: 7.

ويتواجد الرعاة فى الإقليم فى أعالى الجبال الإثيوبية (بمـا فيهـا إريتريـا)، ومجمل أراضى الصومال والأجزاء الشمالية والشرقية من كينيا، والسهول الساحلية فى السودان. وهى مناطق تتصف بالتفاوت الكبير فى كميات الأمطار الساقطة من سنة لأخرى ودورات الجفاف. وبالإضافة إلى المناخ القاسى هناك أيضاً الطبيعـة الوعرة للأرض فى بعض هذه المناطق. وتعتبر هذه الظروف البيئية عوائق هامة أمام التنمية فى هذا الجزء من القارة. ومع ذلك يتم أحياناً النظر إلى قسوة البيئـة

كميزة، لأنها لا تشجع على التدخلات غير المرغوب فيها، خاصــة مــن جانــب المستثمرين فى مشروعات زراعية كبيرة الحجم (Barrow 1996: 17). ويسمح هذا فى حد ذاته بإمكانية الجمع بين تربية الماشية والزراعة فــى الأراضــى ذات الطاقة الإنتاجية العالية نسبياً، وهو ما يفضى إلى نشأة أنساق زراعية – رعويــة. وتتداخل هذه الأنساق تداخلاً قوياً مع الأنساق الرعوية الخالصة، نظراً لاعتماد سبل المعيشة فى كلا النمطين على الآخر.

مأزق الرعاة

هناك مجموعة من العوامل يجب أخذها فى الحسبان حتى نــتمكن مــن فهــم أنساق سبل المعيشة وسط الجماعات الرعويــة والرعويــة الزراعــة، والطــرق والوسائل التى يستخدمونها للتغلب على الظروف الصعبة التى تواجههم. وســوف يسمح لنا هذا بفهم الاستراتيجيات التى طوروها عبر عقود من السنين فى نضالهم من أجل البقاء. وقد كان لهذه العوامل نتائجها المباشرة على بنية وثقافة السكان فى المجتمعات المحلية فى الأراضى الجافة ببلدان القرن الأفريقى، بما فيهــا أنمــاط الحركة والسكن ودرجة الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية الإضافية. وتؤدى هــذه الأنشطة الأخيرة إلى عقد صلات مباشرة بين أنســاق ســبل المعيشــة الرعويــة والرعوية الزراعية وبين النسق الاقتصادى الأوسع فى الإقليم ككل، وذلك إلى حد عدم الاعتداد بالحدود الوطنية فى بعض المناطق (مثل بنى عامر علــى الحــدود السودانية- الإريترية، والنوير على الحدود السودانية- الإثيوبيــة، وعفــار علــى الحدود الجيبوتية- الإثيوبية ..الخ). ويقودنا هذا إلى حقيقــة أن أســلوب الانتفــاع بالموارد فى الوقت والزمن المناسبين يجب أن ينظر إليه فى بلدان القرن الأفريقي كأنساق متواصلة وليس كأنساق منقطعة أو تتسم بوجود حدود قاطعة بين مجالاتها الاقتصادية.

ويعد تجاوز المجالات الاقتصادية سمة رئيسية فى العلاقة التكاملية بين نســق سبل المعيشة لدى الرعاة ونسق الجماعات المجاورة، سواء أكانوا رعاة- زارعين أم فلاحين مستقرين أم سكان حضر. وينطبق الأمر نفسه علــى حالــة الرعــاة- الزارعين، فهم لا ينتجون كل ما يحتاجونه من أجل البقاء ويعتمدون على التبــادل من خلال آلية السوق للحصول على الضروريات الأساسية وبيع الفوائض.

وجدير بالذكر أنه بدلاً من القبول العام بهذه العلاقات المعقدة وإدراك الروابط الداخلية والتواصل بين الرعاة والرعاة- الزارعين وبين أنساق سبل المعيشة لـدى جيرانهم وعلى المستوى الوطنى ككل، يشهد تاريخ التخطيط بأن هذه الحقيقة قد تم تجاهلها. ولقد حدث سوء فهم كبير للصلات بين السلطات العامـة وبـين الرعـاة والرعاة- الزارعين فى المناطق الجافة بالقرن الأفريقي، كمـا بنيـت سياسـات التهميش المستمر على افتراضات سطحية. ومن بين التعميمات التى مهدت الطرق لتهميش الرعاة فى الأراضي الجافة، شيوع اتهامهم بالتسبب فى التصحر، وقيـادة قطعانهم وفق مبادئ غير رشيدة من الناحية الاقتصـادية، وبـأنهم فـى تجـوالهم يدمرون البيئة الطبيعية، وأخيراً أنهم يتمسكون بالأبنية الاجتماعية والتقاليد الثقافية المحافظة، ومن ثم فهم ضد التنمية والتحديث (قارن :Ahmed 1976).

وتقف الصور الذائعة للتغير البيئى وراء الكثيـر مـن السياسـات المتبعـة، وتستخدم لتبريرها. ومن ضمن هذه الصور: الرعى الزائد وتصـحر الأراضـى الجافة، هذا إلى جانب استخراج الموارد المعدنية وغيرها من العوامـل (Leach and Mearns 1996:1). ويغفل تقريباً فى هذا السياق أن نسق الإنتاج الرعـوى قد درج على أن يكون، ولا يزال، المنتج الرئيسى للغذاء فى بلدان القرن الأفريقي، وهو لا يستهلك محلياً بأكمله وإنما يتم تصديره أيضاً. ولا يمكن إلقـاء مسـئولية التدهور البيئي على عاتق طريقة انتفاع الرعاة بالأرض، ولا اعتبارها سـبباً فـى تهميش هذا الجزء من السكان. إذ إن عملية التهميش لا تأخذ فى الاعتبار حقيقة أن أكثر عناصر الإدارة الرعوية التقليدية يمكن النظر إليها الآن كعناصر ملائمة بيئيا، وأن المؤسسات العرفية فى إدارة الأرض تمثل فى الحقيقة نمـاذج ممكنـة فـى المستقبل (Scoones 1995: ix).

التحول الزراعى
والضغط على البيئة

إذن يمكن تناول القضية فى جوهرها كقضية تنافس على الموارد الطبيعيـة- والأرض بالذات- فى مناطق يستغلها الرعاة والرعاة- الـزراع، وهـى قضـية أصبحت موضع اهتمام وصراع كبيرين. فمنذ السبعينيات وهذا الإقليم يعانى مـن دورات متلاحقة من الجفاف والمجاعة، تهدد حيوات البشر والحيوان على السواء. وهو ما جعل مسألة "الأمن الغذائى" انشغالاً مسيطراً لدى كل من حكومات الإقلـيم

والمانحين الأجانب. ولكن يبدو أن الاستراتيجيات الجامدة لتحقيق الأمـن الغـذائى تشدد على أهمية التوسع فى الإنتاج الزراعى، بهدف تمكين السكان مـن تحقيـق "الاكتفاء الذاتى". وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة- وخاصة منـذ الثمانينيـات- تدخلات عديدة لصالح الإنتاج الزراعى فى مناطق كانت تقليدياً موطناً شكل فيـه الرعاة والرعاة- الزراع القاعدة الرئيسية لأنساق سبل المعيشة (قـارن Salih 1994 انظر أيضاً Doornboset al. 1992: 133-49).

وتعتبر حالة السودان هى الحالة المثلى لتوضيح القضايا المدروسة فـى هـذه الورقة. وكما أوضحنا سابقاً تلعب الدولة دوراً رئيسيا فى عملية تغييـر المشـهد القائم. فتم إلغاء النسق التقليدى لحيازة الأرض والذى يعترف بـ "دار" خاصة لكل جماعة عرقية، وأحل محله نظام آخر يعطي الحكومة حق الاستيلاء على الأرض حينما تريد. وفى أغلب الأحوال تم إعطاء معظم أراضى المراعى للقائمين علـى المشروعات الكبرى (Shazali and Ahmed 1999).

هكذا جرى تهميش الرعاة، ليس فقط بدفعهم إلى أطـراف الأرض القاحلـة، وإنما أيضا من خلال الإهمال الكلى لتنمية رأسمالهم البشرى والحيوانى. ومن تـم يتم تهميشهم سياسيا من خلال القضاء على نظامهم الإدارى المبسط. فلم يعد أمامهم سبيل للتأثير فى أى من القرارات التى تمـس سـبل معيشـتهم. أمـا الخـدمات الضرورية لرعاية ثروتهم الحيوانية فإنها تتعرض إما للتقلـيص أو الخصخصـة، وبالتالى تصبح خارج نطاق قدراتهم. وقد حاول الرعاة قدر طاقتهم تـوفير هـذه الخدمات باستخدام مواردهم الخاصة. وفشلت الدولة فى تقديم أى دعم ذى بال لهم فى هذا الشأن، بزعم ارتفاع تكلفة الخدمات المتنقلة للسـكان الرحـل. وتسـتخدم المزاعم ذاتها لدى مناقشة ضرورة توفير الخدمات التعليمية الهادفـة إلـى تنميـة رأسمالهم البشرى.

لقد أدت السياسات الحكومية الخاصة بالقطاع الرعوى إلى تحقيـق التـوطين الإجبارى تدريجياً. إذا إن اقتطاع الأراضى قد أفضى إلى تقليص مساحة الاراضى المتاحة، ومن ثم زيادة التنافس وتقليل القدرة الإنتاجية للقطعان الحيوانية. ونتيجـة لهذا أصبح الاستقرار هو الخيار المتبقى أمام الأسر المعيشية التـى تملـك عـدداً صغيراً من الرؤوس، أو فقدت أعداداً كبيرة مـن قطعانهـا بسـبب الجفـاف أو التصحر.وأدى هذا إلى تدشين شكل آخر من التنافس على الأرض، ولكن لأغراض الاستقرار فى هذه المرة. إذ إن القرويين المستقرين قد وجـدوا القـاطنين الجـدد

يستقرون على أراض كان القرويـون يسـتخدمونها فـى زراعـاتهم الصـغيرة ولأغراض رعى الأعداد الصغيرة من الماشية التى يحتفظون بها فى القرية.

ولقد أدى هذا الوضع إلى نوع من "التهميش العمدى" لأولئك السكان، وخاصة الرعاة. حدث هذا من خـلال اسـتيلاء الدولـة وأصـحاب الملكيـات الخاصـة والمستثمرين على أراضيهم، ومن خلال توسع قرى التوطين بفعل تدهور الأرض وفقدان قطعان الماشية والتوطين الإضطرارى. وفى الوقت نفسه أصـاب البلـى السياسات الخاصة بالتنمية الرعوية على المستوى الوطنى. إذ إن النظـر لأنسـاق الإنتاج الرعوى بوصفها "استخداماً غير كفؤ للأرض" وخارج السيطرة، قـد أدى بحكومات الإقليم إلى التبنى العمدى للإجراءات الاسـتعمارية المنحـازة للإنتـاج الزراعى، ومن بينها الاستيلاء على أراضى الرعاة واستخدامها فى غير أغـراض الرعى. ومن ثم كانت نقطة التركيز هى استخدام التشريع لتعـديل نظـم حيـازة الأرض، وليس استيعاب نظم حيازة الأرض لأغراض الرعـى والتـى وجـدت صورها المختلفة فى كل موقع محلى. وتوفر الأطر القانونية الوطنيـة الشـروط الأساسية لعمل أنساق حيازة الأرض، ولكنها لا تتمشى مع الترتيبات العرفية التـى تمكن الرعاة والرعاة- الزراع من الاستخدام الأمثل للمـوارد (Lane 1998: 4, Shazali and Ahmed 1999:1). وفى إطار العملية الجارية تقلصت مسـاحة الأراضى التى يمكن لهذا القسم من السكان استغلالها، وهو ما أدى إلـى احتـدام التنافس ووقوع صراعات خطيرة بين جماعات محلية اعتادت على التكامـل بـين أنساق سبلها فى المعيشة. وبدأت قيود حادة توضع على حركة الحيوانات سواء فى الزمن أو المكان.

وتصاعدت مشكلة تناقص موارد الأرض المستخدمة من قبل الرعاة والرعاة- الزراع من جراء عدم الاستقرار الذى خلفته الصراعات والحروب الأهلية، والتى غدت ملمحاً أساسياً فى حياة الإقليم (Fukui and Markakis 1994: 1-2). فقد حالت الحروب والصراعات دون حرية حركة البشر ورؤوس الحيوانـات، كمـا سدت الآفاق أما الإنتاج الزراعى المستدام فى مناطق الحرب. ومن ثم فقد نتج عن الحرب تقلص مساحة الأراضى التى يمكن للرعاة والرعاة- الزراع الانتفاع بهـا من أجل تحقيق البقاء والحفاظ على رأس مالهم البشرى والحيوانى. إذ أخرجت من الإنتاج هامشاً واسعاً من الأرض، وبالتالى حدت من قدرة أنساق سـبل المعيشـة الكائنة فى هذه المناطق على التوسع أو حتى الاستمرار. وفى حالة السودان مـثلاً

تفشت الإغارات الحربية ونهب الماشية والمحاصيل واحتجاز الرهائن، حيث حلت محل العلاقات التكاملية والتكافلية بين الجماعات المستقرة وجماعات الرعاة الـذين اعتادوا قضاء وقت من السنة لرعى ماشيتهم فى المنطقة. وتجلت عسـكرة هـذه المجتمعات المحلية فى الحضور المتواصل للميليشيات القبلية التى تحظى بتأييد كل من القوات الحكومية والمتمردين (Salih 1989: 65-82). ولم يعد من الممكـن الالتزام بالنسق التقليدى فى الانتفاع بمناطق الرعى، وخاصـة التحديـد الـدقيق لمسارات التنقل والحفاظ على الإنبات والغابات. كما لم يعد متاحا أمام الجماعـات المحلية المختلفة زراعة قطع صغيرة من الأرض لإكمال أصنافهم الغذائية. وبالمثل أصبحت هناك خطورة فى ممارسة صيد السمك والحيوانات، وهى الأنشطة اليومية التى اعتاد الشباب على ممارستها فى موسم الجفاف. واضطرت بعض الجماعات الرعوية الموجودة فى مناطق الاقتتال إلى هجرة أراضيهم، بينما تعرضت قطعانهم للنهب أو فتكت بها الأمراض، ناهيك عن هلاك أعداد كبيرة من الأرواح البشرية. كما واجه الرعاة – الزراع مواقف مشابهة، فضلاً عن الأنشطة الاستخراجية التى جعلت معظم مناطقهم خارج متناولهم (Ahmed 1993: 16).

وأدت هذه الظروف المجتمعة من سوء التخطـيط والحـروب الأهليـة إلـى الانهيار التام لأنساق سبل المعيشة فى مناطق كثيرة بالقرن الأفريقى، وهـو مـا أفضى عملياً إلى نوع من التوطين الاضطرارى لعدد كبير من الأسر المعيشـية. وتنخرط هذه الأسر المعيشية فى أنشطة مختلفة وتطور استراتيجيات جديـدة فـى محاولة للتكيف مع أنماط جديدة فى سبل المعيشة.

وفى ظل هذه الأوضاع اختلت العلاقات التكاملية بين الرعاة والرعاة- الزراع وغيرهم من الجماعات، وهو ما كان له أثره المباشر على الوضع الغـذائى لهـذه الجماعات. أما العمل المأجور وغيره من الوظائف فى القطاع غير الرسمى فقـد أصبحت سبلاً ممكنة أمام أولئك الذين اضطروا إلى الاستقرار. وحتى أولئك الذين استمروا فى اتباع انساقهم الخاصة فى سـبل المعيشـة فـى القطـاع الرعـوى والرعوى- الزراعى، لم يعد بمقدورهم إنتاج الكميـات الكافيـة ممـا يحتاجونـه للاستهلاك داخل الأسر المعيشية، أما ما ينتجونه فعلاً فعادة ما تتم مبادلته بما ينتجه الجيران أو بالعناصر المتاحة فى الأسواق المحلية. وقد أدى هذا الموقف إلى غذاء غير متوازن، وسوء التغذية عملياً.

أما الفئة التى أصبح يشار إليها حديثاً فى الأدبيات بـ "الرعاة المعدمين" فهى تتجمع حول القرى الكبيرة والمدن الصغيرة فى بلدان القرن الأفريقى. وهم يفتقرون إلى المهارات الضرورية للاشتراك فى الأنشطة الاقتصادية الناشئة فى الأوضاع الجديدة، ومن ثم فإن أقصى جهدهم هو العيش على ما يمكنهم جمعه مما يتركه جيرانهم، ومحاولة بيع قوة عمل أسرهم المعيشية بأى طريقة ممكنة حتى يوفروا سبل معيشتهم.

ومن ناحية أخرى فإن التهميش السياسى للرحل داخل نظام الدولة قد جعل من المستحيل بالنسبة لهم التعبير عن آرائهم فيما يتعلق بتخطيط استخدام الأرض فى المناطق التى كانوا يرعون فيها ماشيتهم. وهم ليسوا فى وضع يسمح لهم بأن يشرحوا للمخططين وصناع القرار أن مساهمتهم فى الاقتصاد القومى لبلد مثل السودان تأتى فى المرتبة الأولى داخل القطاع الزراعى. ويرجع هذا فى الحقيقة إلى طريقة استجابتهم لآليات السوق. بيد أنهم يقومون بهذا فى إطار نسقهم الإنتاجى الخاص والذى تحكمه العوامل الاقتصادية والثقافية معاً.

البقاء تحت الضغوط:

حالة من السودان

يمكن توضيح النقاط السابقة من خلال حالة نسقى الإنتاج الرعوى والرعوى-الزراعى فى المنطقة الواقعة بين النيلين الأزرق والأبيض التى يشار إليها بـإقليم جنوب الفونج. ويمر نسقا الإنتاج المذكوران بعمليات تغير سريعة فى سياق من تدهور بيئى متواصل. حيث يحتدم التنافس بين الجماعات الرعوية المختلفة على موارد الرعى بسبب انكماش المساحات المتاحة لهذا النشاط. فقد تأثرت أنساق الإنتاج الرعوى تأثراً سلبياً- وكذلك الاقتصاد الوطنى عامة – بالمشروعات الزراعية نصف الآلية والجفاف والحرب الأهلية فى الجزء الجنوبى من الإقليم.

وتعتبر جماعة "رفاعة الهوى"، وقد قمت بدراسة مكثفة لها فى الفترة 68-1971، هى الجماعة الرعوية الرئيسية التى تستغل الموارد الرعوية فى إقليم الفونج الجنوبى (راجع: Abdel Ghaffar 1974, 1976). وهم يتنافسون على هذه الموارد مع ثلاث جماعات عرقية أخرى، وخاصة "أمبرارو" و"إنقسانا"، وبدرجة أقل "كنانة" الذين يجتمعون مع "البادية" الشمالية (رعاة رفاعة الهوى) عند العبور إلى الضفاف الشرقية للنيل الأزرق فى موسم الجفاف. ومع بدء العمل فى

المشروعات الزراعية نصف الآلية فى أواخر الخمسينيات، أخذت الأراضى المتاحة أمام النشاط الرعوى تتناقص بدرجة سريعة. كما أخذت تختفى تدريجياً موارد أخرى اعتاد رفاعة الهوى على استغلالها. ومن بينها أنشطة استخراج الصمغ التى تأثرت بقطع أشجاره تمهيداً للمشروعات الزراعية الحديثة. كما افتقدوا أيضاً برك المياه الصناعية (الحفير) التى كانوا يعتمدون عليها هم وماشيتهم فى أثناء تحركهم من مناطق الرعى فى فصل الأمطار إلى مناطق الرعى فى موسم الجفاف.

وقد حدثت تغيرات كثيرة منذ قيامى بدراسة رفاعة الهوى لأول مرة. غير أن التغير الأهم هو ما وقع مؤخراً من امتداد منطقة الحرب الأهلية لتشمل الجزء الجنوبى من المنطقة التى ينشط فيها الرعاة جنوبى الفونج. وقد أجبرت هذه التغيرات رفاعة الهوى على إعادة تكييف سبل معيشتهم بما يتمشى مع التطورات الجديدة، أى الاستحالة الكلية لاستمرار النسق الرعوى، ومن ثم الاستقرار. وكانت النتيجة هى عملية التوطن التى شهدناها مؤخراً، والتى تصاعدت معها مسألة ملكية الأرض والمنازعات حول مواردها لتصبحا شاغلاً يومياً للقرويين المستقرين والرعاة كذلك.

لقد أدى اتساع الحرب وامتدادها فى المنطقة إلى إجبار الرعاة على بناء آليات دفاعية خاصة بهم. فبدأوا التدريب على استخدام الأسلحة الحديثة وبناء تنظيمهم العسكرى الخاص. ولم يعد ممكناً التعويل على استمرار الاستقرار والعلاقات التكاملية بين الجماعات العرقية المختلفة المتواجدة فى الإقليم. ويتناول هذا الفصل – بشكل موجز- بعض التغيرات الرئيسية التى حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية.

اقتصاد الأسرة المعيشية
عند رفاعة الهوى

كانت الموارد الرئيسية التى اعتادت الأسر المعيشية فى هذه الجماعة استغلالها وحتى أوائل السبعينيات: قطعان الماشية، والأراضى الوفيرة الصالحة للرعى، وتوافر المساحات التى يمكن استغلالها فى زراعات صغيرة أثناء حركة القطعان وحيث يمكن لقسم من الأسرة المعيشية العودة لجنى محصولها، ومزارع الصمغ التى يوزعها الزعماء القبليون عليهم، وأخيراً إمكانية المشاركة على مزارع

الصمغ أو الأراضى الزراعية مع الفلاحين المستقرين، وربما يأخذ هـذا صـورة علاقة إيجارية. وأمام هذه الظروف الخاصة كان يتم تقسيم قوة العمل فى الأسـرة المعيشية على هذه الموارد المختلفة، ويخضع هذا التقسيم لمعايير العمـر والنـوع الاجتماعى.

فيقوم اليافعون والرجال متوسطو العمر أساسـاً بأنشـطة رعايـة القطعـان والزراعة واستخراج الصمغ وتقوم النساء بالعمل المنزلى، كمـا يشـتركن مـع الأطفال فى الاعتناء بقطيع صغير من الماعز والأغنام يرعى حول خيام العشـيرة لتزويد الأسرة المعيشية باحتياجاتها اليومية من اللبن. أما الرجال كبار السن فهـم يقبعون غالباً فى خيمة الرجال أو تحت ظل شجرة كبيرة تبعد قلـيلاً عـن خيـام العشيرة، حيث يستقبلون الضيوف أو يشغلون وقتهم ببعض الأعمال اليدوية مثـل صناعة الحبال. وتملك باديات رفاعة الهوى انواعاً مختلفة من القطعان، لكل منها عادات رعى مختلفة ومن ثم تتطلب ترتيبات خاصة بكل قطيع. فالجمال والماشـية والأغنام لها عادات مختلفة، ولهذا فإن الأسرة المعيشية التى تملك رؤوسـا مـن الأنواع الثلاثة يتحتم عليها أن تقسم وقت شبابها بطريقـة تسـمح بالقيـام بهـذه الترتيبات المختلفة. وقد يتطلب الأمر التعاون بين الأسر المعيشية المختلفـة فـى العشيرة الواحدة، وذلك حتى يتسنى توفير قوة العمل اللازمـة للاعتنـاء بجميـع القطعان.

ومن خلال الدخول المتحققة من استخراج الصمغ وبيع أعداد صـغيرة مـن رؤوس الحيوانات كل سنة، يمكن للأسرة المعيشية أن تشترى السلع الضرورية من الأسواق القروية. وهى فى الغالب سلع استهلاكية مثل السـكر والشـاى والـذرة والأقمشة... الخ. وفى حالات معينة تضطر الأسرة المعيشية إلى بيع اللبن لسـكان القرى التى يقضون بها موسم المطر.

وقد بدأت تغيرات كثيرة تطرأ مؤخراً على الأنشطة اليومية للأسرة المعيشية. حيث اختفت قطع الأرض الصغيرة المسـتخدمة فـى الزراعـة بعـد اسـتيلاء المشروعات نصف الآلية والقرويون المستقرون على جميـع الأراضـى عاليـة الجودة. وحتى لو ظلت قطع الأراضى الصغيرة هذه متاحة أمام الرعاة فلـم يعـد بإمكان أعضاء الأسرة المعيشية زراعتها ثم العودة بعض الوقت لحصاد محصولها كما كان الحال فى الماضى، ذلك لأن هذه الأرض غير المحمية سيستولى عليهـا الآخرون أو تتعرض زراعتها للتخريب بسبب الحيوانات.



أما أشجار الصمغ فقد تم اقتلاعها لصالح تمهيد الأرض للمشروعات الزراعية. وهو ما أدى إلى خسارة مصدر هام للنقود يعتمد عليه عدد كبير من الأسر المعيشية. وحتى يتمكن الرعاة من تعويض خسارة الدخل هذه وشراء الذرة بدلاً من تلك التى كانوا يزرعونها فى أراضيهم فى الماضى، أصبحوا مضطرين إلى بيع المزيد من رؤوس الحيوانات حتى يستطيعوا الحصول على السلع الاستهلاكية الضرورية. وتعدى الأمر بيع الرؤوس الزائدة إلى بيع بعض من الرؤوس المنتجة فى القطيع، وهو ما يفضى إلى تضاؤل حجم القطعان والفقر والاستقرار الاضطراى.

الاتجاهات الجديدة

فى الاستقرار واسع النطاق وسط رفاعة الهوى

اتسم تاريخ رفاعة الهوى بالانتفاع بالموارد الكائنة فى "دارهم" من خلال التنقل المستمر وراء المياه والمناطق الصالحة للرعى، إلا أنه لوحظ مؤخراً توجههم نحو الاستقرار بأعداد كبيرة. ورغم أن بعض رعاة رفاعة الهوى قد بدأوا منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات فى ممارسة الاستقرار والاستيطان بسبب التناقص التدريجى فى قطعانهم، فإن هذه العملية تشهد اليوم ظواهر جديدة.

هناك عوامل كثيرة دفعت تلك العملية قدماً، ومن أكثرها أهمية:

1- التوسع فى المشروعات الزراعية نصف الآلية والمعتمدة على مياه الأمطار، واستيلاؤها على معظم أراضى "الدار" التى اعتاد رفاعة الهوى استغلالها.

2- القحط الذى وقع فى أواسط الثمانينيات وما نتج عنه من افتقاد أعداد كبيرة من أعضاء الجماعة لأى قطعان ذات شأن يمكن أن تدفعهم إلى الاستمرار فى حياة الترحال.

3- وأخيراً امتداد الحرب الأهلية إلى منطقتهم.

ويضاف إلى تلك العوامل طبعاً المنافسة التى كان الرعاة يواجهونها من جانب جماعات أخرى ترعى قطعانها فى ذات المنطقة منذ الخمسينيات، ونخص بالذكر "الفلاتة أمبرارو" و"الإنقسانا".

أما مقاصد المتوطنين الجدد فقد كانت البلدات الصغيرة مثل "أبو حجر" و"ود النيال" و"دار عقل" و"سيفنا"، وهى بالأساس مراكز سوقية وإدارية فى نظارة رفاعة

الهوى. وقد كانت أعداد المتوطنين كبيرة جداً، حتى أن الرعـاة المتـوطنين مـن رفاعة الهوى قد ظهروا فى جميع تلك البلدات، حيث ظهـرت فيهـا جماعـات يتراوح عدد الواحدة منها بين 500-600 نفس. فمثلاً ظهرت ثـلاث مـن هـذه الجماعات فى "أبو حجر"، واثنتان من نفس الحجم فى "ود النيال". وقد جاء معظـم المتوطنين من البادية الجنوبية، والذين زادت أعدادهم كثيراً بسبب الجفاف وتوسع المشروعات الزراعية نصف الآلية والمروية بالأمطار.

وإلى جانب التوطن فى المراكز الحضرية الموجودة بالمنطقة، وجدت أيضـاً قرى استيطانية متناثرة كان بعضها مجاوراً لتلك المراكز الحضرية. ومع هذا فإنه من المهم ذكر أن الرعاة المتوطنين لم يعدموا المشـكلات سـواء فـى المراكـز الحضرية أم القرى. وتعتبر حالة "ود كرار" مثالاً دالاً على كل ما يحدث، وتقع هذه القرية بالقرب من "دار عقل". ويقدر تعداد الأسر المعيشية التى توطنت فيها بمائتى نفس. وقد سبق عملية التوطن بالقرية نزاع طويـل علـى ملكيـة الأرض بـين المتوطنين القدامى والجدد. ففى الزمن الماضى كان مفهـوم "الـدار" يطبـق دون مشاكل، حيث اعتبرت المنطقة كلها "دار رفاعة الهوى" أو "دار أبو روف". وكـان بمقدور الرعاة من رفاعة الهوى أن يضربوا خيامهم فى أى مكان فى "الـدار"، أو حتى التوطن إذا أرادوا. وكان على المتوطنين من خارج الجماعة أن يحصلوا على تصريح مسبق من الناظر (شيخ القبيلة) بوضع أو توسيع حدود مستوطنتهم.

وبدأ الرعاة من رفاعة الهوى يواجهون موقفاً جديداً بعد إلغاء الإدارة الأهليـة فى أوائل السبعينيات، واستمر حتى بعد إعادتها فى أواخر الثمانينيات. حيث رفض من هم من خارج الجماعة الاعتراف بادعاء رفاعة الهوى بالدار الخاصـة بهـم، ومن ثم أبى القرويون منهم المتوطنون فى "ود كرار" السماح لرعاة رفاعة الهوى بالاستقرار فى قريتهم بدعوى أن الأرض تعود بالفعل لمن أقام عليها. وقد بنيـت هذه الدعوى على فرضية انتهاء العمل بمفهوم الدار، وخاصة بالنسبة لقرية قائمـة بالفعل.

وكان لابد من تسوية هذا النزاع فى المحكمة والتى استغرقت وقتا طويلا حتى حسمته فى النهاية بالاعتراف بحقوق المتوطنين الجدد. وقد حلت بـنفس الطريقـة صراعات مشابهة كثيرة فى أماكن أخرى. وتتمثل الحاجة المتزايدة للاستقرار عند رفاعة الهوى فى حقيقة أن من 70% إلى 80% من أعضاء البادية الشـمالية قـد توطنوا بالفعل.

واشتغل الرعاة المتوطنون فى كل من الأنشطة الزراعية وتربية الحيوانات. كما دخل بعض من توطنوا فى المراكز الحضرية إلى مجال سوق الماشية كوسطاء وضامنين، وهو النشاط الذى كان قاصراً فى الماضى على النخبة المتوطنة فى رفاعة الهوى. وبينما استقرت الأسر المعيشية على نحو دائم فى القرى، رحل الشباب إلى مسافات بعيدة ومعهم بعض رؤوس الحيوانات المتبقية من نسقهم السابق فى المعيشة. وكانوا يبتعدون عن القرية لمدة تصل إلى شهرين فى بعض الأحيان. ولكن ينبغى التشديد على أن هذا التنقل يختلف عن النمط السابق على التوطن من ناحيتين: أولاهما أن حجم القطيع قد أصبح أصغر بكثير، وثانيتهما أن المسافات المقطوعة غدت أقصر نسبياً كما أن الاتجاه والمسار أصبح يختلف من رحلة على أخرى.

وكما أوضحنا سابقاً ينظر رفاعة الهوى إلى سائر منطقة جنوب الفونج (باستثناء ضفاف النيل الأزرق) باعتبارها موطنهم الذى يملكون حق الاستقرار فيه وممارسة أى نشاط يعن لهم. ووفقاً لتنظيمهم العرفى فى استخدام الأرض فإن أى فرد يهجر قطعة أرضه لثلاث سنوات متتالية يفقد أى حق له إزاء هذه الأرض. وبالمثل فإن الشخص الذى يحتل قطعة أرض (وبالأحرى يزرعها) لمدة ثلاث سنوات متتالية يصبح بإمكانه الادعاء بملكيتها. ومن ثم فإن الصراع على الأرض كان مستمراً. ولا ينتظر رفاعة الهوى أن يحصلوا على موافقة أى متوطنين قدامى من خارج جماعتهم قبل أن يضعوا أيديهم على الأرض. فهم ببساطة يقيمون أكواخهم سواء فى أرض فضاء أو بجوار قرية ما. ويشجع قادة رفاعة الهوى – فى واقع الأمر – أتباعهم على التوطن أولاً، ثم إذا حدث نزاع تتم إحالته إلى المحكمة. بيد أنه تبذل دائماً جهود من جانب زعماء رفاعة الهوى وشيوخ القرى لتسوية هذه المنازعات خارج المحكمة. ولم يتم التوصل للآن إلى ترتيبات أو قواعد محددة بين الطرفين فيما يتعلق بادعاءات تملك الأرض، وإنما تتم تسوية كل قضية على حدة.

ويعتبر ناظر رفاعة الهوى وهيئته الإدارية المساعدة (الوكلاء والعمد والشيوخ) مسئولين إدارياً عن أعضاء الجماعة المتوطنين. ويحدث فى هذه الأيام أن الشيخ وأتباعه قد يتوطنون فى مكان واحد. ويحاول الوافدون الجدد على القرى أن يقيموا حيثما يقيم الأعضاء السابقون فى مخيمهم، ومن ثم يدخلون تحت إدارة الشيخ نفسه. وتعتبر حالة "ود كرار" دالة فى هذا الشأن.

وبينما استقرت البادية الشمالية حول المراكز الحضرية الصـغيرة أو القـرى القائمة بالفعل، فإن المتوطنين من البادية الجنوبية قد شرعوا فى إنشاء قرى جديدة جنوب أماكن مثل "بوط" و"قولى" و"ود أبوك". وهناك عدد قليل من أفـراد الباديـة الجنوبية قد استقروا فى ضواحى "ود النيال"، وذلك بعد أن فقدوا حيواناتهم فى أيام الجفاف أو بسبب المشروعات الزراعية الحديثة.

ونتيجة لاحتدام التنافس على الأرض خلال السنوات الماضية تزايد بشكل كبير دور وجهاء رفاعة الهوى، حيث يطلب منهم باستمرار النصح والمساعدة فى حـل المنازعات على الأرض. وهم يلعبون دوراً هاماً جداً كمستشارين للشيوخ والعمـد والناظر، نظراً لأن الكثيرين من هؤلاء الأخيرين من صغار السـن ولا يتسـمون بالألفة مع تقاليد ملكية الأرض والعلاقات مع مستوطنى الدار من خـارج جماعـة رفاعة الهوى. ويضاف إلى هذا طبعاً دورهم فى تسوية النزاعات الداخلية سـواء بين الرحل فى مخيماتهم أو بين المتوطنين.

وجدير بالذكر أن السياسة العامة لشيوخ ووجهاء رفاعة الهوى هـى تشـجيع أتباعهم على الاستقرار. فقد أدركوا أنه من خلال التوطن يصبح بإمكـان الرعـاة التمتع ببعض الخدمات التى يحصل عليها القرويون من الحكومة المركزية. وفيمـا يتعلق بمشكلة تملك الأرض، يشجع أولئك القادة أتباعهم على بناء أكواخهم فى أى مكان يشاءون، ثم يقومون هم فيما بعد بحل أى منازعات تنشأ عن ذلك، أى مـن خلال اتصالهم بالسلطات. ويرى بعض الشيوخ أن التوطن مسألة لا تحتمل الكثير من الجدل، وأنه يتوقف على الوضع فى المنطقة ورغبة الرعاة أنفسهم. وقد يتوطن آحاد الرعاة لبعض الوقت ثم يعودون إلى الترحال مرة أخرى، غير أن هذا يتطلب أن يملك الراعى عددا كافياً من الرؤوس يدعوه إلى العودة لنسق المعيشة القـديم. وهو ما نجح فيه البعض بالفعل لأنهم كانوا قد تركوا بعض حيواناتهم لدى أقـارب وأصدقاء لهم، ومن ثم لا يتوجب عليهم بناء قطعان جديدة.

حركة الرعاة والمشروعات الزراعية
المروية بالأمطار فى جنوبى الفونج

بقيت الجماعات الرعوية التى تنتفع بأراضى الفونج الجنوبية، بقيت على حالها طوال العقود الثلاثة الماضية. بيد أن قيام المشروعات الزراعيـة نصـف الآليـة والمروية بالأمطار، وكذلك نزع ملكية الأراضى عالية الجـودة لصـالح مـلاك

المشروعات، قد أديا إلى بدء خسارة الرعاة لأجود مراعيهم. ومن ثم فإن اتساع هذه المشروعات قد أدى إلى انكماش المساحة التى اعتادوا الرعى فيها خلال انتقالهم من المناطق الشمالية فى موسم الأمطار إلى المناطق الجنوبية فى موسم الجفاف والعودة. وإزاء هذا الوضع أصبح الرعاة مضطرين إلى التحرك بسرعة لدى عبور مناطق المشروعات التى شملت الجزء الأكبر من المساحة بين الاقليمين الشمالى والجنوبى.

ونتيجة لتفاقم الصراع بين الرعاة وملاك المشروعات الزراعية اضطرت الإدارة الحكومية فى الإقليم إلى التدخل عدة مرات لتنظيم العلاقات بين الجانبين. وقد كان واضحاً عند التخطيط لتلك المشروعات فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات أن على ملاك المشروعات الزراعية أن يسمحوا دون إعاقة بمرور الرعاة إبان انتقالاتهم السنوية بين الشمال والجنوب. وتم تحديد طرق مرور الرعاة، ولم يصرح لأى مشروع بالوجود فى هذه المسارات. غير أنه سرعان ما بدأت فى الظهور مشروعات غير مرخص لها واستولت على معظم هذه الممرات. وقد أدى هذا إلى وقوع صراعات كان من الضرورى معها أن تقوم إدارة الإقليم (فى عام 1970) بوضع قواعد لتنظيم هذه التحركات، وتسمح فى الوقت نفسه بتوسع المشروعات الزراعية.

وأصبحت المشكلة أكثر حرجاً فى أواخر الثمانينيات حينما قامت الحكومة بنزع ملكية معظم أراضى الإقليم وتأجيرها للشركات والملاك الأفراد بهدف زيادة الإنتاج الزراعى. وحدث هذا فى إطار من التجاهل الكلى لإسهام قطاع الثروة الحيوانية فى اقتصاد السودان، ولحقيقة أن الرعاة المتواجدين بهذه المناطق هم من أهم المنتجين فى ذلك القطاع، ومن ثم فى الاقتصاد القومى كله. يكفى مثلاً أن نعلم أن مساهمة قطاع الثروة الحيوانية فى الاقتصاد القومى بلغت 11.9% عام 1991/90 بينما لم تتجاوز حصة المشروعات الآلية الكبيرة المروية بالأمطار 1.5% فقط (Ministry of Finance 1992).

وإلى جانب الحرب الأهلية الدائرة جنوب الفونج، أدى انتزاع الأراضى بالبادية الجنوبية لرفاعة الهوى (والذين استمروا فى الترحال بقطعانهم) إلى دفعهم لإجراء تعديلات رئيسية على حركتهم السنوية. فكان عليهم اللبوث لفترات أطول فى مراعى موسم الأمطار، وهى الممارسة التى أدت إلى استنزاف الموارد الطبيعية، ومن ثم تدهور نوعية الأرض. كما اضطروا لدى تحركم باتجاه مراعى

موسم الجفاف أن يقطعوا فى وقت قصير جداً المساحات التى آلت إلى المشروعات الآخذة فى الاتساع، مما كان له أثر سلبى على كل من الإنسان والحيوان. أضف إلى ذلك ما يحدث فى الحقيقة من حتمية اندلاع الصراع مع ملاك المشروعات بسبب أن الحيوانات (خلال مسيرتها الطويلة لثلاثة أو خمسة أيام) لابد وأن ترعى فى بعض أراضى المشروع وأن تشرب من الحفير الذى أصبح يقع الآن ملاصقاً للمشروعات، كما توجب على الرعاة أيضاً أن يمكثوا فترة أطول فى مراعى الموسم الجاف حتى تبدأ الأمطار الغزيرة فى التساقط. كل هذا جعل حركة القطعان باتجاه الشمال بالغة الصعوبة، بالإضافة إلى إغارات الحشرات التى تبدأ مع موسم الأمطار.

ولم تعد الحركة جنوباً قاصرة على المناطق المعتادة منذ عقد مضى، وذلك بسبب الأنشطة الحربية أساساً، وحيث اضطر رفاعة الهوى والجماعات المنافسة على مناطق الرعى إلى أن ممارسة نشاطهم فى مناطق شديدة القرب من بعضها وفى حدود مساحات ضيقة. وقد كان هذا كما ذكرنا أحد الأسباب الرئيسية وراء استقرار وتوطن ما بين 10%-15% من البادية الجنوبية لرفاعة الهوى.

كما تعرضت للضرر نفسه الجماعات الرعوية التى تستغل نفس المناطق التى ينشط فيها رفاعة الهوى، ونخص بالذكر "الفلاتة أمبرارو" و"الإنقسانا". وكان لامتداد المشروعات الزراعية جنوب تلال "إنقسانا" أثره السلبى على كلتا الجماعتين السابقتين، حيث تم إبعادهما عن معظم المراعى التى اعتادتا استغلالها فى الفترات الأولى من موسم الأمطار، وكذلك الأيام الأخيرة من موسم الجفاف. كما قيدت الحرب الأهلية حركتهم جنوباً، مثلما حدث مع رفاعة الهوى.

جدير بالذكر أن "الأمبرارو" قد غيروا اتجاه حركتهم حيث أصبحوا يقضون موسم الأمطار الآن على الجانب الغربى من تلال "إنقسانا"، أما فى موسم الجفاف فيتحركوا غرباً باتجاه النيل الأبيض. وهو ما يجعلهم يدخلون فى صراعات مع ملاك المشروعات الزراعية على الضفة الشرقية من النيل الأبيض، فضلاً عن تنافسهم على مناطق الرعى مع العرب البقارة فى منطقة النيل الأبيض.

وقد استمرت حتى أواخر الثمانينيات حركة شباب الإنقسانا مع قطعانهم جنوب التلال باتجاه "خور يبوس" ومن ثم إلى الضفاف الغربية للنيل الأزرق بالقرب من الحدود الإثيوبية. ولكن مع تصاعد القتال المحتدم فى منطقة "يبوس" أخذوا يتوقفون فى حركتهم عند ضفاف النيل الأزرق.

كما تقيدت أيضاً حركة البادية الشمالية لرفاعة الهوى، بسبب اتساع المشروعات الزراعية المعتمدة على الأمطار، وكذلك البدء فى إنشاء المشروعات الأخرى المروية بمياه النهر مثل "كنانة" و"رشاد". وأدى الجفاف الذى وقع فى أوائل الثمانينيات إلى توطن ما بين 70%- 80% من هذه البادية فى القرى المذكورة سابقاً. أما أولئك الذين استمروا فى التنقل – وخاصة مع قطعان الجمال – فقد اضطروا إلى مد حركتهم فى موسم الجفاف إلى السودان الشرقى (قضارف وكسلا والحدود الإثيوبية).

وبعد إلغاء الإدارة الأهلية فى أوائل السبعينيات لم يتم أى نوع من استشارة الرعاة وشيوخهم قبل تخصيص الأراضى عالية الجودة للزراعة بالأمطار وتوزيعها على القرويين المتوطنين وكذلك ملاك المشروعات غير المقيمين. فمثلاً أثناء تجهيز الأرض للزراعة تمت إزالة الأشجار بما فيها أشجار الصمغ. هذا وقد كان إنتاج الصمغ العربى أحد المجالات الرئيسية الخاضعة لتحكم شيوخ رفاعة الهوى، والذين كانوا يتولون مسئولية توزيع المساحات على أنصارهم الذين يضطلعون باستخراج الصمغ على أساس نظام المشاركة مع عمال مهاجرين من كردفان. وبعد إلغاء الإدارة الأهلية أعطيت حقول الصمغ القليلة المتبقية إلى قرويين من خارج رفاعة الهوى. وهكذا انتهت تماماً سلطة شيوخ رفاعة الهوى على حقول الصمغ، وحتى بعد عودة الناظر إلى ممارسة صلاحياته إثر إعادة الإدارة الأهلية فإنه لم يستطع استعادة سلطته فى هذا الشأن. وعندما بدأ الرعاة من الجماعة يتوطنون بدأوا يطالبون بحقوقهم على هذه الحقول، وهو ما أدى إلى إثارة الصراع مع القرويين. وبذلت القيادة المحلية قصارى جهدها لاستعادة هذه الحقوق لأتباعها، إلا إنها لم تحقق سوى نجاح ضئيل.

ونشأت مشكلة أخرى من جراء اضطرار رفاعة الهوى إلى البقاء فى مناطق موسم الأمطار لفترة أطول من ذى قبل، حيث أدى هذا إلى وقوع تنافس خطير على المرعى مع جيرانهم من الكنانة الذين كانوا يرعون فى ذات المنطقة وفى نفس الوقت من السنة. وهكذا تفجرت فى العلن مشكلة النزاع على الأرض بفعل توسع المشروعات الزراعية وغيرها من العوامل. وما زال هذا الصراع ناشباً وقد يزداد اشتعالاً فى المستقبل.

الحكم المحلى:

إعادة العمل بنظام الإدارة الأهلية

أعيد فى أواخر الثمانينيات العمل بنظام الإدارة الأهلية بعد أن كان قد ألغى فى أوائل السبعينيات. هذا وقد ظلت بنية القيادة فى جماعة رفاعة الهوى على حالها مثلما كان الأمر قبل إلغاء هذا النظام. وهى تتكون من: الناظر الذى يقف فى قمة التراتب الداخلى للجماعة، ثم يأتى بعده وكيلان أحدهما للبادية الشمالية والثانى للبادية الجنوبية. والوكيلان الحاليان شقيقان للناظر، والثلاثة من أبناء الناظر "أحمد يوسف أبو روف" الذى كان ناظراً قبل إلغاء نظام الإدارة الأهلية فى أوائل السبعينيات. وقد حدث تغير وحيد على مستوى تلك القيادة، وهو تغير موقع الوكيل المختص بالبادية الشمالية، والتى كانت تحت سلطة أسرة بنى حسين وهم أعداء لأسرة أبو روف، ولكن المنصب عاد مرة أخرى إلى عائلة أبو روف.

ويوجد تحت سلطة الناظر تسعة عمد، ولكل من "أبو حجر" و"ود النيال" (حيث يعيش الناظر الحالى، أما السابق فقد أقام فى "أبو حجر") و"دار عقل" و"مزموم" و"قلقانى" و"ود عويضة" و"ود بلولا" و"بنى حسين" و"عثمان رحمة". غير أن العمد الرئيسيين الأربعة هم أولئك الذين يعملون مع الرعاة، حيث يوجد اثنان منهم فى كل بادية، أما الخمسة الباقون فيعملون مع باقى السكان ولكن لا يوجد بينهم من خارج جماعة رفاعة الهوى سوى عمدة واحد فى "قلقانى" التى يغلب عليها الفلاتة.

ويوجد تحت العمد التسعة: ثمانون شيخاً بمن فيهم الشيوخ فى الباديتين الشمالية والجنوبية. فيبلغ عدد الشيوخ التابعين لمجلس "أبو حجر" 19 شيخاً، والتابعين "لود النيال" 27 شيخاً، أما الباقون فيعملون فى الباديتين. ويبلغ عدد الشيوخ فى كل عمودية ثمانية شيوخ تقريباً. أما حجم جماعة رفاعة الهوى فيقدر بحوالى 300 ألف نسمة. كما يبلغ حجم المخيم الواحد من الرعاة حوالى 100 أسرة معيشية.

وعندما تم إلغاء الإدارة الأهلية أنشأ القرويون المتوطنون مجالسهم القروية الخاصة، ونشأت بينهم قيادة جديدة عملت على دعم مصالحهم فى المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بمسألة ملكية الأرض. وبدأ الأمر بالادعاء بملكية القرويين للأراضى

التى توجد حول قراهم دون الالتفات لمقولة "الدار" التى يتمسك بها رفاعة الهـوى تقليدياً. وتزايد نفوذ القرويين فى إدارة شئون المجلس الريفى، بينما تراجـع نفـوذ شيوخ رفاعة الهوى.

لم يعد قائماً ذلك الدور الذى كان يلعبه شيوخ رفاعة الهوى فى التقريب بـين السكان المتوطنين والرعاة. ويرجع هذا لعدة أسباب من أهمها حقيقة أن القيـادات الجديدة لرفاعة الهوى لم تكن ملمة بالعلاقات التقليدية بين المتوطنين والرحـل، أو بتاريخ التسويات المختلفة بين الطرفين. وقد ضعف دور الوسيط هذا بفعل حقيقـة استيطان أعداد كبيرة من السكان على مر السنين وممارسة الاتصالات بطـريقتهم الخاصة. فالرعاة أخذوا يلجأون إلى اقاربهم الذين سبقوهم فى التوطن، بـدلاً مـن التماس العون فى هذا الشأن من الشيوخ. وتفاقمت المسألة العرقية بـين الشـيوخ القرويين وشيوخ رفاعة رفاعة الهوى، كما اضطلعت السياسة القومية بتغذيتها.

أما المنظومة الاتحادية التى أدخلت مؤخراً فى البلاد بهدف جعـل الحكومـة أقرب إلى السكان من الناحيتين "الوظيفية والمادية"، فقد جرت المزيد مـن الآثـار السلبية على رفاعة الهوى. فبينما كانت الجماعة تتبع فى الماضى مديرية واحدة أو اثنتين، أصبحت مقسمة الآن على أربع مديريات: سـنار والنيـل الأزرق والنيـل الأبيض والجزيرة. وهو ما عقد إدارة شئون الجماعات الرعوية وتسبب فى خسارة مالية كبيرة لها. وينطبق هذا أيضاً على الزكاة والكثير من الضرائب الأخرى.

وهناك نقد واسع وسط بعض شيوخ رفاعة الهوى لناظرهم الحالى، فحواه أنه ليس على دراية شاملة بالمنطقة وتعقيدات الوضع الراهن، خاصة أنه كـان غائبـاً عن المنطقة خلال السنوات السابقة (حيث درس بالخارج وعمل فى دول الخلـيج العربى). وحتى بعد أن خلف أباه فى المنصب استمر فى السفر كثيـراً إلـى دول الخليج حيث تقيم زوجته وأولاده.

تكلفة الحرب الأهلية
على رفاعة الهوى

بدءا من منتصف الثمانينيات ألحقت الحرب الأهلية أضراراً بالغـة برفاعـة الهوى. فقد حالت العمليات الحربية فى مناطق النيل الأزرق دون تمكـن رفاعـة الهوى من الانتفاع بالمراعى الجنوبية. وطبقا لمعلومات أدلى بها وكيـل النـاظر للبادية الجنوبية فقد قام المتمردون بسرقة ونهب 23 قطيعاً من الماشية والأغنام فى

الفترة من يناير إلى مايو 1998 فقط، ويبلغ حجم القطيع الواحد من 400 إلى 600 رأس، فضلا عن مصرع سبعة عشر من الرعاة.

وجدير بالذكر أن بعض الجماعات العرقية فى المنطقة قد بدأت فى حمل السلاح، وخاصة جماعة "جم جم" و"قوموز" و"بورون"، وكان البعض منهم قد اعتاد العمل كرعاة قطعان لدى رفاعة الهوى. غير أن معظمهم لم ينضموا إلى المتمردين أو إلى الوحدات العسكرية للمعارضة الشمالية. إذ تركزت أنشطتهم على سرقة قطعان الرعاة التى تتحرك فى المنطقة، ومن بينهم جماعة رفاعة الهوى. ومما يثير العجب أن تلك الجماعات قد سلحتها ودربتها الحكومة لتكون بمثابة منطقة عازلة أمام تقدم المتمردين.

ونتيجة لكل هذا لم يعد بإمكان رعاة البادية الشمالية أن يذهبوا إلى ما وراء جبل التين، أى حرمانهم من استغلال أفضل المراعى التى اعتادوا ارتيادها فى مواسم الجفاف. وأصبحت عشائر المخيمات المكونة من أسر ممتدة أكثر حذراً فى حركتها. فبعد أن كان القطيع فى الماضى يقوده اثنان أو ثلاثة من الرعاة (ملاك القطيع أساساً) أصبح عدد من يقومون بهذا العمل يتراوح بين 30 و 40 فرداً، خاصة بعد تكرار حوادث النهب والسرقة.

وإزاء هذه المتاعب بدأ رفاعة الهوى يتدربون على استخدام الأسلحة النارية المتقدمة، وممارسة التكتيكات الحربية الحديثة. ويقوم بعض هؤلاء المتدربين بمرافقة القطعان، بينما يبقى آخرون فى المخيم رهن أى طلب بالنجدة. ويوجد مخيمان خاصان لهذا الغرض فى "ود أوبك" و"ملكان". ويمثل هذا التطور موقفاً دفاعياً صريحاً لمواجهة أخطار انتقال الحرب الأهلية إلى المناطق التى درج رفاعة الهوى على الرعى فيها. وهو ما يمكن أن يمثل نواة لنشأة ميلشيا خاصة برفاعة الهوى، أسوه بالميلشيات الموجودة فى جنوب كردفان ودارفور.

وإلى جانب هذه الاستراتيجية الدفاعية يصر رعاة البادية الجنوبية على المضى جنوباً قدر إمكانهم على الرغم من الأخطار التى يمكن أن يواجهوها. ويرجع هذا لحقيقة أن تلك الأجزاء الجنوبية هى الأكثر وفرة من حيث الكلأ والماء. وقد وجد رفاعة الهوى من خبرتهم أن الأغنام تلد مرتين فى السنة إذا تمكنت من الرعى فى هذه المناطق، ومن ثم يقولون: "ليأخذ المتمردون واحدة وليتركوا الثانية لغيرهم".

وتقبع ديناميات السياسة على المستوى المحلى وراء ممانعة حكومة مديرية النيل الأزرق لتدريب وتسليح رعاة رفاعة الهوى فى البادية الجنوبية. وهو ما يرجعه الآخرون إلى سيطرة غير العرب على المناصب الرئيسية فى المديرية، ومن ثم نفورهم من فكرة تمكين جماعات عربية بدوية من حمل سلاح يمكن أن يستدير إليهم هم.

وتعرض "الأمبرارو" لأضرار الحرب الأهلية بدرجة أكبر من رفاعة الهوى. إذ أنهم قد اعتادوا على الرحيل جنوباً إلى مناطق أبعد من تلك التى يذهب إليها رفاعة الهوى، كما اعتادوا البقاء هناك لمدة أطول قبل العودة للشمال فى موسم الأمطار، وهذا بسبب نشأة المشروعات الزراعية فى "مزموم". وقد اضطروا إلى تغيير اتجاه حركتهم من الشمال- جنوب فى جنوب الفونج إلى اتجاه الشرق- غرب، أى من تلال إنقسانا إلى النيل الأبيض ثم العودة.

ومن الأمور الطريفة فى الحرب الأهلية أنها حولت العلاقة بين الامبرارو ورفاعة الهوى إلى علاقة دعم متبادل، وهى العلاقة التى اتسمت فى الماضى بالعداء والكراهية. وليس معنى هذا أن صراع المصالح بين الجماعتين قد توقف عن الوجود، وإنما أصبح أقل خطورة مقارنة بالتحديات التى تضعها الحرب الأهلية فى وجه الطرفين.

لم تؤثر الحرب الأهلية فحسب على الرعاة من رفاعة الهوى وغيرهم، وإنما أصابت الثروة الحيوانية أيضا. فبسبب العمليات الحربية والسرقة أخذت بعض قطعان الماشية تتجول فى المنطقة بدون رعاة، ومن ثم بدأت تتحول تدريجيا إلى حيوانات متوحشة، وهو المصير المتوقع للحيوانات الأليفة حينما تفقد رعاية البشر.

خـــلاصـــة

إن العوامل المؤثرة على الوضع الحالى لسبل المعيشة وأنساقها فى القرن الأفريقى تتصف بالتعدد والتعقيد، وتكمن جذورها فى كل من الاقتصاد والتنظيم الاجتماعى والسياسة والبيئة. ويواجه السكان مصاعب كبيرة فى حياتهم من جراء نقص الغذاء والمجاعات. وتصبح معاناة الإنسان والحيوان أكثر حدة إذا اجتمع ما سبق مع سوء إدارة الموارد وضعف التخطيط، والحرب الأهلية قبل كل شئ.

تقع أكبر المعاناة فى هذا الإقليم على كاهل كل من الرعاة والرعاة - الزراع الذين يشكلون نسبة كبيرة من سكان الإقليم، ويعيشون فى مناطق وعرة بشكل عام

وذات معدل أمطار منخفض ونسبة إنبات ضعيفة. ومع هذا يبدو نوع من ازدهـار أنساق رعوية - زراعية فى بعض الأراضى عالية الجودة فـى الإقلـيم، وحيـث تضطلع بمساهمة كبيرة فى الاقتصادات القومية لبلدان الإقليم. ولكـن المخططـين وصناع القرار نادراً ما يعترفون بذلك، وحيث يكشفون عـن انحيـازهم للإنتـاج الزراعى. وغالبا ما تتجاهل سياساتهم الزراعيـة احتياجـات الرعـاة والرعـاة- الزراع، ومن ثم فهى تفضى إلى تهميشهم من جراء عمليـات الاسـتيلاء علـى الأراضى التى درجوا على استخدامها تقليدياً.

وفى العادة يتم اللجوء إلى تبريرات مضللة لتفسير هذه السياسات التهميشـية للرعاة والرعاة- الزراع فى بلدان الإقليم. هناك مثلاً الاتهامات السطحية للرعـاة بأنهم السبب فى التصحر، أو أنهم لا يديرون قطعانهم وفق مبادئ اقتصادية رشيدة، أو أنهم متخلفون تقنياً.. الخ. وهى الاتهامات التى تساق لتبرير سياسات التهمـيش للرعاة، ومن ثم تطبيق سياسات زراعية تسمح بتوسع أنساق الإنتاج الزراعى فـى الأراضى التى كان الرعاة والرعاة - الزراع يستخدمونها تقليدياً.

بل لقد مضى هذا التهميش العمدى إلى ما هو أبعد من مسـألة النفـاذ إلـى الموارد، حيث تواكب هذا مع التهميش السياسى. وربما يسمح فى حـالات نـادرة للبعض من نخبة الرعاة بالنفاذ إلى بعض مواقع القوة والسـلطة علـى المسـتوى المحلى، ومن ثم التأثير فى عملية صنع القرار الخاص باسـتخدام الأرض، إلا أن غالبية هذا القسم من السكان مضطرون إلى التكيف مع تلك الأوضاع الصعبة دون امتلاك القدرة على ممارسة أى تأثير حيالها.

وفى العقود الأخيرة نتج عن سوء التخطيط وقسوة البيئة والحـرب الأهليـة الانهيار التام لبعض أنساق سبل المعيشة الرعوية والرعوية- الزراعية فى القـرن الأفريقى، وهو ما أدى عملياً إلى التوطن الاضطرارى لأعداد كبيرة مـن الأسـر المعيشية. غير أن حتى هذا الاتجاه نفسه لا يمضى دون تعقيدات. وتوضح دراسة حالة رفاعة الهوى فى مديرية الفونج بالسودان الديناميات الملازمة لهذا الاتجاه.

وهناك ثلاثة عوامل رئيسية وقفت وراء الاستقرار والتوطن وسـط رفاعـة الهوى:

(1) الاستيلاء على الأراضى المستخدمة تقليديا فى الرعى، لصـالح توسـع المشروعات الزراعية نصف الآلية المعتمدة على مياه الأمطار، ومن ثـم تتجـرة الإنتاج الزراعى فى المنطقة.

(2) الجفاف الذى وقع أوائل الثمانينيات وأدى إلى خسارة كبيرة فـى رؤوس الحيوانات، وخاصة فى البادية الشمالية.

(3) الحرب الأهلية فى منطقة جنوبى الفونج وما أدت إليـه مـن تغييـرات اضطرارية فى حركة الرعاة.

وهناك شئ يبدو أن المخططين وصناع القرار لم ينتبهوا إليـه، ألا وهـو أن الاستيلاء على أراضى الجماعات الرعوية لصالح الزراعة المروية بمياه النهر أو الأمطار يفضى إلى خسارة كبرى للاقتصاد القومى. إذ إن حصة القطاع الحيوانى فى الاقتصاد القومى قد تفوقت دوماً على حصة القطاع الزراعى، فـى وقـت لا يحصل قطاع الثروة الحيوانية على أى تسهيلات داعمة تماثل تلك التى تقدم للقطاع الزراعى.

ويؤدى حصر الرعاة فى مناطق محدودة المساحة إلى حدوث تدهور تدريجى للأرض، وهو ما اشترك مع عمليات قطع الأشجار لأغراض التوسع الزراعى ومع الجفاف الذى ضرب الإقليم فى أوائل الثمانينيات، إلى التأثير السلبى على الرعـاة، ومن ثم التوطن الاضطرارى. وأدت عمليات إزالة الأشجار - وخاصـة أشـجار الصمغ - إلى خسارة كبيرة فى دخول الجماعات المتوطنة والرعوية على السواء، وهو ما يمثل فى النهاية خسارة محققة للاقتصاد القومى.

ونتج عن هذا التوطن الاضطرارى تفاقم الصراع على الأرض، وخاصة بين القرويين من غير جماعة رفاعة الهوى ويقيمون فى "دارها"، وبين الرعاة الـذين توطنوا مؤخراً ولديهم مزاعم تقليدية بشأن ملكية الأرض. ولم تساعد إعادة الإدارة الأهلية كثيراً فى حل هذه المشكلة، بل ربما زادت الصراع التهاباً. ويشجع شـيوخ رفاعة الهوى أعضاء جماعتهم على الاستقرار وبناء أكواخهم أولاً ثم يحاولون بعد ذلك مقاضاة من يقفون فى طريق توطنهم. ومما يزيد الأمر تعقيداً شعور الرعـاة وشيوخهم بأنهم يعيشون فى مديرية يتولى قيادتها عناصر من غير رفاعة الهـوى، بل ومن غير العرب فى حالات كثيرة.

وأدت الحرب الأهلية إلى تبلور نزوع عسكرى وسط رفاعـة الهـوى. فقـد توجب عليهم أن يغيروا نسق الرعى الخاص بهم، وأن يصبحوا أكثر حـذراً فـى حركتهم، وأن يلجأوا إلى استخدام التكتيكات المسلحة للدفاع عن نفوسهم وقطعانهم. ومن الممكن جداً أن تنشأ ميلشيا خاصة بهم تماثل الميلشيات الموجودة فى المنطقة

من تبعات الحرب الأهلية، فـ "الأمبرارو" مثلاً اضطروا إلى تغيير اتجاه تحركاتهم نتيجة لاتساع الحرب الأهلية فى المنطقة.

بوجه عام يمكن القول إن أوضاع المنطقة آخذة فى التدهور السـريع. وإزاء كل تلك الضغوط ماذا يتبقى من إمكانيات استمرار النسق الرعوى؟ وما لم تتـوفر رؤية متبصرة جديدة على مستوى الدولة والمديرية تستهدف تحقيق التكامـل بـين المشروعات الزراعية وقطاع الثروة الحيوانية ممثلاً فى الرعاة، فإن الأمل سيظل ضعيفاً فى تنمية المنطقة وتحسين نوعية الحياة التى يعيشها سكانها.

إن الحرب الأهلية لم تعد مرتبطة بالسودان الجنوبى وحده، وإنمـا أصـبحت حقيقة واقعة لشمال وجنوب السودان معا، وذات آثار كارثية ومن أول ضحـاياها الرعاة فى جنوب الفونج. وسوف يكون لهذا آثار سلبية بالطبع على اقتصاد وحياة الجماعات فى مجمل إقليم القرن الأفريقى.

المـراجـع:

Ahmed. Abdel Ghaffar M. (1974) Shaykhs and Followers: Political Struggle in the Rufa'a al Hoi Nazirate in the Sudan. Khartoum: Khartoum University Press.

— (1976) Some Aspects of Pastoral Nomadism in The Sudan. Khartoum: The Sudan National Population Committee and The Economic and Social Research Council.

— (1987) 'National Ambivalence and External Hegemony', in M. A. Mohamed Salih (ed.) The Central Rainlands in the Sudan: A Socio-Economic Analysis. Uppsala.

— (1992) 'Rural Production Systems in the Sudan: A General Perspective', in M. Doornbos et al. (eds) Beyond Conflict in the Horn.

— (1993) 'The Human and Ecological Consequences of the War in the Sudan', in Terje Tvedl (ed.) Conflict in the Horn of Africa: Human and EcologicalConsequences of Warfare. Uppsala: EPOS.

— (1994) 'The Relevance of Indigenous Systems of Production to Food Policies: A Horn of Africa Perspective', Eastern Africa Social Science Research Review. June 1994, OSSREA. Addis Ababa, Ethiopia, 54-65.

Ahmed, Abdel Ghaffar and Abdel Ati H. (eds) (1998) Managing Scarcity: Human Adaptation in East African Drylands. Addis Ababa: OSSREA.

Ahmed, El Nair Gabir (1988) 'Some Aspects of Spontaneous Integrated Agricultural Land Use Experience: A Case Study of Khor Abu Reimeila Area.' MSc Thesis. Environmental Studies Institute, University of Khartoum, (unpublished).

Assefa, Tolera (2000) 'Problems of Sustainable Resource Use Among Pastoral- ist Societies: The Influence of State Intervention of the Pastoral Life of the Karrayu'. in Leif Manger and Abdel Ghaffar M Ahmed (eds) Pastoralists and Environment: Experiences from the Greater Horn of Africa. Addis Ababa: OSSREA.

Barrow. E. G. C. (1996) The Drylands of Africa: Local Participation in Tree Management. Nairobi: Initiative Publishers.

Blue Nile State (1993) 'The Pastoralist Routes: Regulation' (memo in Arabic).

— (1996) Agricultural Sector Report: Issues and Future Prospects. Ministry of Agriculture. Damazin. Sudan.

Doornbos, Martin, L. Cliffe. Abdel Ghaffar M. Ahmed and John Markakis (eds) (1992) Beyond Conflict in the Horn of Africa: The Prospect for Peace, Recovery and Development in Ethiopia. Somalia. Eritrea and Sudan. The Hague: ISS: London: James Curry.

Fukui, K. and J. Markakis (1994) Ethnicity and Conflict in the Horn of Africa. London: James Curry.

Hogg, R. (ed.) (1997) Pastoralist, Ethnicity and the State in Ethiopia. London Haan Publishing.

Lane, C. (1998) Custodians of the Common: Pastoral Land Tenure in East flw West Africa. London: Earthscan. Leach, M. and R. Meams

(eds) (1996) The Lie of The Land: Changing Received Wisdom on The African Environment. IAI, London and Portsmouth, NH: James Curry and Heinemann.

Manger, Leif and Abdel Ghaffar M. Ahmed (2000) Pastoralists and Environ- ment: Experiences from the Greater Horn of Africa. Addis Ababa: OSSREA.

Ministry of Finance and Economic Planning, Khartoum (1992) Economic Survey 1990-1991.

Mohamed Salih, M. A. (1989) Tribal Militias, SPLA/SPLM and the Sudanese State: New Wine in Old Bottles', in Ahmed Abdel Ghaffar and Gunnar Sorbo (eds) Management of The Crisis in The Sudan. Bergen: CDS.

— (ed.) (1994) Inducing Food Insecurity: Perspective on Food Policies in Eastern and Southern Africa. Uppsala: SAI.

Mohamed Salih, M. A. and Abdel Ghaffar M. Ahmed (1993) The Impact of Indigenous Knowledge and Traditional Coping Strategies on the Desertifi-cation Process. A research report presented to IDRC, Nairobi, Kenya.

Sandford, S. (1983) Management of Pastoral Development in the Third World. London: ODI.

Scoones, lan (ed.) (1995) Living With Uncertainty: New Direction in Pastoral Development in Africa. London: IIED.

Shazali, S. and Abdel Ghaffar M. Ahmed (1999) Pastoral land Tenure and Agricultural Expansion: Sudan and the Horn of Africa. IIED Issue, Paper No. 85.

Tache, Boku (2000) 'Changing Patterns of Resource Control Among the Borana Pastoralists of Southern Ethiopia: A Lesson for Development Agencies', in Leif Manger and Abdel Ghaffar M. Ahmed (eds) Pastoralists and Environment: Experiences from the Greater Horn of Africa. Addis Ababa: OSSREA.